الإصلاح الإسلامي المعاصر

قراءات منهجية اجتماعية

طبعة مزيدة ومنقحة

تأليف
أ. د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
١٤٠١هـ - ١٩٨١م
1401AH - 1981AC

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الإصلاح في الإسلام المعاصر

قراءات منهجية اجتماعية

طبعة مزيدة ومنقحة

تأليف

أ. د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

1401AH - 1981AC

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

الطبعة الثالثة
١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية – إدارة الشؤون الفنية

أبو سليمان ، عبد الحميد أحمد .
الإصلاح الإسلامي المعاصر : قراءات منهجية اجتماعية / تأليف عبد الحميد أحمد أبو سليمان . – ط ١ – القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، [٢٠١٠م] .
٢٠٨ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ١ ٩٧٥ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨
١ – الإسلام والإصلاح الاجتماعي .
أ – العنوان .
٢١٩,١

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية – القاهرة – الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني – مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ – ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي – هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس – مدينة نصر – هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر – الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًّا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية – الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فِهْرِسُ المُحتَوَيَاتِ

الإهداء ٧

مقدمة الكتاب ٩

القضية الأولى: الإيمان بصدق الرسالة المحمدية
بين العقل والخوارق ١٣

- مقدمة ١٥
- الدليل العقلي أولى بحجية الوحي المحمدي ١٦
- عهود التقليد والتخلف تهمش نوابغ الأمة ١٧
- العقل أولى من الخوارق ١٩
- شروط صدق الرسالة ٢١
- معجزة الهرم المقلوب العقلية ٢٢
- إشكال لا شك ٢٧

القضية الثانية: تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر
الثابت والمتغير: نظام العقوبات الإسلامية
قراءة منهجية اجتماعية ٢٩

- مقدمة ٣١
- الأهمية الخاصة لقانون العقوبات الإسلامي ٣٢
- قضية منهج ٣٣
- من التفكير في مشكلات السكن إلى رؤيةٍ جديدةٍ لقانون العقوبات الإسلامي ٣٦
- تكامل مصادر المعرفة الإسلامية في الوحي (النص)
والكون (العقل والفطرة والسنن والوقائع) ٣٧

- قانون العقوبات الإسلامي: رؤية إسلامية علمية اجتماعية ٣٩
- الدلالة الاجتماعية لشهادة الأربعة ٤٠
- كيف تُوَجَّه الحاجات الغريزية البشرية ويُرشد سلوكها؟ ٤٢
- الأمن هو الحكمة والقصد من قانون العقوبات الإسلامي ٤٥
- أما من تاب وأناب فإن اللَّه غفور رحيم ٤٨
- الغاية هي منع الجريمة، لا انتقام العقاب ٥٠
- حد الردة ٥٦
- الردة عقيدة وقانونًا ٧٢
- الأقليات والجاليات المسلمة واختلاف الأديان ٧٤
- قانون الأمن لا قانون الترهيب والفزع ٧٩
- ضرورة إصلاح التعليم ومناهج المعرفة الإسلامية المعاصرة ٨٣
- درس في المنهجية ٨٥
- ملحق: نمط جديد في تخطيط السكن الجامعي ٨٩

القضية الثالثة: نظام الدولة المدنية الإسلامية وإشكالية
الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي ٩٣

- ﴿ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾: مفهوم أمة الدعوة القرآني ٩٥
- بناء مؤسسات الدولة الإسلامية بعد عهد النبوة ٩٥
- وسائل تمكين متلازمة الاستبداد والفساد ٩٦
- وسائل القضاء على متلازمة الاستبداد والفساد ٩٧
- الزمان والمكان بين الأمس واليوم ٩٧
- الحاجة إلى تقضي المفاهيم القرآنية ٩٩
- القبلية وانهيار الخلافة الراشدة ١٠٠
- إحياء الفكر الاجتهادي وتحديات العصر ١٠٣

- إعادة إحياء دور الدين والدعوة في بناء الأمة والدولة ١٠٤
- أمرهم شورى بينهم ١٠٥
- ضرورة التفرقة بين الشورى والمشورة والمعارف المهنية ١٠٦
- الدين والدولة: التفرقة بين الشعب وبين رجال السلطة ١٠٧
- أهمية سلامة بناء مؤسسات الدعوة والإعلام ١٠٩
- كارثية خلط الأدوار والخطابات ١١٠
- مدنية النظام السياسي الإسلامي ١١١
- النظام السياسي الغربي الديمقراطي المادي ليس هو النظام السياسي الشوري المدني الإسلامي ١١٢
- النظام الرئاسي والحزبية البرلمانية خيار إسلامي ١١٧
- لا تعارض بين مدنية النظام السياسي وقيم الإسلام ومقاصده ١١٩
- لا حاجة للعنف في إدارة الصراع السياسي في الدولة المدنية الإسلامية ١١٩
- التربية والوعي ثم التربية والوعي ١٢٢
- الراشدون المؤهلون لشورى المجتمع ١٢٤
- من أين نبدأ مسئولية المفكرين والتربويين ١٢٦

القضية الرابعة: دور التعليم العالي في الإصلاح
(الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجًا) ١٢٩

- مقدمة ١٣١
- القضية ١٣٤
- التربية والتعليم ١٣٦
- من هنا نبدأ ١٣٨
- موضع التعليم العالي من الإصلاح الحضاري الإسلامي ١٤٢
- آفات التعليم العالي في البلاد الإسلامية ١٤٢

- إسلامية المعرفة: تجربة حية في تفعيل التعليم العالي ١٤٥
- تجربة إسلامية المعرفة في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا ١٤٧
- المعنى والمبنى ١٤٨
- معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية ١٥٠
- اللغات والتعريب ١٥٦
- التيسير اللغوي: النحو والإملاء ١٥٩
- تنمية المعرفة والبحث العلمي ١٦٢
- تكامل الأداء العلمي والتربوي ١٦٥
- ثمار واعدة ١٦٩
- الموارد والتمويل ١٧٠
- المستقبل ١٧٢
- كيف نبني « العلوم الاجتماعية الإسلامية » ونحقق « الرؤية الإسلامية » ١٧٤
- خطة المعهد العالمي لتطوير مناهج التعليم العالي ٨٢

القضية الخامسة: عقيدة الصلب بين المسيحية والإسلام:

نحو حوار بنَّاء وكلمة سواء ١٨٧

- مقدمة ١٨٩
- كيف ندير الحوار ١٩٠
- لماذا يتصدى القرآن لعقيدة الصلب ١٩٥
- لا خلاف في الجوهر ٢٠١
- السيرة الذاتية للمؤلف ٢٠٥

* * *

الإهداء

إلى « الَّذِينَ تَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ »
لهم الوعد الرباني الصادق أن
« مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ »
ليحيينهم « حَيَاةً طَيِّبَةً » وليجزينهم
« بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ »
« وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ »

* * *
* *
*

مُقَدِّمَةُ الكِتَابِ

تتناول الطبعة الثالثة من هذا الكتاب قراءة منهجية اجتماعية **لخمس قضايا مهمة من قضايا الخطاب الإسلامي المعاصر.**

فالقضية الأولى: التي تناولتها هذه الطبعة، هي قضية الإيمان والتصديق الجازم بصدق إلهية الرسالة المحمدية وبنائها بالدليل القاطع على براهين العقل والفطرة لا على مظنات الخوارق، وهي قضية على أكبر جانب من الأهمية خاصة في وقت تراجعت الأمة وغابت وتشوهت رؤيتها الكونية على غير ما جاءت به الرسالة من سببية وسننية وعلمية، لتقع في أوحال الشعوذات والخرافات.

والقضية الثانية: هي قضية نظام العقوبات الإسلامي باعتباره من ثوابت الشريعة، ويعلو جُلَّ الخطاب التقليدي بشأنه على جانب التشدد والتهديد والوعيد لمن يقع في طائلته، بأشد عقوباته، مما يفتح الباب واسعًا لأصحاب الأغراض للنيل من الشريعة وثوابتها.

والبحث الموسع في هذه الطبعة يوضح أن هذا النظام وثوابته لا مجال فيها للتشدد والتهديد والوعيد، بل إنها نظام متكامل مرن يزن كل أمر بميزان العدل والرحمة وقصد تحقيق أمن المجتمع، وكيف يفرق الإسلام بين جرائم أخطاء الطبع ونزوات النفوس وبين الدماء والأموال بما يحقق الأمن الاجتماعي بأدنى قدر مناسب من العقوبة، وكيف أن ما يدعى بالحدود هو في الحقيقة سقف العقوبة، حيث الصفح والعفو مرغوب ومطلوب، وكيف أن نظام العقوبات الإسلامي – قرآنيًّا – يجعل أي عقوبة يرى المجتمع أنها تكافح الجريمة ما دامت دون الحد، عقوبة مناسبة إلى حد العفو فلا مانع منها.

والقضية الثالثة: هي قضية الدولة المدنية الإسلامية وحل لغز إشكالية الاستبداد والفساد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي، أي أنها قضية إصلاح النظام السياسي الإسلامي وبناء مؤسسات الدولة الإسلامية المعاصرة، ولذلك هي قضية

يجب إعطاؤها أكبر قدر من الاهتمام لأنه من الواضح في تاريخ الأمة الإسلامية، كان النظام السياسي من أهم عوامل تدهور الحضارة الإسلامية، وتحويل مسارها من العدل والإخاء والاعمار والنماء والسلام، إلى مهاوي الاستبداد والفساد، والقهر والقمع، لتمكين الصفوة السياسية وأعوانها من احتكار السلطة والثروة.

ومن هنا لا بد من الإجابة على التساؤل ما هو النظام الإسلامي في الحكم وإدارة شئون الدولة البديل، الذي يحقق مبادئ الإسلام وقيمه ومفاهيمه الاستخلافية في إقامة نظام العدل والإخاء والاعمار والنماء والسلام. ما هي مؤسسات هذا النظام وكيف تبنى مؤسساته.

وغاية هذا البحث هو تقديم رؤية إسلامية إصلاحية لبناء مؤسسة الدولة الإسلامية المدنية بإمكانات العصر ومواجهة تحدياته والإجابة العملية المؤسسة لحل لغز « إشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي » وتمكين الأمة من استعادة رؤيتها وهويتها الإنسانية الحضارية الراشدة.

والقضية الرابعة: هي قضية إصلاح التعليم العالي في نظام التعليم في العالم الإسلامي حيث يستعيد التعليم وحدته المعرفية في الغاية والمقصد والمنطلقات الحضارية وفي معرفة الفطرة والواقع والطاقات والإمكانات وما تواجهه الأمة من تحديات.

لقد عانت الأمة ولقرون عديدة من انفصام الرؤية الكونية والمثال الإسلامي عن الواقع والأنظمة والممارسات الاجتماعية، لينتهي الأمر بالقيمي منذ قفل باب الاجتهاد على أقل تقدير إلى استظهار التاريخي من جانب، ولينتهي الأمر بالمدني والفلسفي والاجتماعي إلى استظهار الإغريقي فيما مضى، ولاستظار الغربي في الوقت الحاضر، لتتشوه رؤية الأمة الكونية وفكرها وتتشوه ثقافتها ولينهار عمرانها وتخمد جذوة عطائها وحضارتها.

وتجربة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا تعرض في هذا المجال تجربة رائدة، تهدف إلى إعادة تكوين الكوادر، بما يعيد وحدة المعرفة، قيميًّا وواقعًا اجتماعيًّا، يفعِّل القيم والمبادئ والمقاصد، في دوافع الفطرة، وواقع المجتمع وإمكاناته وسقوفه المعرفية وتحدياته المعاصرة، من جانب. ومن جانب آخر، تهتم إلى جانب الجانب المعرفي والتعليمي بالجانب التربوي والأسري؛ وذلك لمعالجة ما أصاب الأمة من عهود

الفصام، وما ترتب على ذلك من ممارسات الاستبداد والفساد وقهر إرادة الأمة وتكوين نفسية العبيد التي آلت بالأمة اليوم إلى ما آلت عليه، لتمسي أمة ضعيفة مهمشة ليس لها في ميادين القوة والعطاء والإبداع نصيب.

والقضية الخامسة: التي تناولها هذا الكتاب هي قضية من قضايا الساعة، وهي الحاجة إلى حوار حضاري بنَّاء بين أعظم ديانتين عالميتين، هما الإسلام والمسيحية، خاصة في عصر استغلت فيه قوى الهيمنة العالمية الاستعمارية – بروح قانون الغاب حيث « الحق للقوة » – الرواسب التاريخية في العقل الأوربي والغربي من عداء مؤسسة الكنيسة الأوربية وما ترسب في النفوس والثقافة الغربية من افتراءات على الإسلام ونبي الإسلام.

والحوار المدار في هذا الكتاب يوضح كيف أن الغايات النبيلة، لأصل رسالة المسيحية والإسلام، لا خلاف بينهما عليها، ولكن الغبش يأتي مما أصاب المسيحية من غبش وتحريف في أصل عقيدتها في أمر الصلب ودلالاته، وكيف أن الحوار الحضاري البناء يجمع الإسلام والمسيحية على الوفاق فيما تتطلع إليه مقاصد الأطراف لولا التعصب والحزازات التي لا يزيلها إلا الحوار الهادف البنَّاء.

إن الذي يرجوه الكاتب ليس هو مجرد القناعة بنتائج ما توصلت إليه هذه الأبحاث، بل الأهم من ذلك هو معرفة المنهج الذي تقدمه هذه الأبحاث، في إصلاح منهج التفكير الإسلامي، وتنميته، لتستعيد الأمة قدرتها على إعادة بناء بنيتها التحتية في رؤيتها القرآنية الحضارية، ولتصلحَ بذلك تشوهات ثقافتها وتنجحَ مجددًا في بناء شخصيتها الإسلامية وبناء مؤسساتها الاجتماعية وإحياء حضارتها الإنسانية الأخلاقية العلمية العالمية الإعمارية.

نسأل اللَّه العون والهداية والتوفيق والرشاد
وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين

أ.د. عَبْدُالحَمِيد أبُوسُلَيْمَان
القاهرة في ٢١ صفر ١٤٣٠هـ
الموافق ١٦ فبراير ٢٠٠٩م

* * *

القضية الأولى

الإيمان بصدق الرسالة المحمدية
بين العقل والخوارق

الإيمان بصدق الرسالة المحمدية بين العقل والخوارق

مقدمة:

أهمية هذه المقالة تتأتى من كونها تعرض لمكون أساسي للرؤية الكونية الحضارية القرآنية، التي تعتبر بمثابة البنية التحتية المسبقة لبناء الثقافة الإسلامية وبالتالي للحضارة الإسلامية، وذلك بوصفها رؤية كونية روحية تتعلق بكليات الوجود وبكليات الحياة الإنسانية وعلاقاتها وتفاعلاتها في هذه الدنيا وعلى هذه الأرض؛ ذلك لأنه لا حُجيَّة لأيَّة رؤية كونية كلية يقينية للحياة، وما وراء الحياة، إلا أن تكون صادرة عن خالق الكون؛ لأن إدراك كليات الوجود ابتداءً، هي عقلًا فيما وراء سقف العقل والمنطق الإنساني.

إن هذه المقالة تهدف إلى توضيح الأساس العقلي والنظري للإيمان، وما يستتبعه من كليات الوجود، وهو ما يكوِّن الأساس الذي تقوم عليه الرؤية الكونية الإسلامية، والذي كان الأساس والنور الهادي للكاتب، الواعي وغير الواعي، منذ عهد طفولته، وعلى امتداد رحلة حياته، الأساس المكين لإيمانه ورؤيته الكونية الكلية الإسلامية، ولمعنى حياته في عالم المادة والروح.

وكل ما يرجوه الكاتب، أن تكون هذه المقالة عونًا في إرساء الأساس اليقيني المتين لدى القارئ أيضًا، كما كانت لدى الكاتب، لتجلية معنى حياته ورؤيته الكونية على أساس توحيدي استخلافي إصلاحي خيِّر بإذن اللَّه.

وما دفعني إلى كتابة هذه المقالة، واستعادة قضيتها من ذكريات الطفولة والشباب، حين كنت على مقاعد الدراسة الثانوية، هو ما لفت نظري في دراستي لقضية المنهجية العلمية الإسلامية، أنه على الرغم من علمية فكر الإمام ابن حزم الأندلسي، وانضباط فكره العلمي، إلا أنه حاد عن منهجه العلمي العقلي، حين واجه قضية الإيمان، وحجية الوحي؛ ليلوذ في قبوله حجية الوحي إلى الخوارق والمعجزات.

ولما كنتُ قد واجهت ذات قضية الإيمان وصدق الوحي في عهد الصبا، شأني شأن بقية البشر في تلك المرحلة من العمر – وجدت فكري قد التزم المنهج العقلي

العلمي بشأن الإيمان والرؤية الكونية الإسلامية، ولم يكن للخوارق فيما يتعلق بها شأنٌ ذو بالٍ، مما دعاني قبل عدة سنوات إلى كتابة هذه المقالة (تأملات في ظاهرية ابن حزم وإعجاز الرسالة المحمدية) [١]، استدراكًا على منهج الإمام ابن حزم، واستكمالًا لرؤيته العلمية المنهجية.

الدليل العقلي أولى بحجية الوحي المحمدي:

فمن المعلوم أنَّ الإمام ابن حزم الأندلسي يُعدُّ من أبرز الشخصيات العلمية التي لا يمكن أن يخطئها طلاب الفكر الإسلامي وتاريخه، فقد تميَّز فكره بأنه فكر علمي منهجي منضبط، يلتزم العقل والواقع والتجربة والحواس، في غايةٍ من الجرأة والوضوح، ويرفض قبول الخزعبلات والتوهُّمات والتهويمات، مهما تلبست من الثياب والأحوال الفكرية والدينية، ومن الواضح أن عقلية ابن حزم العلمية المنهجية هي ذاتها من أهم الأسباب في تاريخ الأمة الفكري في العصور المتأخرة؛ التي أسهمت في التقليل من شأن ابن حزم، وإنكار منهجه العلمي؛ بسبب الخلل الذي آل إليه فكر الأمة، وبسبب طول عزلة مفكريها وعلمائها عن الواقع والحياة.

ومما يلفت النظر أن التزام ابن حزم « ظاهرَ نصِّ الوحي الإسلامي وحده » في أحكام الشريعة دون زيادة أو نقص – يمثل امتدادًا طبيعيًّا لمنهجيته العلمية التي التزمت العقلَ والحسَّ والتجربةَ؛ ولذلك فإن ما يصدر عن الغيب ويُوحى به من اللَّه، ليس في منهجه أن يزيد البشر عليه أو ينقصوا منه، فليس للعقل عند ابن حزم إلا أن يدركه كما هو دون زيادة أو نقص؛ لأن العكس من ذلك يؤدي إلى تأليه العقل أو إلى إلغائه عندما تخلط الشهادة بالغيب دون حجةٍ أو سندٍ عقلي معتبر، وقد أعمل ابن حزم عقله وعلمه ودرايته ومنهجه العلمي في فهم الوحي ونصوصه دون تزيُّد أو انتقاص؛ الأمر الذي جعله قادرًا على فهم الشريعة وأحكامها بنحوٍ أرغم منكري منهجه – قبل مريديه – على احترام فقهه وفكره، واعتباره حجة علمية شرعية لا يزال ينهل منها طلاب العلم والمعرفة حتى اليوم.

---

(١) انظر مجلة التجديد التي تصدر عن الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة الثانية، العدد الثالث والعدد الرابع (ص ١٦٧ – ١٧٢).

عهود التقليد والتخلف تهمش نوابغ الأمة:

ويعدّ تجاهلُ أصحاب العقلية العلمية المنهجية من جمهور علماء الأمة في قرون التخلف أهَمَّ ظاهرة من الظواهر التي عانى منها فكر الأمة في تاريخه المتأخر، فقد أصابه الجمود، وأذبله تمزق المعرفة الإسلامية، واستحكام عزلة العلماء والمثقفين المسلمين في أروقة المساجد والمدارس، وهذا التجاهل والتقليل من شأن أصحاب العقلية العلمية المنهجية، وضعف الحفاوة بهم، لم يقتصر على ابن حزم وحده، بل نجد ذلك الموقف السلبي يمتد إلى جُلِّ أصحاب العقلية المنهجية العلمية، وجُلِّ أصحاب الفكر الإبداعي، مثل الإمام ابن تيمية الذي ناصبه العداءَ جمهورٌ كبيرٌ من العلماء والمثقفين، ووصموه بالمروق عن الدين، ومثل ابن خلدون الذي تجاهل فكرَه جمهورُ العلماء والمثقفين، وبقي مغمورًا مهملًا إلى أن كشف علماء الغرب من أصحاب المنهجية العلمية عن مدرسته، وأعطوها حقها من التقدير والعناية، وإن مثل هؤلاء كثيرون ممن أُهمل فكرهم وأُنكر منهجهم.

ومن يتأمل في حياة هؤلاء النوابغ النوادر في تاريخ الأمة الفكري المتأخر، منذ إغلاق باب الاجتهاد فيما بعد القرن الرابع الهجري، يجد أن هذه الفلتات الفكرية كانت نتيجة حياة علمية تختلف في طبيعتها ومسارها عن الأنماط الفكرية المدرسية السائدة؛ التي اتسمت بتمزق المعرفة، وعزلة العلماء عن الحياة، وعن الواقع؛ فابن تيمية، وابن حزم، وابن رشد، وابن خلدون، وأمثالهم، لم يكونوا علماء وفقهاء بين حلقات المساجد وجدران المدارس فحسب، بل كانوا أصحاب خبرة ودراية وممارسة اجتماعية حياتية وسياسية كوَّنت لديهم معرفة عقلية علمية متكاملة، وجعلت علمهم يتفاعل مع عملهم وممارستهم ودرايتهم؛ بحيث يتعاملون بأصالة مع واقع الحياة ومتغيراته المعاصرة لهم، ولذلك كانت جُلُّ آرائهم واجتهاداتهم - في ضوء عصورهم الزمانية والمكانية - أصيلةً نيرةً.

وعلى الرغم من اطِّراد منهج ابن حزم العلمي المنضبط في تعامله مع الغيب والشهادة، إلا أنه واجه مشكلة عويصة في بحثه عن ماهية الدليل العقلي في قبول مبدأ الوحي مصدرًا للمعرفة، وتمحيص حقيقته وحقيقة الشريعة وتقبلها والتزامها.

ولما كان منهج ابن حزم يلتزم العقلَ والشهادةَ، ولا يقبل دعاوى التوهُّمات والتهويمات الباطنية والغنوصية؛ كان لا بد له أن يجد دليلًا عقليًّا علميًّا منهجيًّا كأساس وقاعدة يستند إليها في تقبله للوحي (الغيب) والتزامه عقلًا.

وقبول حجية الغيب لا يمكن أن تتأتى عقلًا إلا بقبول صدقية الرسول ﷺ، وصدقية الرسالة، وهنا نجد ابن حزم موزعًا بين منهجه العقلي العلمي الذي لا يلتزم إلا العقل والحس والتجربة مصدرًا حقيقيًّا مشروعًا للمعرفة، وبين حسه النفسي الإيماني، ومعرفته العقلية بعظمة رسالة الإسلام، وضرورتها في اتساق الحياة البشرية واستقامة أمرها، وضرورة تكامل الغيب والشهادة في معنى وجودها.

ولذلك؛ كان لا بد لابن حزم أن يجد هذا الدليل العقلي الذي يتسق مع طبيعة فكره ومنهجه، ويمثل حلقة الوصل العقلية المنضبطة بين الغيب والشهادة، دون الوقوع في شرك التوهُّمات والتهويمات الغنوصية.

وحتى يجد ابن حزم دليله ويمسك به، حيث لا يمكن لمثله قبول دعاوى الاتصال الغنوصي بعالم الغيب، كان لا بد له من أن يلتفت إلى حياة الرسول ﷺ ليجد فيها دليله وسند صدقه العقلي والعلمي المنهجي الذي التزمه في فكره وأدائه، فصدقُ الرسول ﷺ لا بد أن يتأتى من دليل حيٍّ يلزم العقل بالقبول والتسليم؛ لذلك كان بحثُ ابن حزم عن الإعجاز في حياة الرسول ﷺ، هو الأساسَ العقليَّ العلميَّ المنهجيَّ، لقبول الرسالة، والتسليم بها في عالم الشهادة، ويتكامل بقبولها الربط العقلي بين عالم الغيب والشهادة، وهذا المنطلق العقلي المنهجي، هو المنطلق الوحيد السليم بالضرورة عند ابن حزم ومنهجه العلمي العقلي في قبول قضايا الغيب والتسليم بها.

ولكن ما وَجْهُ الإعجاز في حياة الرسول ﷺ الذي يستطيع ابن حزم أن يقدمه، وأن يلزم به العقلَ، ولا يدع معه مجالًا للجدل والشك والمنازعة؟

فعلى الرغم من سلامة منهج ابن حزم، وسلاسة وجهته المنهجية، إلا أنَّ من المؤسف أن ابن حزم أخطأ ضالته ولم يوفق في استخراج النتائج الصحيحة من المقدمات التي وضعها والتزمها؛ فالإعجاز الذي اهتدى إليه ابن حزم، انتهى إلى القول بإعجاز الخوارق المادية، وما يتعلق بها من قصص المعجزات، التي نسبت إلى الرسول ﷺ، ولكن هذه الخوارق، وإن صدَّق المؤمنون بعضًا منها، وسلَّموا بها في

يسر، إلا أنها يمكن أن تثير كثيرًا من الجدل العقلي والعلمي في سلامة السند والرواية ومبالغات الرواة وخداع الحواس وكثير غيره مما يمكن أن يمتد إليه الجدل والمماحكات سندًا ومتنًا؛ بحيث ينتهي الأمر عند الكثير من هؤلاء إلى القول بأن لزوم الإيمان بهذه الخوارق إنما يقتصر على من حضر هذه الخوارق فقط، وشاهدها، دون سواه من الناس، فإن قبل بها بعض آخر من الناس فهو من باب القابلية للتسليم بمثل هذه الدعاوى، ومن باب الحب والاحترام والإعجاب بصاحب الرسالة، أو من باب الحب والاحترام لأصحاب العلم والمعرفة الذين يسلمون بهذه الخوارق أو يتقبلونها خوفًا ورهبةً وطلبًا للنفع أو السلام، وهذا مما لا يوافق منهجَ ابن حزم العقليَّ العلميَّ.

وأحسب أنني على شاكلة ابن حزم في التوجه نحو التزام المنهج العقلي العلمي المنضبط؛ حيث واجهت السؤالَ نفسَه منذ نعومة الأظفار، وأنا على مقاعد الدراسة الثانوية في ربوع مكة المكرمة وجوار بيت اللَّه الحرام، حين يتفتح وعي اليافع في مثل تلك السنّ على معنى الوجود، وعلاقة الغيب بالشهود، وما يتبع ذلك من مواجهة حيرة نفس اليافع في اختيار السبيل الذي يجب عليه أن يسلكه، والعقيدة التي يجب أن يؤمن بها ويلتزمها في هذا الشأن المصيري الخطير.

ولما حُبيْتُ به من مكتبة أسرية زاخرة، وبيئة أسرية وديعة حميمة نَمَّتِ التوجه العلمي عندي منذ تلك السنِّ المبكرة، فقد توجَّه تفكُّري العلمي بصورة تلقائية بشأن هذه الإشكالية إلى حياة الرسول ﷺ، أتلمس فيها الحلقة المفقودة التي توجب صدقه في النقل عن عالم الغيب، وتوجب تقبل قدسية الرسالة والتزامها، ومن دون هذا الدليل والإمساك به فلا مجال عقلًا لهذا الالتزام، وإن كان ذلك لا يمنع من الإعجاب والتقدير لما قد يقوله « أدعياء » الرسالات إن كان في فكرهم ما يستحق الإعجاب والتقدير.

العقل أولى من الخوارق:

وعلى غير شاكلة ابن حزم فإنني لم أتوجه إلى البحث عن الدليل وعن الحلقة المفقودة في الخوارق المنسوبة إلى الرسول ﷺ ومصارعة إشكالات الروايات والمتون دون إنكار إمكانها، ولكن فكري اتجه إلى شخص الرسول ﷺ؛ وذلك أنني أعلم أن إدراك حقيقة الوجود وما وراء الوجود لا يمكن لعقلي أن يدركه، كما أنني أعلم أنه ليس بإمكاني الحديث إلى ما وراء عالم الشهادة: (اللَّه)، والسؤال عن حقيقة

الرسول والرسالة؛ ولذلك كان لا بد لي عقلًا من التوجه إلى البحث عن الإعجاز والدليل والحلقة المفقودة في حياة الرسول ﷺ ذاتها، على أساس من دواعي العقل والفطرة، ودون حاجةٍ إلى تجاوزهما أو الخروج عليهما أو إلغائهما باللجوء إلى الخوارق المادية، وتجاوزٍ للسنن الكونية، ولقد وُفِّقتُ - في ظني- وفي تلك السن المبكرة إلى الدليل العقلي العلمي على صدق الرسول والرسالة، من دون الحاجة إلى ضرورة قبول الخوارق شرطًا للتسليم بصدق الرسول والرسالة، وهو ما دعاني إلى كتابة هذه المقالة لاستكمال الإضاءة المنهجية العقلية العلمية، ولسدِّ ثغرة مهمة في هذا العصر العلمي؛ لاستعادة الرؤية الكونية الروحية الإنسانية في مواجهة الرؤية المادية الحيوانية؛ حتى تكون « القوة للحق » وليس « الحق للقوة ».

فمنذ تلك السن المبكرة حتَّم المنهج العلمي في تصوري أن يتمّ إثبات صدق الرسالة الخاتمة بأسلوب عقلي علمي يلزم الأجيال على تعاقبها، بصدقها؛ بحيث تترك لدى المتأخر منهم يقينًا لا يختلف في جوهره عن يقين مَنْ عاصر الرسالة وصاحَبَ الرسول ﷺ، ولذلك كان لا بد لإعجاز الرسول ﷺ أن يتم على أساسٍ من قواعد العقل والسنن التي جاءت رسالته باحترامها وطلب التزامها؛ فتأييد رسالة الرسول ﷺ على الحقيقة ما كان له - على ضوء هذا المفهوم والمنهج - أن يتعلّق بحادثة أو حوادث خارقة، متفرقة، تتجاوز العقل والحس، ولا تلزم الباحث العلمي بالنواميس والسنن.

ولما كان مربط صدق الرسالة - على ضوء هذا المنهج - لا بد أن يتعلق بشخص الرسول ﷺ، كان من المهم النظر بدءًا في سيرة الرسول ﷺ، وفي حياته، أجزاءً متفرقةً، وكلياتٍ مجتمعةً، وقياسها على حياة البشر وفطرتهم؛ ليُرى كيف تأتَّى لهذا الإنسان عقلًا أن يحمل رسالة الغيب إلى الناس، ويحملهم على تصديقها.

لقد جاءت رسالة الإسلام - في ضوء التاريخ، كما يقول المؤرخون - على غير ما سبقها من أديان ورسالات؛ فقد حفظ التاريخ لنا نص رسالة الإسلام وسيرة حياة الرسول ﷺ، وأوضح لنا التاريخُ، ونصُّ القرآن الكريم، أن محمدًا ﷺ كان بشرًا، وعاش حياة البشر، وكانت مفردات حياته بشرية مستقيمة؛ لذلك فإن إعجاز رسالته ودليل صدقها لا يصحُّ أن يخرج عن الطبيعة البشرية التي توجَّه الخطاب إليها، وهو الذي سيضع البشرية على جادة مرحلة العلمية والعالمية. ولكن أين الإعجاز في حياة

هذا « البشر » ؟ وأين الدليل القاطع عقلًا على صدقه رسولًا يبلغ رسالة خيِّرة ملزمة عقلًا صادرة عن عالم الغيب؟

شروط صدق الرسالة:

لقد توافر للرسالة المحمدية (القرآن) الشرطان الأساسيان لإمكان اعتبارها رسالة ربانية.

وأول هذين الشرطين شرط التوثيق: فقد توافر للرسالة المحمدية (القرآن) – دون سواها – التوثيق التام، وهو ما لم يتوافر للوثائق الأساسية التي بين أيدينا للأديان الأخرى؛ حيث إن القرآن الكريم كُتب وروي على عهد الرسول ﷺ، ولا يزال يروى من قبل المقرئين المتخصصين كاملًا شفويًا بأسانيد متصلة متواترة حتى اليوم، إلى الرسول ﷺ، كما أن القرآن الكريم مطلوبٌ قراءةُ شيء منه في خمس صلواتٍ يومية في حياة كل مسلم، كما أن جُلَّ المسلمين يتطوعون بقراءته وحفظه والتعلم منه والتعبد والتبرك به طيلة حياتهم؛ وهذا يجعل توثيقه لا يضاهيه أيُّ توثيق لأية وثيقة تاريخية، ومن العجب أن يتم الإعجاز التوثيقي الفريد في أمة أمية ليس لها في العلوم والمعارف والفلسفات والثقافات مقامٌ أو باعٌ.

كما أن الرسالة (القرآن) توافر لها الشرط الثاني وهو شرط الخيرية: فالقرآن الكريم يحضُّ أيضًا دون شك على الخير والعمل الصالح في الحياة الدنيا، وإلا فلا مجال لاعتبارها – أصلًا – رسالةً مقدسةً من مبدع الكون والحياة، ولعل قول اللَّه ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٩٠]، هو من الآيات الجامعة التي توضح طبيعة الرسالة القرآنية والقصد منها في حياة الإنسان المسلم.

وإذا كان التوثيقُ وقصدُ الخير شرطين ضرورين لكي تكون الرسالة إلهية، فإن ذلك في حدِّ ذاته غير كافٍ لمنع الجدل في أمر صدور سفر موثق، يحض على الخير، أن يصدر عن بشر يريد « بادعاء » الرسالة تعظيم عمله وإضفاء القدسية عليه؛ لذلك لا بد من توافر شرط ثالث، يقيم على وجه من وجوه الإعجاز العلمي العقلي، الدليلَ القاطع، على أن محمدًا ﷺ رسول صادق، يبلغ رسالةً صادرة عن اللَّه (عالم الغيب)؛ حتى تكون بذلك رسالة إلهية صادقة ملزمة للبشر.

ومن هنا جاءت أهمية الالتفات إلى شخصية الرسول ﷺ عقلًا، والنظر في حياته ومفرداتها؛ لتلمس الدليل القاطع منها ذاتها على صدقه وصدق رسالته، ولا سيما أننا لن نستطيع التواصل مع اللَّه ﷻ مباشرة، لطلب العلم بحقيقة أمر الرسول ﷺ والرسالة، وكيف لنا غير ذلك والرسالة ذاتها عقلية علمية، بدأت بـ ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾، وجاءت بكتاب، وحضَّت على العلم والفكر وطلب الدليل والبرهان، وقامت على فهم السنن والأسباب؛ الأمر الذي يؤكد مرة أخرى ضرورة النظر في سيرة الرسول ﷺ، وفي مسيرة حياته، وصفات شخصيته، ومفردات تكوينه؛ لمعرفة مؤهلات حمله الرسالة، ودليل صدقه العقلي في حمل هذه الرسالة.

معجزة الهرم المقلوب العقلية:

ولو أعملنا العقل والعلم، وتمعنا في مفردات حياة الرسول ﷺ، وفي مفردات قدراته وصفاته، فلن يعوزنا الدليل؛ لأننا سنجد أن هذه المفردات – مهما كانت عظمةُ كلٍّ واحدةٍ منها منفردةً – لن تمنع الجدل في إمكان أن يتصف بالصفة الواحدة منها إنسان أو آخر، إلا أننا لو تمعنا في حياة الرسول ﷺ في جوانبها المختلفة كافة؛ لتبين لنا أن الإعجاز في حقيقته لا يكمن في عظمة كل صفة من صفاته الفردية فحسب، ولكن الأهم أنه يكمن في اجتماع كل هذه الصفات الفائقة، وما ارتبط بها من ممارسات وإنجازات، في شخصية رجل واحد، وعلى الوجه الذي تمَّ؛ فوجه الإعجاز إذن ليس بالضرورة في بشرية أية صفة من صفات الرسول ﷺ، ولكن في اجتماع كل هذه الصفات، ونظام تفتحها في حياة رجل واحد من البشر، ولا سيما في ظروف حياته الخاصة، وظروف صفات مجتمعه الحضارية على ذلك العهد.

وجمال هذا الإعجاز، وجمال روعته العقلية والعلمية، أنه لم يُخْرِج الرسول ﷺ عن طبيعته البشرية، ولم يؤدِّ قبولها إلى إلغاء العقل والمنطق الإنساني، ولم يَحُلْ ذلك أو يمنع أن توجه الرسالة إلى البشر، وأن تخاطبهم من خلال فطرتهم وطبائعهم، ومن خلال اطِّراد السنن لديهم، فكان هذا الإعجاز العقلي العلمي البشري هو حلقة الوصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة، وهو الدليل العقلي العلمي القاطع على صدق الرسول ﷺ وحجية الرسالة، وبذلك تكون أي الخارقة من الخوارق – إن صحت – دعمًا وتأييدًا وليس ضرورة، ولا شرطًا للإيمان والتصديق.

وحتى نتبين ما عنيناه من الإعجاز الكلي العقلي العلمي الإنساني في حياة الرسول ﷺ فإنه لا بد لنا من رحلة سريعة في سيرة حياته ﷺ؛ لنتتبع أمهاتِ صفاته وأحداثَ حياته، ونجمع بعضها إلى بعض، ونستطيع بذلك أن نرى كيف يمثل اجتماعها وجه الإعجاز العقلي العلمي البشري في حياة محمد ﷺ ورسالته، من دون حاجةٍ أو ضرورة إلى الخوارق التي قد لا تتسق رواياتها، مع منطلقات « الرسالة »، ولا مع طبيعة المرحلة العلمية العالمية الحضارية البشرية التي تبدؤها وترشِّدها تلك الرسالة.

لقد ولد محمد ﷺ ونشأ يتيمًا يسيرًا في حضن جده عبد المطلب، ثم من بعده في حضن عمه أبي طالب، في وادي إبراهيم الجدب من كل شيء، وفي صحراء بلاد العرب، فقد توفي أبوه قبل أن يولد، وتوفيت أمه وهو ابن ست سنين، ومع أنه نشأ يتيمًا بفقد الأم والأب إلا أنه لم يحرم بفضل اللَّه حبَّ الأمومة وعطفها وحنانها في مرحلة الطفولة الأولى التي هو في أشد الحاجة الإنسانية إليها، ولا يمكن لغير فطرة الأمومة وحس أمنها ورعايتها توفيرها للصغير، رحمة من اللَّه به. ومرَّ محمد رسول اللَّه ﷺ بمختلف مراحل الحياة التي لو كان له فيها دعاوى أو تطلعاتٌ أو مطامعُ وطموحاتٌ بشرية لما أمكن لبشر أن يخفيها، أو أن يخبِّئ أمرها، على مدى أربعين عامًا من عمره؛ بحيث لا يبدو منها شيء قبل أن تتفتح قدرات لاحق مسيرته وما تفتحت عنه حياته، من العلم والحكمة وقدرات القيادة والريادة الفائقة في كل أمر تصدى له، وبنجاح بالغ، بعد أن أعلن أمر الرسالة وقد تجاوز سنُّه الأربعين عامًا.

كانت حياة محمد ﷺ صبيًّا ويافعًا وشابًّا ورجلًا مكتمل الرجولة، وكهلًا وأبًا وزوجًا حتى سن الأربعين، حين أنزل إليه الوحي والرسالة، تتسم بالصدق والأمانة والوداعة وحسن الخلق؛ الأمر الذي دعا امرأة من كرام قومها وعقلائهم، هي السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ، أن تأتمنه على مالها، وأن تخطبه لنفسها؛ تقديرًا منها لصفاته الكريمة.

وأول ما يلفت النظر أن هذا الرجل حين يبلغ سنَّ النضج في سن الأربعين، وهي السن التي تهدأ فيها عواصف الرعونة عند البشر، ويخمد الكثير من أوارها، عند من كانت عاطفته وطموحاته ملتهبة؛ لأنها هي السن التي تبدأ تكبح جماح التطلعات الجامحة، وتلجمها، ولكن العجيب أننا نجده في هذه السنِّ على غير المألوف، البشري، يقدِّم نفسه – وهو الرجل البسيط الوديع، صاحب الخلق الرفيع – على أنه

صاحب رسالةٍ إلهية، خطيرة خيِّرة، يحملها إلى قومه من عالم الغيب إلى الإنسان، يدعو فيها قومه والبشر من ورائهم إلى التوحيد والإخاء والعدل والتفكر ومكارم الأخلاق وطلب العلم والإصلاح والتسامح وحرية العقيدة، ونبذ البغي والطغيان والظلم والفساد والبطر.

وقابله قومه – وهم سدنة البيت وعبدة الأوثان – بالدهشة والإنكار لهول القول وخطورة الأمر وجليل العواقب، على مألوف عقائدهم ونمط حياتهم ومنكر ممارساتهم وعلاقاتهم، ومن العجيب أن يُلزِم هذا الرجل قومه الحجة، عن صدق دعواه، بتذكيرهم بصدقه على مدى حياته بينهم حين وقف على سفح جبل الصفا ودعا قومه فلما أجابوه قال لهم: « **لو أنني أخبرتكم أن جيشًا يأتي من خلف هذا الجبل، أمصدقي أنتم؟** » قالوا: بلي ما جربنا عليك كذبًا، فقال: « **إني رسول اللَّه إليكم** »، ويؤكد القرآن الكريم هذا المعنى بقوله: ﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ فَقَدۡ لَبِثۡتُ فِيكُمۡ عُمُرٗا مِّن قَبۡلِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٦].

فكيف له – مع كل هذا، على هذا المدى، منذ ولد – أن يكذب عليهم حقًّا بعد كل هذا، وفي هذا الأمر الجليل؟ هل كان بإمكان محمد ﷺ، أو أي بشر آخر، أن يلزم نفسه الصمت وكبت القدرات وكبح التطلعات والطموحات، على مدى حياته كلها، وفي كل أطوارها؟ وهل كان يستطيع، أو أي أحدٍ غيره، أن يلزم نفسه صفة الصدق، منذ مولده حتى سن الأربعين من عمره، وهو يدبر الأمر، ويخفي الطموح والكذب؛ لكي يلزمهم، في هذه السن، تصديق أكاذيبه وتلفيقاته؟ ما كان لبشر بما كان يلتزمه من الصدق والأمانة أن ينطوي سره على ما تفتقت عنه الأيام من قدرات وإنجازات، فلا يعلمها أحدٌ حتى سن الأربعين، لولا أنه نشأ وأُعِدّ حقًّا، على عين اللَّه؛ حيث لا يتصف طوال هذه السنين بشيء من القدرات والطموحات، ولم يتمتع بشيءٍ من الخبرات والممارسات التي يمكن أن تُعِدَّه لما ستتفتق عنه الأيام من قدرات وإنجازات مذهلة، وحينئذٍ – وقد تجرد من كل ذلك – تصبح صفات الأمانة والصدق والاستقامة وحدها الصفات الأساسية المطلوبة لكل رسول مبلغ.

وهكذا نجد أن هذا النوع من الدعاوى والقدرات التي انبثقت في حياته بعد سنِّ الأربعين، وإن كانت مفرداتها في جوهرها بشرية، إلا أن اجتماعها كلها، وعلى النسق

الذي تفتقت عنه، وبالقدر الذي برهنته، وخاصة في تلك البيئة البسيطة، في حياة رجل واحد بسيط، هو الإعجاز الذي يلزم العقل، ولا يخرج به عن فطرته وطبعه.

إن العجيب المعجز المدهش عقلًا أن ينتصب هذا الوديع الصادق الأمين عودًا صلبًا داعيًا إلى الإصلاح، وهو رجل أمي في أقصى الأرض، من أمة بدوية أمية؛ حيث لا فلسفات ولا أروقة، ولا مكتبات، ومن دون سابق خبرات عامة أو قيادية؛ ليبدع القول الفصيح الرائق الخيِّر، على غير ما عرفته فصاحة العرب، ويصر في عزم الشباب على دعوته، على الرغم مما يناله وأصحابه من الأذى والعذاب، على مرِّ السنين، بل إنَّ الأذى، ومقاومة قومه قريش وتمسكهم بأوثانهم ومنكراتهم، كان يزيدُه - كما كان يزيدُ أتباعَه - الإصرارَ على الدعوة، والصبر على الأذى، في وقتٍ لا تبدو لأصحابه وأتباعه بارقةُ أمل في استجابة مَنْ حولهم، ولا يبدو لحلكة ليل ما يلقون من الأذى انقشاع. وتزداد الدهشة أنه بعد ثلاثة عشر عامًا من الدعوة دون ملل، ومع الصبر على الأذى دون كلل، أن تأتي ساعة الانطلاق وقد استجمعت الدعوة طاقتها؛ لتؤمن قبائل الأوس والخزرج من سكَّان يثرب فجأةً ودون سابق حسبان، وأن يتعاهدوا على الانقياد للرسول ﷺ، ونصرة الرسالة التي يحملها.

من العجيب أن محمدًا رسولَ اللَّه ﷺ - وهو من نعلم سيرته ونشأته، وبقدرة فائقة، ونجاح منقطع النظير - أقام بالفعل، وفي مدى عشر سنوات فقط، دولةَ أمةِ عدلٍ وتسامحٍ وإخاءٍ وإحسانٍ وحريةِ عقيدةٍ، يسوس فيها ببراعة، ويحكم فيها بعدل، ويقضي ويدبِّر الأمر بحكمة، ويبني النظام، ويقود الجيوش المنتصرة التي تخضع كافة قبائل العرب في فيافي صحاريهم وقمم جبالهم، وتقهر مؤامرات قبائل اليهود وتدبيراتهم، خلف حصونهم ومنعة صياصيهم، في الوقت الذي يجري على لسانه القولُ الخيرُ الفصيحُ المعجزُ حكمةً وهدايةً ويسرًا ورشدًا.

أليس من العجب العجاب، أن يخطر على عقل بشر، أنه يمكن أن يكون لبشر واحد كل هذه الإمكانات والقدرات والطموحات، وفي تلك البيئة، من دون أن يبدي منها شيئًا على مدى صباه وشبابه ورجولته، وفي كل أحوال حياته؛ زوجًا وأبًا وحتى سن الأربعين من العمر؟ ومن دون أن يكون في حياته وبيئته وخبراته الحياتية ما ينشئها ويرعاها وينميها. هل كان ذلك حقًّا في طاقة بشر أن يخطط لمثل هذا

الأمر، وبهذا القدر المحكم، على مدى الأربعين عامًا منذ أن ولدته أمه، فلا يبدو منه، ولا من قدراته، ولا من طموحاته، شيءٌ؟ ثم كيف لهذا الأخضر العود، قليل الخبرة والتجربة، إن لم يكن عديم الخبرة والتجربة، أن يتصدى للقادة والسادة والكهانات والقبائل والصناديد مجتمعة؛ ليهزمهم في الحكمة والتدبير والسياسة والحروب والمعارك والمنازلة، لتنتهي دعوته ودولة رجاله وأصحابه إلى هدم إمبراطوريات الظلم والجور الكبرى في بلاد حضارات عتيدة مترامية الأطراف في دولة حضارة فارس وبلاد دولة حضارة الروم، وأن ينتشر ضوء رسالته على مدى القرون في أرجاء الأرض كافةً، على الرغم من اختلافها شعوبًا وألسنة وألوانًا؟

إن النهج الذي تفتح فيه عود محمد ﷺ وصفاته وقدراته منفردة ومجتمعة على مدى ثلاثة وستين عامًا، هو المعجزة الحقيقية لتأييد صدق رسالة محمد ﷺ وحجيتها؛ والتي آمن بها رجال أفذاذ من قومه برهنوا على تميزهم وقدرتهم على صفحات التاريخ، عرفوه وخبروه، وهم من خيرة بني قومه وأنداده سنًّا وبيئةً، منذ عهد الصبا، وتابعوه وآمنوا به على حال لا يرجى – على مدى ثلاثة عشر عامًا من الأذى والمعاناة – من ورائها طمع ولا نفع، فكيف لأحد أن يأتي بعد أحقاب طويلة، يضاف إليها ما نعلم من وجوه إعجاز القرآن الكريم؛ ليدَّعي أنه أقدر من هؤلاء الأصحاب بصرًا أو بصيرةً، وليعرف من أمر محمد ﷺ ما لا يعرفون، ويحكم في أمره بما كانوا عنها غافلين!

إن حياة محمد ﷺ، ونهج نموه، وتفتح طاقاته وقدراته، على النهج الذي تمَّ، أمرٌ يرى وجْهَ الإعجاز فيه كلُّ إنسانٍ علمي منصفٍ عاقلٍ، وإن أي إنسان منا قد لا يجد غرابةً في أي مفردةٍ من مفردات حياة محمد ﷺ، برغم أنها حتى في كثير من وجوه مفرداتها فريدةٌ معجزةٌ متميزةٌ، ولكن المعجز المستحيل هو انتظام كل هذه المفردات في حياة رجل واحد على تلك الحال، وعلى مدى ثلاثة وستين عامًا.

بناء حياة البشر أشبه ما يكون ببناء الهرم؛ فهو ينطلق من قاعدة واسعة من التربية والتعليم والتلقين والمهارات والتجارب والممارسات، لينتهي بالبعض القليل إلى قمة القدرة والمهارة في أمر أو آخر من شؤون الحياة؛ قائدًا منتصرًا، أو رجلَ دولة وسياسة ماهرًا، أو رجلَ أدبٍ وشعر وفصاحة وقلم مؤثرًا، أو رجلَ علمٍ وبحث مبدعًا دؤوبًا،

أما حياة محمد ﷺ فهي عكس ذلك؛ مثلها مثل هرم مقلوب يبدأ من قاعدة محدودة ضيقة جدًّا؛ لينتهي إلى قمة واسعة رحبة، في كل وجه من وجوه الحياة، قيادةً وحكمةً وسياسةً وبيانًا، يبزُّ به القادة والحكماء والعلماء والفصحاء، ولعل الأولى مثلًا في وصفه، ليس الهرم المقلوب، ولكن وصفه بأكمام الزهر المثمر الذي يتفتح بجماله وعطره وثمره، من عود أخضر غضّ رهيف، فيكون آية من أبدع آيات اللَّه سبحانه.

الرسالة التي – إن أُحسِنَ تلقيها وفهمها – تبعث السلام في النفس، وتشيع الإخاء والتراحم بين البشر، وتدعو إلى العدل والحق والخير والعلم والسلام، إنها رسالة معجزة خيِّرة، متواترة النص، صادرة عن صادق أمين زكي في خلقه، معجز في تكوينه وقدراته، ومعجز في الكتاب المعجز الذي نُزِّلَ عليه، لا بد أنها رسالة صدق منزَّلة، لا يمكن للإنسان العاقل إلا أن يقطع بصدقها، فليس لهذه الرسالة إلا أن تكون رسالةً من اللَّه الخالق البارئ الواحد الأحد المصور، يحملها رسوله الصادق الأمين إلى البشر، رسالة هداية وترشيد، يتكامل فيها عالم الغيب وعالم الشهادة، ويتجلى بها معنى الوجود الإنساني المكرم خليفة الأرض وأن هذا الوجود له غاية أخلاقية سامية تعمر الأرض وهي غاية تدل عليها نوازع الفطرة الإنسانية السوية وتدعو إليها.

إشكال لا شك:

إن إدراك هذا الوجه في إعجاز رسالة محمد ﷺ، الذي يتفق وأحوالَ الفطرة وطباع البشر، كان أولى بمنهج عقل علميٍّ نيِّر كابن حزمٍ، وهذا الإدراك هو أولى اليوم بالعقل المسلم في مسيرته نحو المنهج العلمي والتخلص من انحرافات ضلالات التهويمات والغنوصيات والخزعبلات والشعوذات وأوصارها.

لقد مكَّنت هذه التأملات العلمية العملية منذ نعومة الأظفار إيماني بهذا الدين رسالةً قدسيةً، وجعلتني مسْلِمًا بالخيار لا بالمولد والهوية الأبوية، أو المكانية، كما أرست فكري على سبيل العلم ومنهج السنن والعقل، وحَمَتْه – بفضل اللَّه – من أوضار الخرافة والأوهام والخزعبلات؛ ولهذا فما واجهتني بحمد اللَّه – بصدد رسالة الإسلام – شبهةٌ إلا كانت عندي مجرد إشكال يحتاج إلى نظر علمي منهجي؛ لمعرفة وجه الإسلام والحق في الأمر، وليس شكًّا يدعو إلى الريبة والإحجام والتردد.

على ضوء ذلك كان منهجي في النظر في أي أمر أواجهه أو شبهة أواجهها يتكون

من شقين: الأول منهما: هو معرفة طبيعة المشكلة معرفة علمية منهجية، والثاني منهما: هو أخذ جزئيات نصِّ الوحي الإسلامي في ضوء كلياته ومقاصده، ومن دون ذلك المنهج في رأيي لا يكون إلا التخريف والتهريف الذي يجب أن نتلافاه، في ممارساتنا الفكرية وأن نضع له حدًّا في بناء مناهج علمنا وتعليمنا وتكوين كوادرنا العلمية والقيادية؛ فبذلك تجمع مناهج علمنا وتعليمنا في جميع أوجهها، معرفةَ جوهر الدين ورؤيته ومقاصده ومبادئه وقيمه ومفاهيمه، إلى جانب المعرفة العلمية بالسنن الفطرية والكونية في مختلف المجالات الإنسانية والفيزيائية؛ لتولِّدَ علمًا ومعرفةً وممارسةً حقيقية فعَّالة عمرانية، تحقق رؤية الإسلام ومقاصده، وتفعِّل مبادئه ومفاهيمه وقيمه في واقع الحياة على مدى الزمان والمكان.

– جزى اللَّه ابن حزم خيرًا؛ أن دعاني التمعن في منهجه إلى الاستدراك عليه دون انتقاص من قدره العلمي الجليل؛ لأشارك وأطرح رؤية وتجربة مررت بها في ريعان الصبا، والتي لا بد أن يمرَّ بها – بشكلٍ واعٍ أو غيرِ واعٍ – كل يافع في حيرته وبحثه الفطري عن علاقة الشهادة بالغيب في مصدر حياة الإنسان على وجه هذه الأرض، وعلى مصيره ومصير حياته ووجوده، بعد أن يُدفَنَ في باطن هذه الأرض التي نما جسده من طينها، وترعرع عوده من ثراها، ليعود بين الأحياء مجرد ذكرى وطيف وحفنة تراب. لقد كانت هذه الرؤية وهذا المنهج خير عونٍ لي فيما مضى لي من حياتي؛ لأنها مثلت في حياتي رؤيةً وتجربةً حية أرجو أن يكون فيها شيءٌ من النفع ودعوة للتفكر والتدبر وأخذ الحياة لما منحت من أجله بالجدية المطلوبة؛ الأمر الذي يثري حياة شبابنا الذين هم ذخيرة أمتنا وذخيرة الإنسانية، لهداية البشرية إلى طريق الحق وحضارة العدل والإخاء والإعمار والتسخير الإنساني القويم، وإلى الفهم والسلوك السليم؛ الذي يحقق معنى الحياة والذات؛ بكل مسؤولياتها وإيجابياتها ومتعها الطيبة، من دون إفراط ولا تفريط.

– إنني أرجو أن يجد الشباب والقراء في سيرة هذا الرجل العظيم، وكل من كان على شاكلته من نوابغ أسلافنا، زادًا يضع فكرهم على جادة المنهج العلمي العقلي الإيماني القويم؛ ليحققوا غاية الاستخلاف وتكامل الوحي والفطرة، وليكون ذلك دليلًا لحياتهم، وهدايةً لإعمارهم، وتوخيًا للخير والبذل والعطاء في مسيرة حياتهم، بإذن اللَّه.

القضية الثانية

تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر
الثابت والمتغير: نظام العقوبات الإسلامية
قراءة منهجية اجتماعية

تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر
الثابت والمتغير: نظام العقوبات الإسلامية
قراءة منهجية اجتماعية

مقدمة:

أهمية البحث في قضية نظام العقوبات الإسلامية أنه يتناول الخطاب الإسلامي المعاصر بشأن الثوابت الإسلامية؛ التي لا يمكن للحضارة الإسلامية، والأمة الإسلامية، بطبيعة تكوينها العقدي والحضاري، أن تنهض وتنمو وتزدهر، ما لم تتمثلها وتلتزمها أساسًا حقيقيًّا عمليًّا لحياتها وحركتها الاجتماعية والحضارية.

وإذا كان هذا الأمرُ شرطًا أساسيًّا لنهضة الأمة وإحياء الحضارة الإسلامية وإعادة بنائها في عالم اليوم بمتغيراته وتحدياته، فإنه لا بد للمفكرين والعلماء والمثقفين المسلمين، والذين هم العقول والأيدي التي تحرك مفتاح تشغيل حركة الإحياء والتغيير – ألا تنام جفونهم حتى يدركوا السبب في أزمة تمثُّل الأمة لهذه الثوابت والإقبال عليها، ووعيها نصًّا وروحًا ومنطلقاتٍ عمليةً فاعلةً يمكن الاقتناع بها، والتزامها في حياتهم وحركة مجتمعاتهم.

وكما هو الحال فإنه لا بد من أن هناك خللًا في الخطاب الإسلامي المعاصر بشأن هذه الثوابت وتمثُّلها في واقع حياة الأفراد وحياة الأمة؛ لتكون الأمة على ما نرى من حيرةٍ وسلبيةٍ في تمثُّل كثير من هذه الثوابت، فإذا أدركنا ما أصاب رؤيةَ الأمةِ الكونيةَ من تشوهٍ، وما أصاب منهج معرفتها وفكرها من خللٍ، وما أصاب ثقافتها من تلوثٍ، وما أصاب نفسيتها ووجدانها من تأثير الأساليب التربوية السلطوية والممارسات الاستبدادية؛ أمكننا أن ندرك ما أصاب الخطاب الإسلامي المعاصر من تشوهاتٍ تفسِّر إلى حدٍّ كبيرٍ حال الأمة وإفرازاتها المريضة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية المعاصرة، وفي أداء نظمها وممارستها الفعلية.

ويوظف هذا البحث منهجَ إسلامية المعرفة برؤية الإسلام الكونية الاستخلافية الحضارية؛ بتكامل منهجي شمولي الأداء المنضبط (Systematic)، لإعادة النظر في

أحد أهم ثوابت الشريعة، وهو قانون (نظام) العقوبات الإسلامي؛ وذلك ليكون نموذجًا لمحاولة إعادة بناء الخطاب الإسلامي المعاصر على ضوء نصوص الشريعة، وفي ضوء الفهم العلمي للسنن في طبائع البشر، وفي ضوء كليات التشريع الإسلامي ومقاصده؛ استجابةً لحاجات الواقع، وتمكينًا في الزمان والمكان لبناء المجتمع الإنساني الخيِّر المعاصر.

إن الغاية من هذا البحث؛ هي إدراك أهمية الإصلاح الفكري للأمة، ودعوة المفكرين والعلماء لإعادة النظر في خطابات الأمة بشأن ثوابتها؛ بالمنهج والأسلوب العلمي الإسلامي القويم؛ الذي يقنع العقول، ويستهوي النفوس، ويستجيب لحاجات فطرة الإنسان ونوازع الخير فيه.

من دون إصلاح الرؤية، ومن دون إصلاح الفكر والمنهج، ومن دون إصلاح الخطاب، ومن دون سلامة الطرح على أسس إسلاميةٍ علميةٍ وعمليةٍ حقيقيةٍ – فلن تكون هناك نهضة، ولا استنهاض، وسيستمر التدهور والتهميش، حتى يرقى أداء المفكرين والمصلحين إلى المستوى الفكري والوجداني المطلوب لاستنهاض الأمة، وانطلاق مسيرتها الحضارية الخيِّرة.

الأهمية الخاصة لقانون العقوبات الإسلامي:

لا يملك المرء إلا أن يلحظ الإحساس الذي ينتاب عامّة الناس من جرّاء وقع كلمة قانون العقوبات الإسلامي، وخاصة كلمة « الحدود »، وما يبدو على الكثيرين من خوفٍ ورهبةٍ من قسوتها المتوهَّمة، في الوقت الذي نعلم علم اليقين أن روح التشريع الإسلامي لا يمكن أن تقصد إلى إثارة مثل تلك الأحاسيس لدى عامة البشر، ولا سيما المسلمون منهم على وجه الخصوص، فكلُّ ما يصدر عن الإسلام من مبادئ وقيم وروح إسلامية لا بد أن يكون فيه النفع والأمن والطمأنينة للبشر.

مثل هذه الخواطر لا بدَّ أن تمرَّ بذهن الكثيرين حين يثور الجدل الذي تثيره أحاسيس الخوف والرهبة من شدة عقوبات قانون العقوبات الإسلامي، عند ارتكاب بعض الأفراد شيئًا من الأخطاء والجرائم (الكبائر) ذات الصلة بالطبائع البشرية، وما جبلت عليه من فطرية عواطفها ونوازعها، ولا سيما الشباب وما يتعرضون له في هذا الزمان وأوضاعه الاجتماعية، وإثاراته الإعلامية المرئية، من الوقوع – على سبيل

المثال – في جريمة الزنا والعلاقات الجنسية غير المشروعة، وما قد يترتب إسلاميًّا على ذلك من عقوباتٍ صارمةٍ قد تكون – على أرحم الفتاوى وأهون الصور – جلدًا مبرِّحًا وهوانًا وسُبَّةً اجتماعيةً.

ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يقلِّب الدارسون بين وقتٍ وآخر أنظارهم في الأمر، وأن يُعْمِلوا أذهانهم في قضايا هذا القانون؛ لعل في حلها بالتزامٍ شرعيٍّ ما يقدم العقوبات الإسلامية بشكل أكثر تفهمًا وتقبلًا من عامة الناس.

ومن هذه القضايا التي يقف أمامها الدارسون ويأملون أن يعين النظرُ فيها جهودَهم في خطابٍ أيسر فهمًا وأكثرَ إقناعًا؛ لأن الحكمة من اشتراط شهادة أربعة شهود، شهادة صريحة قاطعة، حتى يمكن إثبات جريمة الزنا، لم تتضح بشكل صريحٍ محددٍ، حين يكفي لإثبات جريمة القتل والقصاص شهادة اثنين فقط.

إن مثل هذا يثير بعض الأسئلة، ومنها: لماذا كان المطلوب أربعة شهود؟ ولمَ لمْ يكونوا ثلاثة أو خمسة أو ستة؟ وهل الأربعة هو رقمٌ له دلالةٌ بعينها؟ أم أنه مجرد رقمٍ عشوائي؟ أم غير ذلك؟ إذ لا يكفي القول: إنهم جماعة؛ ذلك لأن الثلاثة جماعة، والخمسة والستة وما زاد إلى ما لا نهاية، هم جماعة أيضًا، فلماذا كان عدد الأربعة بعينه هو الحد الأدنى لقبول هذه التهمة؟

قضية منهج:

كانت هذه الأسئلة وسواها تمثل بعض الهواجس التي قد تمر بخواطر الدارسين بشأن قانون العقوبات الإسلامي والتساؤلات التي تعرض بشأنها، والتي لا تمكن الظروفُ والمشاغلُ وطبيعةُ الاختصاص، في حالة دارسٍ مِثْلي، من تركيز البحث فيها والوقوف طويلًا عندها.

لقد كان من الواضح عندي، كلما مرَّت مثل هذه الخواطر بفكري، أن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات والقضايا، لا تكون إلا بمنهجية فكرية شمولية منضبطة (Comprehensive and Systematic)، ومن خلال فهمِ جوانبِ الفطرة التي تتعلق بالقضايا الإنسانية موضع البحث، وهذا يعني أيضًا أنها منهجية يتكامل فيها الوحي والعقل والطبائع؛ أي كتاب الوحي وكتاب العقل والفطرة والكون، وقد سبق لي أن

كتبت في قضايا المنهجية الإسلامية وتكامل مصادر المعرفة في الوحي والعقل والطبائع والوقائع، وكانت تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا محاولةً لرأب صدع الانفصام بين الوحي (النص) والكون (العقل والسنن الكونية) وواقع شبكة علاقات العصر الزمانية والمكانية، وإمكاناتها وتحدياتها، ووضع حدٍّ للمنهجية الجزئية الموروثة التي كانت تعبّر عن ظروف زمانها ومكانها، والتي ليس لنتائجها وما ترتب عليها من رؤيةٍ فكاكٌ في كثيرٍ من وجوهها عن ظروفها الزمانية والمكانية، إلا في دروس الحكمة والعبرة.

وبذلك كانت الغاية من تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا هي صياغة المنهجية الإسلامية الشمولية المعاصرة؛ والتي يتكامل فيها الوحي والكون (العقل والطبائع والوقائع) على أساس تحليلي منضبط يقوم على اعتبار ظروف الزمان والمكان، وهي صياغةٌ علميةٌ وأكاديميةٌ، وفهمٌ لطبيعة الخطابات الإسلامية ومدى مناسبةِ كلِّ خطابٍ للمُخاطَبِ سنًّا وظرفًا ونفسيةً وثقافةً، ووضع حدٍّ فكريٍّ وأكاديميٍّ – وبشكل عملي – لظاهرة الفصام المعرفي والمنهجية والجزئية التي أصابت العقل المسلم منذ أمدٍ بعيدٍ، وأدَّتْ بذلك إلى تشوه رؤية الإنسان المسلم الكونية، وتمزيق نسيجه المعرفي والاجتماعي، وأدت إلى المواجهة في رحابهما بين العلماء والسلاطين؛ لينتهي الأمرُ إلى الفصام وعزلة العلماء، وإلى ضحالة فكر السلاطين، وهذا ترتب عليه عجز كلٍّ منهما عن إدراك المستجدات وتقديم الحلول والبدائل.

وكانت نتيجة هذا العجز المعرفي أن لجأ كلٌّ من الفريقين إلى استخدام سلاح التخويف والترهيب، فكريًّا من جانب العلماء، وجسديًّا وماديًّا من جانب السلاطين، وأصبح التخويف والترهيب وسيلةً أساسية للقيادات الفكرية والسياسية الضعيفة العاجزة – أداة أساسية للضبط والتحكم، ومنعًا للانهيار الكامل للمجتمع وسريان الفوضى الاجتماعية والسياسية الشاملة. وفي الوقت نفسه أصبح الترهيبُ والاستبدادُ والفساد الوسيلةَ الأساسيةَ للحفاظ على المصالح الفئوية الخاصة؛ فكان ذلك سببًا في سلبية الإنسان المسلم وخنوعه وتكوين نفسية العبد، ومن ثم القضاء على دافعية الإنسان المسلم الفطرية، وعلى روح الاستخلاف وحب المعرفة والتسخير والإبداع في كيانه وأسلوبِ ممارساتِه الفكرية والحياتية؛ لينتهي واقع الإنسان المسلم إلى ما هو

عليه من السلبية والتخلف والتمزق والضعف والتهميش.

وكانت نماذجُ رجالٍ من أمثالِ ابن حزم وابن تيمية وابن خلدون، الذين كان جمعهم لعلم الوحي (النص) وعلم الطبائع والسنن والوقائع (الكون) مع تمثُّلٍ منهجيٍّ نيّرٍ منضبطِ التفكير، شمولي البحث والنظر في كثير من وجوهه، وما تركوه بعدهم من تراث وأثر رغم تخطيه وتهميشه في فكر الأمة وثقافتها، هي الدليل الحيّ الهادي لتجربة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا؛ لتكوين مدرسةٍ منهجيةٍ شموليةٍ معاصرةٍ تُحتَذَى في تجديد العقل المسلم، وتوليد المعارف والبدائل الإنسانية المهتدية بقيم الوحي ومقاصده ومبادئه؛ لمواجهة تحديات العصر، ولتجديد الحضارة الإسلامية والإنسانية وإحيائها.

بالتبني العلمي الجاد من قِبَلِ الجامعات والمدارس الفكرية، يصبح فكرُ أمثالِ هؤلاء الرجال وروح منهج تفكيرهم مدارسَ تتجدد وتُحتَذى، وتؤدي دورها في إحياء الحضارة الإسلامية، ولا تبقى مثل هذه الجهود والاجتهادات مجردَ ومضاتٍ وفلتاتٍ عشوائيةٍ في أفق الفكر الإسلامي، لا تكاد تنطلق مضيئةً في سماء العلم والفكر والمعرفة حتى تخبوَ وتنطفئَ؛ فالتكامل المعرفي، ومنهج الفكر المنضبط الشمولي الحيِّ لدى هؤلاء المجتهدين وممارساتهم الحياتية العملية، هو الذي يفسّر لنا عظمةَ عطائِهم المعرفي وطاقاتهم الاجتهادية؛ ضمن ظروف عصورهم الزمانية والمكانية.

والدرسُ المستفادُ أنَّ الدارس المسلم إذا واجه في هذا العصر قضيةَ الفهم السلبي لأمرٍ مهمٍّ وخطيرٍ كقضيةِ قانونِ العقوباتِ الإسلاميةِ وموقفِ جمهورِ الأمة منه، فإن الحلَّ والرؤية الإسلامية لا بد أن تنبثق من منهجِ فكرٍ شموليٍّ متكاملٍ منضبطٍ للمعرفة الإسلامية؛ لأن هذا الفكر والمنهج هو وحده الفكرُ والمنهجُ الذي يمكن أن يُنظَر بواسطته في قضايا الفكر الإسلامي المعاصر وإشكالاتِه، ومنها قضايا تحقيق مقاصدِ نظام العقوبات الإسلامي، وكيفيةِ تحقيقِ الغايات منه، من دون قهر روح الإنسان وتحطيم ثقته بذاته وفطرته، ودون إشاعةِ مشاعر الخوف والرعب في ثنايا نفسه، والانتهاءِ به إلى خضوع العبد المقهورِ خوفًا ورهبةً، لا خيار الحرِّ الكريمِ في اتباع سبل الخير والرشاد وإتقان الأداء.

من التفكير في مشكلات السكن إلى رؤيةٍ جديدةٍ لقانون العقوبات الإسلامي:

كان تطوير حرم الجامعة الإسلامية العالمية في كوالالمبور (العاصمة الماليزية) وما تبعه من تخطيطِ الحرم الجامعي الجديد وبنائه في ضاحية غومباك تجربةً فَذَّةً في بناء مدينة جامعية إسلامية، قصد منها أن تحقق – فيما تحقق – القيم الإسلامية في سكن الطالب عامة، والطالبِ المسلمِ على وجه الخصوص، على أساسٍ من فهمِ حاجاتِ الطالب وخصوصياته في إطار هذه المدينة الجامعية، وفي ظروف ماليزيا وإمكانات الموقع والموارد المتاحة.

ومن بين القضايا التي لم يكن بدٌّ من التصدّي لها، وضعُ أفضلِ تنظيمٍ ممكنٍ يحقق الراحة والهدوءَ والسكينةَ، ويجسِّدُ القيمَ والأخلاقياتِ الإسلامية، في أسلوب سكنِ الطالب الجامعي.

وقد كان التصدي لتطوير هذا الحرم الجامعي يتطلب إدراك القيم الإسلامية، وفهم الطبائع والحاجات الإنسانية، وما تستتبعه في أحوال السكن، وصولًا إلى حلولٍ وتصوراتٍ ناجعةٍ تقدم أفضل الخدمات السكنية بأقل التكاليف.

ومن العجيب أن التحليل النفسي والاجتماعي (الطبائع) الذي اقتضاه أسلوب سكن الطلاب قادَ، دون قصدٍ، إلى رؤيةٍ جديدةٍ لمقاصد تشريع العقوبات في الإسلام (النصوص)، ولحكمة شهادة الأربعة في جريمة الزنا، ولحكمة عقوبة الشهود إذا كانوا أقل من أربعة، ووجوب تعزيرهم، ثم إلى الفرق بين جرائم الغرائز وجرائم تعديات الدماء والأموال.

لقد أدت الدراسة النفسية الاجتماعية إلى معرفةٍ ورؤيةٍ تداعت معها الخواطرُ؛ لتمثل خلفية تلقي ضوءًا على نصوص شرعية، وتوضح أبعادها ودلالاتها وحكمتها، وتسمح برؤيةٍ معرفيةٍ، ما كان بالإمكان الوصول إليها من مجرد استنطاق النصوص قانونيًّا ولغويًّا، وبذلك لم تظل النصوص « موقوفة » أي يجب قبولها حرفيًّا؛ لأنه لا يمكن معرفة أسرارها والحكمة من ورائها، وكل ما يمكن الدارس هو مجرد تخميناتٍ ودلالاتٍ عامة تبقى معها أسئلةٌ ليس لها إجابات شافية محددة، بل سمحت بمفاهيم وأحاسيس لا تعبر عن المعاني الحقيقية الكامنة في النصوص والتشريعات تعبيرًا حقيقيًّا؛ لأنها في الحقيقة هي نصوص وتشريعات حياتية لا عشوائيةَ فيها، وأهدافها هي تحقيق

الأمن والطمأنينة الاجتماعية؛ بعيدًا عن مشاعر التخويف والترهيب التي سمحت بها الرؤية اللغوية الحرفية القانونية الجزئية.

تكامل مصادر المعرفة الإسلامية في الوحي (النص) والكون (العقل والفطرة والسنن والوقائع):

إن ما توصل إليه هذا البحث من رؤية نفسية اجتماعية للنصوص؛ إنما هو ثمرة تكامل المعارف في الوحي والطبائع، وتوضح بشكل عملي معنى إسلامية المعرفة، ومعنى تكامل معارف الوحي والكون (العقل والسنن والوقائع).

والإشكال الأول الذي كان يفرض نفسه في تخطيط سكن الطلاب هو العدد الأنسب لسكن الطلاب في الغرفة الواحدة، ولا سيما أن المألوفَ والممكن في مثل هذه الجامعة المموَّلة تمويلًا عامًّا، وفي جامعاتٍ كثيرةٍ غيرها، اشتراكُ عددٍ من الطلاب في الغرفة الواحدة؛ الأمر الذي يحرم الفرد – لعددٍ من السنين – من الخصوصيةِ التي يحتاج إليها من الناحية الإنسانية، ويجعل الصحبةَ في السكن بين هؤلاء الزملاء – في كثيرٍ من الأحيان – ساحةً للخلاف والتنازع.

ولفهم معنى التكامل الذي نتحدث عنه فإن من المفيد تتبع الخطوات التي تمت، وكيف أدى ذلك إلى عملية التكامل، وكيف تمَّ التوصل إلى مفاهيم ورؤية مختلفة نتيجة لمفاهيم ومعارف اجتماعية نفسية.

وكانت البداية حين أخذتُ في تحليل الأوضاع النفسية والاجتماعية لسكن الطالب في أحوال أعداد الصحبة السكنية المختلفة، بدءًا من سكن الطالب الواحد منفردًا في غرفة مستقلة، وهو ما قد يظنّ للوهلة الأولى أنّه هو الأفضل.

وبالتمعّن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي وجدتُ أنّ هذا ليس بالحلّ الأمثل لسكن عامة الطلاب؛ فاقتصاديًّا، وفي بلد مثل ماليزيا، تتحمّل الدولة فيه جُلَّ تكلفة تعليم الدارسين، فإن سكنَ الطالبِ المنفردِ أمرٌ غير ممكنٍ اقتصاديًّا، نظرًا إلى الأعداد الكبيرة من الطلاب، والأهم هنا في رأينا أن سكن الطالب منفردًا ليس الأفضل من الناحية النفسية والاجتماعية؛ فالطالب – وخاصة في مرحلة « الإجازة » أو المرحلة الجامعية الأولى (بكالوريوس) – يكون عادةً صغيرَ السنِّ، قد ألف عناية أسرته في

قضاء كلّ حاجاته من المأكل والملبس وما إليه من الاحتياجات، وهو عادةً يكون – ولا سيما في بداية عهده بالانفصال عن الأهل، وفي مرحلة جديدة من الدراسة – في حالةٍ نفسيةٍ مضطربةٍ؛ لأنه يجد نفسه فجأةً مطالبًا بتدبير أمور حياته مأكلًا وملبسًا بعيدًا عن أسرته وبيئته في الوقت الذي ينتقل فيه إلى مرحلةٍ جديدةٍ من مراحل الدراسة والتعلم، تختلف في أساليبها ومتطلباتها عما عرف وأَلِفَ.

ولذلك فإن السكن المنفرد المعزول ليس بالوضع الأمثل لمثل هذا الطالب؛ لأن استئناسه بزملائه ومشاركتهم السكنَ، أمرٌ أفضل وأقدر على تمكينه من التكيف مع بيئته الجديدة بيسر أكبر، وإعانته على تحقيق استقلاليته وثقته بنفسه في هذه البيئة الغريبة ومتطلباتها على غير السابق والمألوف في حياته الأسرية، مثله في ذلك مثل أهل المتوفَّى؛ فلا يستحسن أن يُتْرَكوا لأنفسهم حتى لا يَسْتَبِدَّ بهم الحزنُ؛ يجترونه ويندبون حالَهم وما حلَّ بهم.

وقد يخطر بالبال أيضًا أنّ سكن طالبَيْن اثنين في غرفة واحدة يمثّل الحلّ الأمثل، ولكن الأمر عند التمعن فيه يتجلّى على غير ذلك، فبالنّظر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والأخلاقي يظلّ هذا الحلّ ليس أفضلَ الحلول من جوانب عديدة؛ فاقتصاديًّا ما يزال هذا السكن مكلِّفًا، وأهم من ذلك أنّه أخلاقيًّا قد يشجّع في بعض الأحوال على الانحراف، وإن كان ذلك استثناءً نادرًا، ولا يحدث بالضرورة. أمّا الإشكال الأهمّ الذي لا مفر منه فهو الإشكال الاجتماعي النفسي، وهذا الإشكال يكمن في صعوبة حلِّ أيِّ نزاعٍ يقع بين الطرفين؛ وذلك لعدم وجود طرفٍ ثالثٍ يسهّل مهمّة حلِّ الخلافات التي لا بد أن تنشب بين الرفيقين في السكن الواحد، من دون أن يتعرض أيٌّ منهما لفقدان ماء الوجه.

وقد ينصرف الذهن إلى أن سكن الثلاثة في الغرفة الواحدة هو الحلُّ الأمثل، والحقيقة أن ذلك ليس بالضرورة صحيحًا؛ لأن هذا الحلَّ أيضًا غير موفّق من بعض الوجوه؛ وذلك لأن الطبع البشري عامّةً قد يميل إلى تشجيع اثنين من بين الثلاثة على إقامة علاقة أوثق بينهما؛ وهذا يؤدي إلى أن يُترك ثالثُهم في الغالب إلى شيءٍ من العزلة، وقد يقع فريسةً للتناجي والهمس بين اثنين؛ ليصبح في حالةِ عزلةٍ نفسيةٍ قاسيةٍ، ولذلك نهى رسول اللَّه ﷺ عن التناجي بين اثنين في حضرة ثالث.

وهذا يقودنا بالطبع إلى فكرة سكن الأربعة في الغرفة الواحدة، وللعجب فإننا سنجد أنَّ سكن الأربعة هو السكن الأمثل الذي يحقق الحدَّ الأدنى للتفاعل الاجتماعي والنفسي المتكامل، أو ما يمكن أن يسمّى بالحدّ الأدنى للمجتمع الإنساني المتكامل؛ بل إنه لا يمكن الإنجاب - دون تكرار أحد الوالدين - إلا بأربعة أزواج من ذَكَرَين وأُنثيين.

فمن الواضح أنَّ الأربعة صحبةٌ تختفي فيها السلبياتُ التي سبق ذكرها، والتي يتحقق معها كثيرٌ من الفوائد الإيجابية الاجتماعية والنفسية؛ فنحن نجد أنه إذا توثقت العلاقة بين اثنين لأمرٍ ما فسوف يجد الآخران في صحبة كلٍّ منهما للآخر تعويضًا ومتنفّسًا، وفي أغلب الحالات لا بد من أن تتطور العلاقةُ بمرور الوقت بين الأربعة بشكلٍ عامٍ إلى حالة تفاعل اجتماعي، وإلى صحبة جماعية شاملة، كما أننا سنجد أيضًا أنه إذا قام نزاع بين أيّ طرفين من الأطراف الأربعة فإنّ وجود أطرافٍ أخرى سوف يسهّل مهمّة التوسط، وتسهيل فضِّ النزاع، وإعادة المياه بين الأطراف المتنازعة إلى مجاريها.

* * *

قانون العقوبات الإسلامي
(رؤية إسلامية علمية اجتماعية)

وخلال هذه المعاناة الفكرية في حل قضية سكن الطلبة والأبعاد الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين أفراد الجماعة الإنسانية، اتّضح لي فجأة دلالة عدد الأربعة للجماعة من الناحية الاجتماعية والنفسية، وترتب على ذلك أن أَلْقَى هذا التحليل أمامي - بشكلٍ تلقائيٍّ، ومن دون قصدٍ - ضوءًا جديدًا على دلالة اشتراط نصاب الشهود الأربعة في حدّ حالة جريمة الزنا من الناحية النفسية والاجتماعية.

فقد وجدتُ في التحليل السابق؛ أن اشتراط شهادة الأربعة ليست رقمًا عشوائيًّا، وما كان لها أن تكون كذلك، بل إن الدلالة الاجتماعية النفسية لاجتماع الأربعة أصبحتْ واضحةً تضع عندي حدًّا لتلك التساؤلات بشأن اشتراط الشهود الأربعة

لإثبات جريمة الزنا، وإنزال العقوبة بالشهود إن قلَّ عددُهم عن أربعة، أو لم تكن شهادتهم جميعًا صريحةً قاطعةً، بما يجعل القصد من العقوبة – وبشكلٍ محدَّدٍ – هو منع الاستهتار وإيذاء شعور الآخرين، ومنع الإفساد وإشاعة الفاحشة في المجتمع، وبذلك فإن العقوبة ليست لذات الفعل، بل هي للإشهار والاستهتار وإشاعة الفاحشة، أما ضبط نوازع النفوس وزلاتها فإن مجاله الأساس هو التربية، وتغليب دوافع الفطرة السليمة لإشباع حاجات النفوس وتطلعاتها.

الدلالة الاجتماعية لشهادة الأربعة:

والمهم هنا لفت النظر إلى أن هذه النتائج جاءت من خلال عملية تحليلٍ نفسيٍّ اجتماعيٍّ حين قمت بدراسة سكن الطلاب في المدينة الجامعية، فقد وضَّحتْ هذه الدراسة أمامي أن للعدد أربعة دلالةً نفسيةً واجتماعيةً خاصةً ومهمةً، وهي أن الأربعة يمثلون الحدَّ الأدنى للتفاعل الاجتماعي الإنساني المتكامل، مع كل ما يمكن أن ينشأ عنه من توازنٍ اجتماعي وإشباعٍ للحاجات الإنسانية؛ أي إن الأربعة يمثلون الحدَّ الأدنى للمجتمع المتكامل وتفاعلاته الإيجابية، ولذلك كان الحد الأدنى لإثبات جريمة الزنا أربعة شهودٍ، يشهدون شهادةً صريحةً قاطعةً؛ لأن شهادة الأربعة تعني الإشهار في أربعة، ومن أشهر في أربعة فقد أشهر في مجتمع، فالأربعة هو الحد الأدنى لما يمكن أن يسمى مجتمعًا، وليس عددَ ثلاثةٍ أو دونها، ولا عددَ خمسةٍ أو أكثر منها.

من هذا التحليل وما قاد إليه من إدراكٍ لدلالة شهادة الأربعة يتضح أن العدد ليس عددًا اعتباطيًّا، لكنه عددٌ له دلالة نفسية اجتماعية مهمة، وأن المعيار فيه هو اعتبار أنّ الفعلَ قد تمّ أمام أعين المجتمع جهرًا وعلانية، وفي ذلك إشاعةٌ للفاحشة والفساد، وعدوانٌ على حرية الآخرين وخيارهم، وتعريضٌ لهم ولصغارهم دون خيار منهم لمفاسد المنحرفين، واللَّه ﷻ يقول: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [النساء: ١٤٨]، فقد روي عن عبادة بن الصامت ﷺ، وكان شهد بدرًا، وهو أحد النقباء ليلة العقبة، أن رسول اللَّه ﷺ قال – وحوله عصابة من أصحابه –: « **بايعوني على أن لا تشركوا باللَّه شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على اللَّه، ومن أصاب**

من ذلك شيئًا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا ثم ستره اللَّه فهو إلى اللَّه، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه » فبايعناه على ذلك [١].

أما عقوبة الشهود الذين يقل نصابهم عن الأربعة، ولو كانوا ثلاثةً وكانت شهادتُهم شهادةً صريحةً قاطعةً، فقد وضَّح هذا التحليل حكمتها، وهي أن العقوبة إنما هي للإشهار المستهتر ولإشاعة الفاحشة، وليست للفعل في حدِّ ذاته، ولذلك لا بدَّ أن يكون الإشهار في مجتمعٍ، وحدُّه الأدنى أربعة، كما يوضِّح أن عقوبة تعزير الشهود دون الأربعة عقابٌ لهم؛ لأنهم هم الذين أشهروا، بدل أن يستروا، وهم الذين حوّلوا ما هو زلة أو خطيئة تمت في خفاءٍ ضعفًا أمام نوازع النفس، وحوَّلوا الخطيئة المرشَّحة للندم والنصح والتوبة، ليصبح الفعلُ فضيحةً وتشهيرًا وهتكًا لخصوصيات البشر، وترصُّدًا لزلاتهم، وبالتالي إشاعةً للفاحشة والفساد في المجتمع، وهكذا فإن الشهود دون الأربعة هم الذين أخرجوا بالترصُّد ما كان خطأً وخطيئةً وضعفًا من دائرة الخاص إلى دائرة الفضيحة والتشهير وإشاعة الفاحشة؛ ليصبح في دائرة الجمعي والعام؛ الأمر الذي يجعل الشهود موضع الزجر والتعزير.

ولذلك؛ فإنه يجب ألا تغيب عن أذهاننا دلالةُ اشتراط الشهادة القطعية الصريحة، لا الظنية أو الافتراضية، للشهود الأربعة، لإثبات الإشهار والاستهتار وإشاعة الفاحشة بارتكاب جريمة الزنا؛ لأنه لو كانت عقوبة الجلد أو الرجم للفعل لما هو من زلات نوازع النفس لكفى فيها شهادة اثنين، ولكان للقرائن موضعها واعتبارها في إثبات الفعل، كما هو في جرائم الأموال والدماء التي يُقصد من إثباتها وعقوباتها منعُ الفعل في ذاته وردعه؛ ولذلك لم يكتف الخليفة الراشد عمر بن الخطاب لإثبات جريمة الزنا بشهادة ثلاثة شهود شهادةً صريحةً قطعيةً؛ لأن شهادة الرابع لم تكن مشاهدة حسية، بل كانت قرينة إذا نُظِرَ إليها في ضوء شهادة ثلاثة الشهود الآخرين، وهكذا فإنه لا بد من أربعة شهودٍ، ولا بد من أن تكون الشهاداتُ صريحةً قاطعةً، تكشف عن قصد الإشهار، وسلوك الاستهتار، وإشاعة الفاحشة بين المؤمنين، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النور: ١٩].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه - كتاب الإيمان - الحديث رقم (١٨).

﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور: ٤، ٥].

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥، ١٣٦].

كيف تُوَجَّه الحاجات الغريزية البشرية ويرشد سلوكها:

والسؤال: ماذا عن الفعل؟ وكيف نواجهه؟ وكيف يواجهه المجتمع؟ لكي ندرك مقاصد نظام العقوبات الإسلامي فإن من المهم أن ندرك أن هذه الجريمة والرذيلة تتعلق بالفطرة وبالنوازع النفسية والبشرية، وتوجيهها اجتماعيًّا توجيهًا أخلاقيًّا بنَّاءً يعتمد في جوهره على حسن التنشئة، وسلامة التربية، وتيسير إحصان الشباب، وعونهم على التجافي عن الرذائل؛ ولهذا فإن من أهم ما تتم به مدافعة الرذائل والانحرافات في النوازع النفسية هو حسن التنشئة وسلامة التربية، وبذل أقصى الجهد في النصح والتوعية، وحسن القدوة، والحض على التوبة والعظة والاعتبار، وتيسير سبل السلوك القويم، وتقديم العون المادي والمعنوي لهم، ولا سيما الشباب، والناشئة منهم على وجه الخصوص.

ومن هذا المنطلق فإن من المفيد التمعُّنَ في منهج معالجات الرسول ﷺ النفسية والتربوية في هذا المجال؛ ففي حكمته ﷺ القدوة الحسنة، فلننظر كيف عالج النبي ﷺ الأمر حين أتاه فتًى يافعٌ أجهدته شهوتُه يستأذنه ﷺ في الزنا، وهنا نجد النبي ﷺ لا يلجأ إلى أساليب القسوة والعنف، بل يلجأ إلى المعالجة التربوية الفعَّالة في مدافعة غريزة الفتى وشهواته، وتمكين نفسه من ضبط غرائزها والتحكم فيها؛ ولذلك قرَّب الرسول ﷺ الفتى إليه في رفق، ولم يلجأ إلى نهره أو زجره في هذا الموقف الحرج، بل ولم يتهدده أو يتوعده أو يصبَّ على رأسه مواعظ العذاب والعقاب والتحريم، بل نجده ﷺ يخاطب قلب الشاب وكرامته ومكامن الخير في نفسه وطبعه، وذلك حين يذكِّره بأنَّ كلَّ النساء أمهاتٌ وأخواتٌ وخالاتٌ وعماتٌ،

فإذا كان لا يرضى أن يدنس الناسُ عرضَه، فكيف يرضى لنفسه أن يدنس أعراضَ الناسِ، وأن يرضى لهم ما لا يرضى لنفسه؛ فأقام بذلك من نفس الشاب على نفسه وسريرته ضابطًا ضميريًّا وأخلاقيًّا؛ وهو ما يجعل إحساسه وعزَّة نفسه رقيبًا يمنعه من الاعتداء على حرمات غيره، ولئن رضي بأن يفعل ذلك لكان أمام سريرة نفسه قد سمح بأن تنتهك حرماته، فليس لكريم النفس أن يرضى لسواه ما لا يرضاه لنفسه.

فعن أبي أمامة قال: (إن فتى شابًّا أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول اللَّه، ائذن لي بالزنا، فأقبل القوم عليه فزجروه، وقالوا: مه مه، فقال: « **ادنه** ». فدنا منه قريبًا، قال: فجلس، قال: « **أتحبه لأمك؟** » قال: لا واللَّه، جعلني اللَّه فداءك، قال: « **ولا الناس يحبونه لأمهاتهم** »، قال: « **أفتحبه لابنتك؟** » قال: لا واللَّه يا رسول اللَّه، جعلني اللَّه فداءك، قال: ولا الناس يحبونه لبناتهم، قال: « **أفتحبه لأختك؟** » قال: لا واللَّه، جعلني اللَّه فداءك، قال: « **ولا الناس يحبونه لأخواتهم** »، قال: « **أفتحبه لعمتك؟** » قال: لا واللَّه، جعلني اللَّه فداءك، قال: « **ولا الناس يحبونه لعماتهم** »، قال: « **أفتحبه لخالتك؟** » قال: لا واللَّه، جعلني اللَّه فداءك، قال: « **ولا الناس يحبونه لخالاتهم** »، قال: فوضع يده عليه وقال: « **اللَّهم اغفر ذنبه، وطهِّر قلبه، وحصِّنْ فرجه** »، فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيءٍ) [(١)] .

ولم يكتف الرسول الكريم بذلك، ولكنه - فيما وراء ذلك - وجَّه النصحَ إلى شباب الأمة بأسلوبٍ عمليٍّ لمدافعة الشهوات، وذلك بالحض على الزواج والإحصان، ورياضة النفس وعونها على الطاعة والطهر، والبعد عن المعصية والفحش، فعن إبراهيم ابن علقمة قال: بينا أنا أمشي مع عبد اللَّه رضي الله عنه فقال: كنا مع النبي ﷺ فقال: « **من استطاع الباءة فليتزوج؛ فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء** » [(٢)].

يقول ﷻ في كتابه العزيز: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ۖ وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ ﴾ [النور: ٢١]، ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ﴾ [النور: ٣٠]،

---

(١) رواه أحمد بن حنبل في مسنده - الحديث رقم (٢١٧٠٨).

(٢) رواه البخاري في صحيحه - كتاب الصوم - الحديث رقم (١٨٠٦).

﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٥، ١٣٦].

وهكذا يستفاد من التحليل السابق أيضًا أنّ الجهر والإشهار والإصرار والاستهتار وإشاعة الفاحشة في المجتمع هي الأمور المقصودة عامّة بالعقاب القانوني فيما يتعلّق بنزوات النفوس والغرائز، مثل: الزنا وشرب الخمر وتعاطي المخدرات، وما إلى ذلك؛ ولذلك نجد أنّ الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ حين اطَّلع خلسةً على شاربي خمرٍ في منزلهم باعتلاء جدار الدار، ورأى ما رأى من أمرهم، وأراد عقابهم، جادلوه بأنّهم كانوا في خاصّةٍ وخلوةٍ، وأنهم لم يجهروا بالسوء، لذلك عدل الخليفة الراشد عن عقابهم وعن ملاحقتهم.

وعلى العكس من ذلك؛ فإننا نجد أنّ العقوبة في الأموال والدماء مقصودٌ بها الفعل لذاته، ولذلك نجد أنه وفق قواعد الشريعة وتحقيق مقاصدها يكفي شاهدان من العدول لإثبات التعدي في الأموال والدماء، ولا يمكن قياسًا على جرائم الغرائز وخطاياها التفريطُ في الدماء والأموال ودرء العقوبات بحجة الخصوصية وعدم الإشهار، بل يكفي في إثبات جرائمها اثنان من الشهود، كما تطلب القرائن في إثباتها، منعًا للعدوان والتعديات، وحفظًا للحقوق والأموال وحقنًا للدماء.

وعلى كل الأحوال فإن من المهم أن ندرك أن مقاومة الجريمة أيًّا كان نوعها لا يقف عند العقوبات، بل إن الوقاية والعلاج بتطهير التربة النفسية والاجتماعية من الأسباب ودواعي السلوك الإجرامي في التربية وفي البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، من الأمور المهمة؛ حتى يسود المجتمعَ روحُ العمل والتكافل والبذل، ويسود العدل، ويقمع الفساد، فتحسن تربية الناشئة، ويُغرس فيهم حبّ الإتقان والعمل، وتوفر لهم مجالاته وفرصه وإمكاناته الشريفة المجزية الميسرة.

كل هذه الأمور هي شروط ومتطلبات سابقة ولازمة لنجاح أي نظام للعقوبات، أيًّا كان نوعه، ومن دون هذه الشروط والمتطلبات – مهما اشتدت قسوة النظام

وشراسته – لن يزداد الأمر إلا سوءًا وتدميرًا لروح الأمة، وقضاءً على طاقات شبابها وإمكاناتها الحضارية الإعمارية المبدعة.

الأمن هو الحكمة والقصد من قانون العقوبات الإسلامي:

وعلى أساس من تحليل ما سبق من القضايا على النحو الذي قدمناه فيما سبق نجد أن الحكمة والقصد من العقوبات، في النظام الإسلامي، هو إشاعة الأمن في المجتمع المسلم، وحماية أعضائه من عدوان المعتدين، سواء في أمر النزوات والغرائز، أو في أمر الأموال والدماء.

ففي حالة خطايا النفوس ونزواتها التي لا يملك الإنسان عامةً أن يأمن الوقوع فيها بقطعٍ وجزمٍ، وفي كل الأحوال، طيلةَ حياته؛ فإننا نجد أن عقوبة هذا النوع من الخطايا والزلات ليست مقصودةً للفعل في ذاته، ولكنّها مقصودة لمنع الإشهار والإصرار والاستهتار، بما يترتب على ذلك من أذى الآخرين، وإشاعة الفساد في المجتمع، وإرضاء الحاجات التي لا يتطلب إرضاؤها طلب الحرام، وبالتأكيد فإن الوقوع في إرضاء الشهوات بالحرام لا يتطلب الإشاعة والإشهار، ومن أشاع وأشهر فهو ليس مخطئًا فحسب، ولكنه مستهترٌ مفسدٌ، وليس له في ذلك عذرٌ، ويستحق العقاب؛ حفظًا لأمن الناس، ورعايةً لحقوقهم الدينية والاجتماعية والخلقية، ومنعًا لإشاعة الفواحش والمنكرات في الأرض، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النور: ١٩]، ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، فعن عطاء (أنه كان يرى النكال على من أشاع الزنا، يقول: أشاع الفاحشة) [(١)].

المهم في التحليل السابق أنّ الفرد المسلم، والمجتمع المسلم، لا بدَّ أن يشعر المرء فيه بالأمن والطمأنينة، لا بالخوف والترصُّد والرهبة، ولعل فيما روي عن رسول اللَّه ﷺ في معاملة المرأة الغامدية التي اعترفت بالزنا؛ من أن النبي ﷺ قد صرفها دون تعقُّبٍ ودون عقاب، لولا إصرارها بعدما عاودت الرجوع إليه، وإصرارها على

(١) كتاب الأدب المفرد – باب من سمع بفاحشة فأفشاها – حديث رقم (٣٢٩) – صحيح الإسناد.

الإشهار وكشف المستور وجعله معلومةً عامةً في المجتمع، وطلبها التطهر من الذنب، وكذلك ما روي عن إنكاره ﷺ على القوم أنهم لم يتركوا الرجل الذي أراد الهرب من العقاب، لعل في ذلك دروسًا مستفادةً في هذا الأمر حين نتمعن في آيات الذكر الحكيم التي تفصِّل الأمر؛ لأن المسلم، والمواطن، يعلم بذلك أنّ الحكمة من العقوبات التي تتعلق بالجرائم الناجمة عن النزعات والنزوات هي منع أهل الفساد من إشاعة الفساد في المجتمع، والاستهانة به، أو التكسب الحرام الضارّ بها، ومن إقحام فسادهم في حياة الناس وأهليهم، والتغرير بصغارهم، من دون إرادةٍ أو رغبةٍ منهم، وأن القصدَ منها ليس الترصُّد لزلات الناس وهفواتهم، والتجسس عليهم، وانتهاك خصوصياتهم، وفضح سرائرهم.

بهذا المفهوم فإنه لا مجال للخوف، ولا للرهبة، بل لا بدَّ من أن يحسَّ الفرد والمجتمع بالأمنِ والأمان؛ لأن إنـزال العقوبة المناسبة الرادعة، لا أكثر ولا أقل، إنما تنزل بالمفسد المستهتر، أو بالمعتدي الظالم، ولا يثير ذلك بالطبع أيَّ شيءٍ من مشاعر الخوف لدى عامة الناس، بل هو من دواعي بثِّ الطمأنينة، والإحساس بالأمن في نفوس أفراد المجتمع؛ لما في ذلك من حماية الأخلاق والكرامات والأعراض، وصيانة الحقوق والأموال والدماء.

ومن ناحية أخرى فإن من المهم أن ندرك أن عقوبة إشهار جريمة الزنا، وإشاعتها في واضحة النهار، على مشهد من أعين المجتمع، هي من باب الإفساد في الأرض، وهي بذلك ولا شكَّ تستدعي العقوبة، وحدُّها الأعلى هو (الحد)، وهذا لا يمنع من أن تكون التوبة – كما تنصّ آيات الذكر الحكيم – مدعاةً للعفو.

ومن المهم هنا أن ندرك أن القصد من العقوبة، إلى جانب الزجر، هو أيضًا مقصود لحماية حقوق الإنسان الأساسية في الخيار، وصون كرامته، وكرامة مَنْ يرعى، فلا يتعرض – ومَنْ يرعى دون رغبة منه – لما يضرُّ ولا ينفع، كما أن حدَّ الفاحشة الأعلى يدل أيضًا على فداحة آثار الفاحشة وما يترتّب عليها من آثار اجتماعية خطيرة في مجال الأسرة والمجتمع، فليس أقسى من أن تنتهك الحرمات، وتشيع الفوضى الاجتماعية، وتضيع الكرامات والحقوق، ولا سيما حقوق الأطراف الضعيفة من النساء والأطفال، وكراماتهم، فإنه ليس أقسى على الطفل، حين تقع مثل هذه الجريمة بحقه، أن يحرم من

النشأة في رعاية أسرة والديه، وكثيرٌ من مثل هؤلاء الضحايا يكونون تربةً خصبةً للمعاناة العاطفية والاقتصادية والاجتماعية، وللحقد والعنف والجريمة لأجيال عديدة، يقول اللَّه ﷻ: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٣٢].

وإذا كان أمن المجتمع لا يسمح بالتجسس على خاصة الناس، ولا على حرمة بيوتهم وهتك أسرارهم وسر ما استتر منهم، فمن الواضح أن على المجتمع أن يبذل جهده في حسن تربية ناشئته، وتوعية أبنائه بخطورة فاحشة الزنا، وما يترتب عليها من آثار مدمرة، وعليه القيام بكل ما هو ضروري للقضاء على كل ما يروّج لهذه الفاحشة، وملاحقة كل من يُتاجر بها ويدعو إليها، بما في ذلك وسائل الإعلام ومرافق الترويح.

ومن المهم هنا أن نفرق بين غلبة الهوى على النفس والوقوع في الفواحش في خاصة الإنسان وبين الترويج للفواحش والمتاجرة والتكسب من ورائها.

فإذا كانت التربية مقصودة للتقويم وضبط النفوس وتبصيرها وتقوية مناعتها فلا تقع فريسة للهوى والاستسلام لإشباع الحاجات والشهوات بالوسائل الضارة المحرمة، وما يستتبع ذلك من التفريط في المسؤوليات الإنسانية والاجتماعية، فإن سد الذرائع مقصود لمنع تسهيل الوقوع في الفواحش، وهذا واجب المجتمع وسلطاته التشريعية والتنفيذية؛ وذلك بسن القوانين والأنظمة التي تمنع دون مبالغة كلَّ ما يغري أو يسهِّل سلوك الانحراف وتجاراته، ووضع العقوبات التعزيرية المناسبة لتحقيق ذلك، دون أن تجعل السلطات ذلك منفذًا لانتهاك الحريات الإنسانية الأساسية، والتجسس والتلصص على خاصة حياة الناس، وإشاعة الإحساس بعدم الأمن الاجتماعي في نفوسهم.

أما تجار الرذائل والفواحش فهؤلاء يُعَدُّون من المفسدين في الأرض، وينظر في أمرهم من هذا المنطلق، وتقدر عقوباتهم ضمن مجال عقوبات الإفساد في الأرض، في حدها الأقصى « الإعدام »، وفي حدها الأدنى السجن « نفيًا » من المجتمع. ودرءًا لشرور هؤلاء المجرمين، فلا يعود المسجونون منهم إلى المجتمع، إلا بعد أن يُردعوا ويتوبوا، ويأمن الناس شرهم، خاصة من كان منهم مصابًا بداء الإدمان الذي لا يسهل علاجه لمن يقع فيه، إلا من رحم ربك.

أما من تاب وأناب فإن اللَّه غفور رحيم:

يقول اللَّه ﷻ في سورة النور: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَـٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٥ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ۝٦ وَٱلْخَـٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ۝٧ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ۝٨ وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ۝٩ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور: ١ - ١٠].

ويقول ﷻ في سورة الفرقان: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَـٰلِحًا فَأُو۟لَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٧٠ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧١].

- إنَّ من أهم مزايا أحكام الشريعة الإسلامية، ونظام المجتمع الإسلامي؛ التي تعبر عن طبيعة الفطرة الإنسانية، وتفعيلها، وتمكينها - أنها توضِّح معنى الحرية الإنسانية، وطبيعة إدراكِ حدودِها، وذلك على غير حال المجتمع المادي الذي يبدو أنه قد فقد الدليل لمعرفة معنى نسق الحرية الإنسانية ونظامها، ومغزى ضوابط نسق النظام الاجتماعي الإنساني؛ فالمجتمع الإسلامي يمكنه معرفة طبيعة نظام الحرية الاجتماعية وضوابطها على ضوء الرؤية الكلية الإسلامية، والإدراك العلمي لواقع المجتمع وحاجاته وتحدياته، على شرط أن تحدد « شورى المجتمع » دون سواها - في ضوء ثوابت الشريعة وظروف المجتمع الزمانية والمكانية، وطبيعة التحديات التي يواجهها المجتمع - حدودَ الحرية وما يُعَدُّ حقوقًا وواجباتٍ عامةً ضروريةً، سلبية وإيجابية، وأن تحدد ما يُعَدُّ محظورًا محرَّمًا ضارًّا، وأن

تثبِّط كل ما لا نفع فيه، وقد يترتب عليه شيء من الأذى والضرر، وإن كان غير محرَّمٍ، وأن تشجع كلَّ ما هو مفيدٌ ونافعٌ، وأن تيسِّر كلَّ ما هو مباح؛ لأن الأصل في كل أمرٍ هو الإباحة، ما لم يشرع المشرع لعلةٍ مشروعة منعَه وحرمته وضرره أو كراهيته؛ وذلك منعًا للاستبداد والفساد، وكبحًا للجريمة في المجتمع، وصيانةً لحقوق الأمة وكرامتها، وإطلاقًا لطاقاتها، وتفعيلًا لإمكاناتها، وتحقيقًا لفطرة الاستخلاف والإعمار الخيِّر في الأرض، في فطرتها.

إن الجهل والتخبط في فهم طبيعة نسق (System) الاجتماع الإنساني، وحدود هذا النسق ومقاصده، ومنها نسق الحريات، وما يتعلق بها من حقوق وواجبات – يؤدي بالضرورة إلى الفوضى في العلاقات الإنسانية، ويؤدي على المدى – كما حدث في كثيرٍ من الحضارات السالفة – إلى انهيار النظام الاجتماعي الإنساني برمته؛ لأن الكون وعالم الإنسان بُنِيَ على أساس المنظومات أو الأنساق (Systems)، وكل منظومةٍ أو نسق (System) في الوجود، سواء أكانت مادية أم إنسانية، لها حدودٌ وقواعدُ، وليس النظامُ الاجتماعي الإنساني أو نسق الحريات الإنسانية في ذلك بدعًا، ولذلك يجب فهم طبيعة النظام الإنساني الكلية فهمًا علميًّا حقيقيًّا، ومراعاة أسسه ومقاصده وقواعده وحدوده الكلية؛ التي يكشف عنها الوحي الموثَّق غير المحرَّف، والوقوف عندها؛ لأن عدم القدرة على المعرفة العلمية لقواعد منظومات الاجتماع الإنساني وحدود أدائها، من مصادرها الصحيحة، يعني أيلولة تلك المنظومات حتمًا إلى التدهور والانهيار.

وهذا التدهور والانهيار الاجتماعي الإنساني هو ما نشهد بوادره في انهيار منظومة الأسرة وأخلاقيات المجتمع في المجتمعات المادية المنبتَّة من قيم الروح، ومن هداية الوحي الكلية الكونية الصحيحة غير المحرَّفة، والتي صاحبت الإنسانية لهداية فطرتها، وتحقيق ذاتها من اليوم الأول لوجودها، وذلك على الرغم مما حققته هذه المجتمعات من قوة مادية، حالُها في ذلك حالُ من سبقها ممَّن ضلَّ وانحرف من الأمم والحضارات البائدة.

أما الجرائم المتعلقة بالأموال والدماء؛ فإننا نجد أن العقوبة فيها على العكس من عقوبة جرائم الغرائز والنزوات والحاجات، فهي مقصودةٌ للفعل في حدِّ ذاته، وليس

للإشهار؛ ولذلك يكفي فيها شهادة الاثنين، وتقبل فيها القرائن، ولذلك لا تفزع العقوبة العادلة الرادعة المناسبة دون « الحد » في مجال الأموال والدماء نفوسَ عامةِ الناس الأسوياء؛ فالإنسان السوي من عامة الناس لا يضمر في نفسه قصدَ قتلِ الأبرياء أو سرقة أموالهم وممتلكاتهم، ولكن الإنسان السوي من عامة الناس لا بد أن يخطر في باله إمكان تعرضه خلال حياته للعدوان على حياته أو ماله؛ ولذلك فإن هذا الإنسان يجد في فاعلية عقوبة العدوان، وليس بالضرورة شدتها، بشأن الأموال والدماء، وتوجهها إلى واقعة الفعل في ذاته؛ حمايةً له وحفظًا لأمنه.

الغاية هي منع الجريمة، لا انتقام العقاب:

وإذا كان المقصودُ من العقوبات في نظام الشريعة الإسلامية هو حمايةُ المجتمع من الفساد والانحلال، وحمايته من العدوان على النفوس والأموال، وتوفيرُ الحماية للأبرياء، فإن هذا يعني أيضًا أنه ليس من مقاصد الشريعة قصد العقاب لذاته؛ لأن العقاب في مقاصد الشريعة ليس غاية في حَدِّ ذاته، ولكن القصد في الشريعة هو قصد الإصلاح وتحقيق الأمن. وما يتحقق به الإصلاح والأمن في حده الأدنى من العقوبات، هو الحد الأوْلَى المطلوب من العقوبة، ومن ذلك ما خوَّلته الشريعة لأولياء الدماء من الحقِّ في العفو، وشجَّعت عليه؛ لأن العفو إنما يصدر عن القدرة والإحساس بالأمن، ولا يبقى معه شيءٌ من نوازع ثارات الانتقام.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول اللَّه ﷺ قال: « **ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم لمسلم مخرجًا فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ بالعقوبة** » (١)، وقال ابن المنذر: « أَجْمَعَ كلُّ من نحفظ عنه من أهل العلم أن الحدود تُدرأ بالشبهات » (٢).

وهكذا يجب فهم نظام العقوبات الإسلامي من منطلق تحقيق الأمن، لا من منطلق البطش وإثارة مشاعر الفزع في نفوس الناس، أو طلب الثأر والانتقام، ومن هنا فإن هذا هو المنطلق الصحيح لعقوبات الشريعة الإسلامية، وهذا هو المنطلق الصحيح

---

(١) مستدرك الحاكم - كتاب الحدود - الحديث رقم (٨١٣٦).

(٢) حاشية الروض المربع (٣٢٠/٧).

لفهم حكمة النص القرآني من النصِّ عليها، على أنه يمثِّل ما عرف بالحدود، على أنه سقفُ العقوبة وحدُّها الأعلى، ولعل ذلك هو المقصود من دعوة سقف العقوبة بالحدّ، على أن يُترَك لشورى المجتمع واقتناع الأمة تحديد العقوبات الأدنى ضمن سقف تلك « الحدود »، في ضوء النصوص ومقاصدها، وعلى ضوء الدراسات العلمية لطبائع الفطرة الإنسانية (العلوم الاجتماعية الإسلامية) بما يحقق الأمن والردع ومكافحة الجرائم والتعديات، بشرط ألا تتعدى هذه العقوبات عقوبة « الحدِّ » الشرعي الثابت بالنص القطعي المتواتر؛ لكونه سقفَ العقوبة وحدَّها الشرعي الأعلى؛ لأن مثل هذه الأمور التي تتعلق بأمن الناس ودمائهم لا يمكن ولا يصح أن تترك للظنون واحتمالات زلات الطبائع الإنسانية وآفات ضعفها مما هو معروف من إمكان زلات آحاد سلسلة الرواة، وهفواتهم، وقصورهم، بقصدٍ أو دون قصد [١].

هذا الفهم يحلُّ أمامنا أيضًا « إشكالية » أخرى مهمة هي إشكالية « حدِّ السرقة » وما يستشعره كثير من الناس من الفزع من شدة العقوبة وآثارها المشوهة والمؤلمة المعوقة.

فنحن إذا قرأنا النصَّ القرآني بشأن جريمة السرقة نجد النصَّ عامًّا مرسلًا لا يحدد أيَّ تعريفٍ للسرقة، ولا أيَّ شروط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها قرآنيًّا على من « يسرق ».

يقول اللَّه ﷻ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨، ٣٩].

فالنص في لفظه الواضح الصريح يعني أن كل ما يمكن أن يطلق عليه « سرقة » فإن عقوبته قطع اليد، وهنا تظهر إشكاليةٌ محيِّرةٌ حين تكون عقوبة كل سارقٍ هي قطع اليد، فمن المفهوم أن تكون عقوبة المفسد المصرِّ على ارتكاب جرائم السرقة

---

(١) من الأخطاء الشائعة لدى كثيرين أنه حين تثور شبه حول نص حديث من الأحاديث أن يتجه النقاش حول الصحابي الذي ينسب إليه الحديث فيكون الحرج لمكانة الصحابي، وقد لا يكون للصحابي أصلًا علاقة بالحديث أو بالتشويه أو التزوير الذي أصابه، وإنما يعود الأمر إلى أحد رواة سلسلة الحديث، فالأصل براءة ذمة الصحابي وعدالته، وإذا لم يمكن معرفة المتسبب من بقية سلسلة الرواة فيجب التوقف عن المساس بكرامة الصحابي، ويحاكم المتن إلى القرآن الكريم ومقاصد الشريعة، بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

وترويع الآمنين، هي العقوبة الشديدة إلى حدِّ سقف العقوبة وإنفاذ « الحدِّ » وقطع اليد؛ وذلك بسبب بشاعة جرائمه وإصراره على تكرارها من دون حاجة أو عذر، ولكن يصعب فهمُ قُطعِ يدِ مَنْ زلَّ زلةً هينةً في لحظة ضعف، فمن الصعب تقبُّل أن تكون العقوبة هي سقف العقوبة وقطع اليد، ولعل ذلك كان خلف تتبع العلماء الآثار والتطبيقات والاجتهادات لدرء « الحد » عن مثل هؤلاء، ووضع الشروط والضوابط العديدة التي تدرأ الحد وتحول دون قطع يد أمثال هؤلاء.

ولكننا حين ننظر إلى الآيتين المتعلقتين بجريمة السرقة، نرى أن الفقهاء كانوا في غنًى عن كل ذلك، وأن التعبير القرآني كان منضبطًا وليس في حاجة إلى كل هذا العناء؛ لأن الآية الأولى تتعلق بسقف عقوبة السرقة، والآية التالية تجعل من الممكن خفض العقوبة إلى حدِّ العفو لغير المصرِّين المفسدين في الأرض المروِّعين للآمنين الأبرياء، ويكون معنى آيات سورة المائدة السالفة الذكر، أن سقف عقوبة السارق هو قطع اليد لمن أصرَّ وتمادى وتكرر إجرامه وأفسد في الأرض وروَّع الآمنين، أما مَنْ أعلن توبته من قريب، ويُرجى صلاحه، فيكون موضع الرأفة، وربما المراقبة، فإن تاب حقًّا فإن اللَّه يقبل توبته ويعفو عنه، والسارق النادم التائب – لا شك – أولى من القاتل بالعفو عنه، ومنحه فرصة جديدة بالعفو عنه، أو تخفيف عقوبته دون « الحد »؛ لإصلاح حاله دون إحداث إعاقة دائمة له تحدُّ من قدرته على كسب عيشه وعيش من يعول.

إننا بمفهوم أن « الحدَّ » هو سقف العقوبة، نستطيع أن نفهم اجتهاد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ عندما صرف عقوبة السرقة بالكلية عن شابٍّ توسَّم فيه الزلة التي لن يعود لمثلها، وأن نفهم إيقافه عقوبة السرقة في عام الرمادة (المجاعة)، وسوى ذلك من السوابق القضائية والتطبيقات والاجتهادات التي درأ بها الحد عن مثل هؤلاء.

لا شك أن الإحساس بفداحة عقوبة « حدِّ السرقة »؛ خاصة في صغائر الأمور، كان وما يزال يدفع الفقهاء والقضاة إلى بذل الجهد، خاصة في صغائر الأمور ما في وسعهم؛ وذلك للتخفيف من عقوبتها، أو صرفها عنها، وتلمَّسوا لذلك – ما أمكنهم – التطبيقات النبوية والتطبيقات في العهد الراشدي، واجتهادات المجتهدين، وفي تلمّس المقاصد والمصالح، لدرء « الحد » ما أمكنهم، وليضيِّقوا – ما استطاعوا – أمر تطبيق العقوبة المنصوص عليها في صدر الآية « الحدّ »؛ وقطع يد السارق، وذلك باشتراط

شروطٍ كثيرة؛ يكون لهم عندها فقط أن يفتوا ويقضوا بإمكان تطبيق « الحدِّ » وقطع يد السارق، ومن ذلك بلوغ « النصاب » و « الحرز » و « انتفاء الضرورة »، كما أنهم يوصون بالحضِّ على العفو والسماح، قبل أن يصير الأمر إلى مجلس الدعوى أمام القضاء.

ولو أننا تلمسنا الشمولية والمقاصد بدءًا، وأدركنا أن المقصود « بالحدود » قرآنيًّا هو سقف العقوبة، وأن إطلاق النص القرآني بشأن عقوبة السرقة ليس قصورًا في التعبير، نضطر معه إلى تلمس النصوص والاجتهادات والتطبيقات لاستكمال معاني النص القرآني ودلالاته وضبطه – لأدركنا معنى الدلالات الحقيقية للنصوص القرآنية عبر الزمان والمكان، ولأدركنا جوهر دلالة التطبيقات النبوية والراشدية، وحكمتها، ولماذا كانت تتراوح بين الحدِّ والكف والعفو بما يناسب الحال، مثلها في ذلك مثل جريمة القتل، وجريمة الحرابة والإفساد في الأرض، والاكتفاء بما يكفي لردع الجريمة ومكافحتها، حسب الظروف الزمانية والمكانية، وما يحقق للمجتمع الطمأنينة والأمن؛ لأن النصوص والتطبيقات النبوية والراشدية إنما هي في الحقيقة التطبيق العملي على العهد النبوي والراشدي لمفهوم أن « الحد » في نصِّه القرآني إنما هو سقف العقوبة الأعلى، وأن العفو هو حدها الأدنى الذي يمكن في بعض الحالات الأخذ به زمانيًّا ومكانيًّا، والقضاء به أو بأي عقوبة دون « الحد » وفق رؤية الأمة ورؤية شوراها؛ لمكافحة الجريمة، وتحقيق الأمن الاجتماعي للأمة، ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ٥٢]، ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١].

ولذلك؛ فإنّ من المهم أن ندرك أن حدَّ « السرقة » هو أيضًا سقف العقوبة وحدُّها الأعلى، مثله في ذلك مثل حدِّ « القصاص » ولشورى المجتمع أن تحدد العقوبة بما تراه في كل حالة مناسبًا؛ ورادعًا للجريمة، دون إفراطٍ ولا تفريط؛ بما يحقق المقصد الأساس، وهو الحدُّ من الجريمة وحماية الأعراض والدماء والحقوق، وتوفير حسِّ الأمن والطمأنينة في المجتمع، وبهذا الفهم للنصوص القرآنية، والنصوص والتطبيقات النبوية والراشدية، والاجتهادات، لا يصبح التشريع، ولا القضاء المسلم، بشأن عقوبات الحدود، في أي حرجٍ يكاد لا يجد منه مخرجًا في عالم اليوم حين تعتبر الحدود هي

العقوبات المطلوبة، وليست سقف العقوبة في نظام العقوبات الإسلامي [١].

ومما يحسن الإشارة إليه هنا ما ذهب إليه بعض الفقهاء والقضاة الشرعيين، بل وبالغوا فيه، في أمر الحكم بأحكام تعزيريـة تفوق بشكل ملحوظ أقصى حدود العقوبات الشرعية، فيما عدا « القتل » و « القطع »، وهو حد الجلد مئة جلدة في حالة الزنا، حيث نجد هؤلاء القضاة المتشددين يحكمون بالجلد في مدى معين من الوقت بالمئات، بل بما يزيد على ألف جلدة.

ولعل من دواعي أحكامهم التعزيرية المتشددة التي تفوق أعلى « حدود » الجلد، هو قسوة المجرم واستهتاره، أو فداحة أثر الجريمة، أو تكرار تعديات المجرم وفساد خلقه ومسلكه البشع، ومن مثل هؤلاء مدمنو المخدرات الذين يرتكبون الجرائم بقسوة مجردة من المشاعر الإنسانية، وغير مألوفة، وفي الغالب بدون وعي؛ وذلك بسبب فعل المواد المخدرة وأثرها المدمر للأعصاب والدماغ.

كل هذا في تصورنا، مع تقديرنا لدوافعه، لا يبرّر تخطي هذه التعزيرات لسقف « الحدود » بالجلد، وهو مئة جلدة في حالة الزنا، ولو أن هؤلاء الفقهاء والقضاة والحكام تمعنوا في عقوبة المفسدين في الأرض، كما نصَّ عليها القرآن الكريم، لوجدوا الإجابة عما يواجهونه من إشكالات مثل هؤلاء المجرمين المفسدين الذين يجب حماية

---

(١) قد يكون من المفيد هنا أن نذكر أن إنفاذ الرسول ﷺ حد القطع في المرأة المخزومية إن صح الأثر، هو أمر يجب أن يُفهَم في ظروف زمانه ومكانه، وقد سادت تقاليد العرقية والقبلية في مجتمع قبائل الجزيرة، ولذلك لم يكن من المقبول لدى قريش أن يعاملوا أو تُعامل امرأةٌ منهم معاملة الآخرين، فكان ذلك درسًا في عدل المساواة ورفض التعالي والعرقية ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [النساء: ١]، ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣] « ولو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » رواه البخاري، « ولا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم، وإنما أهلك الناس فيمن قبلكم إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد » رواه البخاري، ومن المؤسف أن هذا التعالي والعرقية وتصنيف القبائل والأجناس باسم التكافؤ ما زال يفتي به البعض حتى بعد أن زالت الأسباب وانتشرت المدنية، ولم يعد هناك خوف من نشوب الحروب القبلية تعبيرًا عن الصراع حول الموارد الضئيلة في الصحراء، واعتبار منع التزاوج بين أبناء القبائل الأقوى والقبائل الأضعف باسم الكفاءة، وهو أحف الضررين، ولذلك فإنه من المؤسف أن البعض ما زال يفتي بهذه الاعتبارات الخاطئة ليفرِّق بين الأزواج لمثل هذه الاعتبارات البدائية التاريخية في مفهوم الكفاءة دون أن يدرك المُفْتُون والقضاة تغيرات الزمان وأولوية ثوابت الشريعة والفطرة على موروثات التقاليد التي لم يبق لها ما يبررها، ويمكن تصحيحها والتغلب عليها.

المجتمع منهم ومن إفسادهم، من دون اللجوء إلى المبالغة في العقاب البدني، ودون تخطي سقف الحدود الشرعية.

يقول اللَّه ﷻ: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤].

فمن الواضح من نص الآية أن المطلوب هو حماية المجتمع من بشاعة مفاسد المفسدين الذين يشنون حربًا على سلامة المجتمع وأمنه، وتخليص المجتمع من شرورهم وآثامهم.

وقد بَيَّنَ الكتاب الكريم وسائل تخليص المجتمع من شرهم وإفسادهم؛ إما بالقتل، وإما بقطع يدٍ وقدمٍ من خلافٍ حتى تُشل حركة المجرم وقدرته البدنية على السعي بالإفساد في الأرض، وحتى لا تخطئ العين نوعه وخطره، وتوخي الحذر منه، أو بمجرد النفي من الأرض، وبرغم أن النفي لا يوقع بالمفسد عقابًا بدنيًا، فإنه يحمي المجتمع من شروره، ويمنعه من الاستمرار في الإفساد في الأرض وإيذاء المجتمع.

أما من تاب صادقًا وعاد طواعية عن حربه على المجتمع والسعي بالفساد في الأرض، قبل أن يُقْدَرَ عليه، فإن اللَّه يقبل توبته، ولا نفع ولا ثمرة لعقابِ مِثْلِهِ ممن تاب حقًّا وأناب صدقًا.

والمهم في هذا الأمر هو موضوع « النفي من الأرض » وذلك أن أمر المجرم الذي يُخشى على المجتمع من شره فلا يُسمح له أن يعود إلى المجتمع؛ إن رأى المجتمع عقابه، فإنه بعد إنزال العقاب التعزيري المناسب لجرمه، إن دعت الحاجة إلى شيءٍ من ذلك، وكان فيه نفع للمجتمع، ولكن دون تخطٍّ لسقف « حدّ » العقوبة البدني بالجلد، وهو مئة جلدة، يكون من حق المجتمع « حبسه » وهو نوع من النفي حتى يكف المجتمع عن نفسه مستقبلًا شرَّ مثل هؤلاء وعدوانهم وفسادهم فيما لو تُركوا طلقاء في المجتمع، ويأتي في مقدمة هؤلاء في هذا الزمان المجرمون من مدمني المخدرات، فلا يطلق سراح المجرم المفسد من السجن « النفي من الأرض » إلا أن يصبح في حالٍ يؤمن معها سلوكه ويتقي الناسُ شرَّه، ولا يمثل خطرًا على الأبرياء وعلى عامة أفراد المجتمع.

إن « السجنَ مع الأشغال المناسبة » لتكون وسيلة لكسب قوت المجرم والمعتدي، كما لو كان منفيًّا، فلا يكون عالة على المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى لعونه ولإعادة تأهيله، وإصلاح حاله بالعمل المثمر إن أمكن، هو الجواب على مثل هذه الحالات المؤسفة المأساوية المؤلمة، وليس التعذيب والتفنن في أنواع التعذيب وأساليبه، وليس في المبالغات في العقوبات البدنية التي تتعدى سقوف « الحدود » الشرعية؛ فلعل ذلك يزيد من قسوة قلوب هؤلاء المجرمين وإصرارهم- خاصة إذا لم يُعالجوا - على سلوكهم الإجرامي؛ بحيث يطلق سراحهم من دون علاج ولا تأهيل ولا ضمان مناسب لصلاحهم وخروجهم إلى المجتمع في حالٍ يأمن فيه المجتمع شرَّهم؛ لأن الغاية ليست مجرد إيلامهم وتعذيبهم، ولكن الغاية والمقصد الأعظم هو إصلاح حالهم، وكفّ شرهم عن المجتمع، وهذا لا يتأتى بمجرد الجلد والسجن لأمد محدد، من دون النظر إلى ما سيكون عليه حال المحكوم، ومدى سلامة سلوكه، عند خروجه، وانخراطه في المجتمع.

حد الردة:

أما ما يتعلق بما دعي « حد الردة »، فمما يسترعي الانتباه أن القرآن الكريم قد نصَّ على عقوبات دنيوية حول كل ما دعي فقهيًّا « بالحدود »؛ بدءًا بحد القصاص إلى حد السرقة وحد الزنا وحد الحرابة والإفساد في الأرض، وبرغم ذلك يبقى ما دعي بحد الردة، الذي يتعلق موضوعه بالعقيدة التي هي جوهر الدين، من دون أن ينصَّ القرآن الكريم بأي شكل من الأشكال على عقوبة دنيوية بشأنه، حتى في الحالات التي تحدَّث القرآن الكريم فيها عن « الردة » و « المرتدين »؛ الذين يبيتون التآمر بإعلان إسلامهم ودخولهم في دين الإسلام، ثم يعلنون بعد ذلك كفرهم وخروجهم من الإسلام؛ بهدف إثارة الشك والفتنة بين المسلمين ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٢]، وبرغم ذلك فإن القرآن الكريم - حتى في هذا الموقف التآمري الخطير - لا يتحدث ولا بآية واحدة عن عقوبة دنيوية بشأن ذلك التآمر وذلك التدبير أو أي شيء على شاكلته مما يتعلق بالدخول في الإسلام أو الخروج منه،

وكل ما تحدث عنه في هذا الشأن هو العقوبة الأخروية أما العقوبة فقد جاءت على لسان رسول اللَّه ﷺ كرئيس دولة للمتآمرين، لأن الردة هنا ليست قضية إيمان وكفر، ولكنه تآمر بقصد إثارة فتنة بين صفوف المؤمنين (١).

بل إننا نجد القرآن الكريم يتحدث في شأن العقيدة بعكس ذلك، وبرغم ذلك، وفي آيات عديدة، وفي أكثر من موضع - عن حرية خيار العقيدة، ويؤكد عدم الإرغام بشأنها، كما أننا نجد التطبيق النبوي الفعلي يؤكد ذلك المبدأ وذلك الالتزام؛ فعلى الرغم من أن اليهود في المدينة حاربوا رسول اللَّه ﷺ، وحاربوا دولة الإسلام، وقَدرَ رسول اللَّه ﷺ عليهم، وقَدرَت دولةُ الإسلام عليهم، ومع ذلك لم نجد رسول اللَّه ﷺ يرغمهم على الإسلام، ولم نجد دولة الإسلام ترغمهم على الإسلام، لا هم ولا سواهم من نصارى الجزيرة العربية، بل إننا نجد رسول اللَّه ﷺ يدعو نصارى نجران ويحاورهم في مسجده بالحسنى، ولم يتعرض لهم ولا لعقيدتهم بأي أذًى أو قهر أو جبر، بل وشملهم بعهد اللَّه ورسوله وذمة اللَّه ورسوله وحماية دولة المسلمين، كما أوصى المسلمين بعدم التعرض لأصحاب الصوامع من الرهبان، كما أوصى بأقباط مصر خيرًا.

ليس ذلك فقط بل نجد رسول اللَّه ﷺ يوصي المسلمين بأن تشمل أبناءَ الحضارة الفارسية من المجوس « عبَّاد النار » سُنَّةُ الإسلام في « أهل الكتاب » من اليهود والنصارى في أمر حرية العقيدة والدين، برغم أنهم ليسوا حرفيًّا أتباع « التوراة » أو « الإنجيل » (الكتاب)، وفي ذلك يقول ﷺ: « **سُنُّوا بهم** - أي المجوس - **سُنَّةَ أهلِ الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا مستحلي ذبائحهم** » (٢)؛ لأنه من الواضح أنهم

---

(١) انظر: (البقرة: ٢١٧، ٢٥٦) - (آل عمران: ٨٥ - ٩١) - (آل عمران: ١٠٠) - (آل عمران: ١١٧) - (المائدة: ٥٤) - (النساء: ١٣٧) - (النحل: ١٠٦ - ١١٠).

(٢) رواه مالك في الموطأ والبخاري والبيهقي واتفق عليه كل الأئمة ما عدا أبا ثور إبراهيم بن خالد الكلبي وهو من أصحاب الشافعي وأصحاب أحمد، وقال: يجوز أكل ذبائحهم ونُكْحُ نسائهم. ولعل عدم إباحة ذبائحهم أن ذبحهم يهل به قصدًا لغير اللَّه، أو أنهم لا يسفحون دم البهائم، وأن ذبائح المجوسية، كونهم عبادًا للنار، يقدمون ذبائحهم قربانًا لها، فتعد مما يهلُّ به لغير اللَّه، ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، أما عن نكاح نسائهم فمعلوم أن العقائد الباطنية عامة، والمانوية خاصة، قد تقبَّلت الإباحية في علاقات الذكور بالإناث.

من « أهل الكتاب » بمعناه الأشمل، أي « الحضارة »، وليس بشكل حرفي، أي التوراة والإنجيل فقط (الكتاب)؛ أي إنهم قوم يتمتعون بأهلية حضارية إنسانية تؤهلهم كاليهود والنصارى للخيار والقرار، ولعل تلك الحضارة المجوسية وحضارات أخرى سواها هي أيضًا نتاج رسالات أو أثارة رسالات سماوية تاريخية سابقة حُرِّفَتْ ونُسِخَتْ واندَثَرتْ.

يقول اللَّه ﷻ عن « رسله » « ورسالاته »، وكتبه وما نتج عنها من حضارات بمعناها الأشمل: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النساء: ١٦٤].

ولعل محدودية تأثير الدعوة الإسلامية في الماضي بين أتباع الديانة الهندوسية وسواها من ديانات جنوب شرق آسيا (البوذية والكنفوشيوسية)، برغم خضوع أجزاء كبيرة من تلك البلاد لحكم المسلمين، (بلاد الهند)، يرجع إلى معاملتهم دينيًّا، واجتماعيًّا، بصفتهم بدائيين وثنيين، على شاكلة معاملة البدائيين الوثنيين من مشركي العرب؛ وذلك لعدم إدراك العلة الحقيقية للموقف التاريخي الاستثنائي للإسلام ودولة الإسلام من مشركي العرب، والذي كان الواجب فيه ألا يمتد تلقائيًّا إلى الأمم الأخرى من أصحاب الحضارات (الكتاب)، غير من تعرضت لهم النصوص، إلى جانب عوامل أخرى، ولا سيما طبيعة الحكم المغولي للهند، كل ذلك قد يفسر بقاء أكثر جماهير تلك الشعوب والحضارات على أديانها الخرافية التاريخية، بسبب بعدهم عن الخلطة الحميمة، والتقدير المتبادل بينهم وبين المسلمين والدعوة الإسلامية، ومما جعل جُلَّ جماهيرهم في حال من العزلة السلبية النفسية والاجتماعية عن المسلمين ودعاتهم، فضلًا عن تعرضهم لمظالم حكامهم من المغول الجفاة الذين دخلوا الإسلام في أعقاب غزوهم لهذه البلاد وسواها من بلاد المسلمين.

وإذا نظرنا نظرة شمولية إلى موضوع « الردة » من وجهة نظر إسلامية قرآنية، فسوف يتضح لنا أنه لا علاقة لقضية الردة ولا « لمؤامرة الردة » المشار إليها في القرآن الكريم، بأمر مبدأ حرية « العقيدة » وحرية الاقتناع الإيماني بالإسلام أو بأية عقيدة أخرى، وبالتالي فإن أمر تلك « الجريمة » التآمرية المشار إليها في القرآن الكريم، لم يتعلق ولم يناقض احترام الإسلام لحق الإنسان في حرية العقيدة وحرية الإيمان

﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿ لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۗ ﴾ [البقرة: ٢٧٢] (١)؛ لأنها قضية تتعلق بتآمر وغرض سياسي لإحداث فتنة في مجتمع المسلمين، ولا تتعلق أصلًا بردة عقيدة، حتى تعتبر قاعدة بشأن عقيدة حرية الإيمان من عدمه بشأن عقوبة لردة عقيدية لاردة سياسية تآمرية.

وسبب الخلط والغبش في موضوع « الردة »، ومن ثم ما دعاه الفقهاء « حد الردة »، في رأينا هو عدم فهم موقف القرآن الكريم وموقف الرسول ﷺ من أمر مشركي العرب وإعلان الحرب عليهم لإدخالهم في « الإسلام » « إما إسلام أو حرب » (٢)، واعتبار ذلك – إلى جانب ما اعتبروه – نصًّا يتعلق بعموم ما يمكن أن يدعى « ردة »، وكأنه سابقة تسمح بالإرغام العقيدي في بعض الحالات لبعض الناس (المرتدين).

فقد اعتبر كثير من العلماء أن معاملة « مشركي العرب »، وما تعلق بها من آيات قرآنية (آية السيف) هي « نسخ » للآيات القرآنية المتعلقة بحرية العقيدة، وبالتسامح مع غير المسلمين، وبذلك توسعوا وتوصلوا من خلال فكرة النسخ إلى حلٍّ شكليٍّ، لكلِّ ما كانوا يظنونه تعارضًا بين النصوص، من دون التنبه إلى أن كل نصٍّ قرآنيٍّ إنما يتعلق بحالة أو وضع إنسانيٍّ يختلف عما سواه، وأن ما جاء من إشارات في القرآن الكريم في أمر النسخ – كما يرى بحق بعض العلماء – إنما يتعلق برسالة الإسلام وهيمنة القرآن ونسخه لما سبق من شرائع كانت قد حُرِّفت وتخصّ أقوامًا بعينهم، ومراحل إنسانية سابقة من مراحل تطور الإنسانية، وهي مراحل سابقة استنفدت أغراضها ونُسخت،

---

(١) انظر أيضًا: (النحل: ١٢٥)، (محمد : ٣٢ – ٣٥)، (المؤمنون: ١٠٧)، (الرعد: ٤٠)، (الأنعام: ١٠٧).

(٢) للتفصيل انظر للكاتب كتاب:

Towards an Islamic, Theory of International Relations: New Directions for Methodology and thought, A.Abusulayman.

الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٦م)، وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ الدكتور ناصر أحمد المرشد البريك بعنوان: « النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية: اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية ».

وهي تختلف عن مرحلة الرسالة الإسلامية الإنسانية العالمية الخاتمة؛ التي ترشد كل أحوال الإنسان وتطورات هذه الأحوال فيما سيأتي عبر الزمان والمكان، ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨].

ولذلك كان يجب التنبه إلى أن الإسلام هو بالدرجة الأولى دعوة وهداية للإنسان، كل إنسان، فيما سيأتي من أحوال الزمان والمكان، ولذلك كان الخطاب الإسلامي عالميًا، وليس محليًا، أو موجهًا إلى أي إنسانٍ بعينه، فلم يخاطب قطُّ لونًا ولا لسانًا، ولا سلالة ولا طبقة اجتماعية، بل خاطب الإنسان في ذاته، وفي كل أحواله، وخاطب أهليته ومسؤوليته الإنسانية الحضارية، ولذلك كان يجب أيضًا أن يدرك الدارسون أن حالة مشركي العرب الوثنيين وقبائلهم البدوية البدائية « الجاهلية » (الأعراب) قبل الإسلام، هي حالة بعينها، وأنها حالة غير حالة الأمم والشعوبِ الأخرى من حولها، من المؤهلين حضاريًا من أصحاب الكتب والحضارات، وأن قضية هذه القبائل البدوية « الجاهلية » البدائية ليست قضية حرية دين وعقيدة، بل كانت « قضية قصور إنساني حضاري »، وانعدام « الأهلية الحضارية الاجتماعية الإنسانية »، ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٩٧﴾ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٩٨﴾ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ٩٧ - ٩٩]، ﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠]، ﴿ إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ [الفتح: ٢٦]، ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

ولذلك يجب علينا ألا نخلط بين حال « الأعراب » البدائيين وخطابهم وحال خطاب « الأصحاب » تلامذة القرآن وسمو حكمة أستاذية النبوَّة، أو خطاب

أصحاب الحضارات والكتب الدينية الحضارية كاليهود والنصارى والمجوس وسواهم من أصحاب الديانات والأهلية الحضارية.

وهكذا فإننا لو تمعنا في آيات القرآن الكريم بهذه الرؤية والمفهوم الشمولي لوجدنا تفسيرًا واضحًا للموقف القرآني، وتفسيرًا واضحًا للسياسة النبوية تجاه هؤلاء الأعراب « البدو البدائيين الوثنيين » في سورة الأنفال وسورة براءة؛ فقد وضَّحت هاتان السورتان قصورَ هذه القبائل « الجاهلية » البدوية وبدائيتها الاجتماعية الحضارية، في ذلك الوقت، وكيف أنهم قومٌ وقبائل جاهلية، فهم « جاهليون » « لا عهد لهم » و « لا ذمة » ولا التزام، وهذا جعل تلك القبائل في عزلة وتوثب دائم، فلا تُعايَشُ ولا تُؤمَنُ، فهم في ذلك كالضباع والذئاب، ولذلك كان إدخالهم في مجتمع تأهيل إنساني اجتماعي حضاري أمرًا استثنائيًّا إنسانيًّا ضروريًّا؛ وذلك لمجرد إخراجهم من القصور الاجتماعي الإنساني الحضاري إلى بداية مدارج التأهيل الاجتماعي الإنساني الحضاري، ولا يكون ذلك إلا بإدخالهم في نظام مجتمع أولويات الإسلام الاجتماعي الحضاري.

وأهم ركيزتين في حالة أولويات هذا التنظيم الاجتماعي هما مجرد تنظيمهم اجتماعيًّا في جماعة الصلاة، وماديًّا في مجتمع تكافل الزكاة، فلا يتعرض لهم أحدٌ ما أقاموا جماعة الصلاة وأدوا حقّ تكافل الزكاة، ولذلك كان الذي يُسأل عن قبول الإسلام هم المقاتلة، ولم تكن المرأة تُسأل عن إسلامها، بل إن الرسول ﷺ أمهل نفرًا من قريش « لأن في النفس حاجة » وذلك بعد فتح مكة واستقرار نظام مجتمع الإسلام بين قبائل الأعراب البدوية البدائية في الجزيرة؛ لأنه لم يعد إمهال هؤلاء الأفراد يمثل تهديدًا لنظام المجتمع واستقراره، خاصة في مجتمع حاضرة قريش (مكة)، التي لم تُحارَب ولم تُفْتَح وتخضع لحكم الإسلام، إلا لنقضها، ونقض حلفائها العهدَ، ولعدوانهم على المسلمين وحلفائهم.

ولذلك أيضًا رأينا صاحبَ الفكر النافذ، وصاحبَ القدرة المفاهيمية المتميزة الخليفةَ الراشدَ أبا بكر الصديق ﷺ؛ الذي لم تغب عنه دلالة الآية الكريمة التي نزلت بشأن قبائل « الأعراب »، والتي سبق ذكرها ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ﴾ [الحجرات: ١٤]، ولذلك نراه ﷺ

يستحضرها بدلالاتها الاجتماعية الإنسانية الحضارية حينما نشبت « الثورة المضادة » التي قامت بها بعض قبائل « الأعراب » رافضين بذلك في الحقيقة الخضوع لنظام اجتماعي إنساني حضاري، وهي الثورة التي بدأت في أواخر أيام حياة الرسول ﷺ بقيادة عدد من أدعياء النبوة، وعندها – وقد توفي رسول اللَّه ﷺ – أصر أبو بكر ﷺ حين تولى قيادة الدولة، على قتال هؤلاء الأعراب وإخضاعهم « لنظام مجتمع الإسلام الإنساني الحضاري »، انطلاقًا من فهمه العميق النافذ لما قصد إليه رسول اللَّه ﷺ ولآيات القرآن الكريم ودلالاتها الكلية، في أن أمر ثورة قبائل الأعراب، وعدم دفع الزكاة، وخروجهم بذلك على متطلبات أولويات نظام مجتمع الإسلام التكافلية، ورفضهم بذلك الخضوع لتنظيمه الاجتماعي الحضاري، هو أمر لا يتعلق بالعقيدة والإيمان؛ لأن العقيدة الإسلامية السمحة ستلامس قلوبهم تلقائيًّا بعد ذلك، بعد أن يتلبسوا بلباس الاجتماع الحضاري.

فعقيدة الإسلام الحضارية لا تقارن بعقائد « الأعراب » الوثنية البدائية، وإنما يتعلق الأمر بالنظام الاجتماعي والقصور الاجتماعي الحضاري الإنساني، وذلك في الوقت الذي اختلط فيه الأمر على بعض الأصحاب، ومنهم عمر بن الخطاب ﷺ، لما كانوا عليه من حالة نفسية في غمرة هول أحداث وفاة رسول اللَّه ﷺ، ومواجهة أخطار كبيرة متعددة في ذات الوقت، وهي أخطار تهديد الدولتين الرومانية والفارسية لدولة الإسلام الناشئة، وصعوبة التصدي في ذات الوقت، في هذه الظروف الحرجة للثورة التي قامت بها تلك القبائل البدوية البدائية، واشتعلت بها أرض الجزيرة؛ رفضًا لدفع الزكاة ورفضًا للبقاء في مجتمع « السلام الاجتماعي » الإنساني الحضاري، ونكوصًا منهم، وردةً إلى حال القصور الاجتماعي الحضاري، برغم كل ما تمثله ثورة « ردة » تلك القبائل البدائية البدوية المحيطة بالمدينة المنورة وبدولة الإسلام الناشئة من خطرٍ، وما هي عليه من همجية العرقية والعنصرية، وعدوانية الغزو والسلب والنهب، دون وازع من خلقٍ أو ضمير.

وما أنا إلا من غُزَيَّةَ إن غوتْ غويتُ، وإن ترشدْ غُزَيَّةُ أرشدِ

إلا أن رباطةَ جأش أبي بكر ﷺ وصفاءَ ذهنه ورؤيته، وتقديرَه لأهمية مواجهة الأعداء، جعلته يَثْبُتُ على موقفه، ويصر على قتال تلك القبائل المارقة الناقضة

لإسلامها بعدم دفع الزكاة، وعدم إظهار أي مؤشر على ضعف المسلمين أمام أيّ أحدٍ من أعدائهم والمتربصين بهم، في الجزيرة وخارجها، برغم غمةِ الخلط والغبش التي ألـمَّت ببعض الأصحاب ومعارضتهم، حين ظنوا أن الأمر قضية إيمان وليست قضية إسلام، والقرآن قد قرر ﴿ لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ ﴾ [الحجرات: ١٤]، ويبدو أنهم في هذه الغمرة لم يقدِّروا أولوية خطر هذه القبائل الوحشية المتربصة بالمدينة في ظهرها وخاصرتها حق قدره، كما يبدو أنهم لم يقدِّروا أمر الاستنقاذ الإنساني لهذه القبائل، وعدم السماح لهم بالخروج على متطلبات أولويات المجتمع الإنساني الحضاري، وأهمية وأد هذه « الردة » عن نظام الإسلام في مهدها، وقد عبر عن عودة الرشد للمعارضين إدراكًا منهم لرجاحة رأي أبي بكر ﷺ والثقة بقيادته وحكمته، وهو يَرُدُّ في حزم وعزم، على من قال: « إنهم يقولون لا إله إلا اللَّه » قائلًا: « واللَّه لأقاتلنَّ من فرق بين الصلاة والزكاة »، وذلك بالمقولة التي أطلقها عمر بن الخطاب ﷺ بقوله: « فو اللَّه ما إن رأيت إصرار أبي بكر ﷺ – لأنه يعلم، وجمهور المسلمين يعلمون، مَنْ هو أبو بكرٍ، وما هي صفات أبي بكر – حتى شرح اللَّه صدري ».

فأدرك الجميع، وعلى رأسهم عمر ﷺ، صحةَ بصيرة أبي بكر وسلامة رؤيته، وأن الأمر في مواجهة قبائل الأعراب ليس أمر إعلان عقيدة وإيمان، ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ ﴾ [الحجرات: ١٤]، بل هو بالدرجة الأولى أمر استنقاذ إنساني لهذه القبائل من حياة « جاهلية » بدائية بدوية قاصرة لا تليق بالإنسان بهدف الارتقاء بها إلى مشارف مدارج أهلية حياة اجتماعية إنسانية حضارية، لا وجود – على وجه الحقيقة – للإنسان من دونها، ﴿ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾ [الحجرات: ١٤]، كما أنه استنقاذ لدولة الإسلام وحضارته من جهالة هذه القبائل وبدائيتها، وخطر ردّتها على أنفسهم وعلى الإسلام ودولته وحضارته، وهو أمر للأسف لم يتنبه جمهور العلماء لدلالته فيما بعد، وخلطوا بين أمر متطلبات « الأهلية الاجتماعية الإنسانية الحضارية » وأمر حق « حرية العقيدة »، وبالتالي توهموا إمكان تجاوز الحق الأصيل للإنسان في « حرية العقيدة » الذي هو مناط المسؤولية الإنسانية، وهو الأساسُ الراسخُ، والمنطلقُ الأساسُ للدعوة الإسلامية، والرسالات السماوية، وظنوا أنه بالإمكان توظيف هذا الحق العقيدي الأساس، كما يمكن إلغاؤه لمصالح الدولة

السياسية؛ مستخدمين في ذلك دعوى النسخ – بمعنى الإلغاء – في القرآن الكريم، التي لا يمكن أن تصحّ أصلًا في حقِّ القرآن الكريم، إلا إذا لم ندرك طبيعة القرآن المفاهيمية التي تخاطب الإنسان على كل الأحوال، وعلى اختلاف الزمان والمكان، وإلا إذا قلنا – حاشا للَّه في حقه وحق القرآن الكريم، ولو دون قصد – بالبداء [١]، وهو أمر لا يقول به عمدًا أي مسلم، فكل آية من آيات القرآن الكريم، وكل مفهوم، وكل توجيه من توجيهاته تتعلق بحال من أحوال الإنسان وأحوال مجتمعه الإنساني، على اختلاف الأحوال والمواقع والأزمان، فردًا وجماعةً، يتوجب الاهتداء بها حين يستدعي الحال ذلك.

ولذلك فإن كل ما أشار إليه القرآن الكريم من النسخ والإنساء – كما ذهب إليه بعض العلماء، في رأينا بحقٍّ – إنما يتعلق بعلاقة القرآن الكريم بما سبقه من آيات ورسالات تعلقت بأمم ومراحل إنسانية مضت، وأصابها التحريف، ونال منها النسيان، وتجاوزها الزمن والمراحل اللاحقة من مراحل تطور الإنسانية، وبذلك تجاوزتها الرسالةُ الإسلامية العالمية الخاتمة ونسختها وهيمنت عليها ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧] [٢].

---

(١) البداء : المقصود به المراجعة وإعادة النظر وتصحيح الخطأ.

(٢) التشابه لا يمكن أن يعني الإشكال في المعاني القرآنية، أو في عدم وضوح بيان الصياغة القرآنية، حاشا كتاب اللَّه أن يكون ذلك معنى التشابه في القرآن الكريم، فكل القرآن حسب نصِّه بَيِّنٌ ومفصلٌ ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ [الزمر: ٢٨]، ولا بد أن يكون معنى التشابه هنا كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، هو الإشارة إلى تشابه بعض القصص والإشارات والتوجيهات القرآنية لبعض ما تعرض له القرآن الكريم من أمر ما سبق للأمم من أحداث تاريخية، وما أرسل إليها من رسالات سماوية، لما ورد فيما لدى بعض الأمم من نصوص محرفة وأساطير تاريخية، وينبه القرآن الكريم إلى أن بعض أصحاب الأغراض يستغل تشابه أمر ما يرد في القرآن الكريم مع تلك القصص والإشارات والتشابهات، لكي يَدُسَّ من خلالها كثيرًا من تلك الأساطير والتخريفات والخزعبلات التي أصابت الرسالات وفكر الأمم السابقة من تحريفات وتخريفات وشركيات لتكون مدخلًا لتحريف الرسالة الإسلامية ودسِّ تلك الأساطير والخرافات والخزعبلات والشركيات فيها، ويكفي للأسف قبول عدد محدود من تلك النصوص المحرفة لكي تفسد منظومة الفكر الإسلامي، وتدمر كثيرًا من مبادئه، =

وهكذا فإن رِدَّة قبائل الأعراب لا علاقة لها بفرض عقيدة ولا إيمان، ولا بكونهم عربًا ولا غير عرب، ولا أنهم قوم محمد ﷺ ولا عشيرته، ولا أنهم قاعدة دولته ﷺ وقاعدة دولة الإسلام، فكل ذلك لا يمكن أن يغير طبيعة الرسالة الإسلامية، ولا طبيعة المسؤولية الإنسانية، ولا طبيعة الدعوة الإسلامية، ولا طبيعة

= كحبة سم واحدة تكفي للقضاء على الجسم السليم كله، فلا يجب التهاون مع أي نص ولو كان واحدًا مما يناقض كليات المنظومة الإسلامية ومقاصدها ومبادئها وثوابتها الأساسية، وذلك هو ما يتعلق بنقد المتن. وللأسف فإن بعض الدارسين أساء الفهم لمعنى التشابه المشار إليه في هذه الآية، وتقبل أن يكون معنى التشابه المشار إليه في القرآن الكريم وكأنه يعني عدم وضوح الدلالة، فكان ذلك الفهم الخاطئ هو المدخل المؤسف الذي فتح الباب على مصراعيه في كثير من كتب التفاسير وكتب التاريخ التراثية، وكذلك في الكثير من الأحاديث الموضوعة والمدسوسة، ليكون كل ذلك مدخلًا للتحريفات والتخريفات والأساطير والإسرائيليات وسواها من تحريفات وتخريفات الأديان السالفة وشركياتها لأن تُدَسّ في الأدبيات الإسلامية.

من الواضح أن السبب في تمكين ذلك الدسّ إنما يرجع إلى قصور فهم بعض الدارسين، وإلى غرض بعضهم الآخر؛ وهذا ترك على كل الأحوال ضررًا كبيرًا مدمرًا بفكر الأمة، والذي ما زالت تعاني منه حتى اليوم، وذلك بتأثير كثير مما تتداوله الأمة وأدبياتها الدينية من مدسوس الإسرائيليات والخزعبلات والخرافيات والشركيات، والتي ما زال الدارسون الذين يعملون لإزالتها وإزالة آثارها في حاجة إلى مزيد من اليقظة، وإلى القيام بمزيدٍ من دراسات نقد المتن والسند برؤية قرآنية سليمة، حتى يمكن تخليص الفكر المسلم من ذلك السيل من التخريفات الظاهرة والخافية وسواها، ومن الإسرائيليات منها بخاصة، ومن الخرافيات المدمرة للسننية والعلمية الإسلامية التي تعاني منها الأمة وفكرها، وحتى فكر كثير من مثقفيها، إلى اليوم.

إن ما ورد في القرآن الكريم من قصصٍ ومعلوماتٍ عن الأمم والأنبياء والرسالات والأحداث السالفة ليس في حاجة إلى مزيدٍ من التفصيل والتفسير من تراث الأمم والأديان السالفة وأدبياتهم، فما يعني المسلم من الأمر هو القدر الذي جاء به القرآن الكريم، وما وراء ذلك من تفصيل وتأويل فإن حقيقته – التي لا تتعلق بالغاية من إيرادها قرآنيًا – لا يعلمها إلا اللَّه، وإن تتبع ذلك وتفصيله وتأويل القرآن بالمكذوب والمحرف من تراث الأمم السالفة وأدبياتها هو بابٌ إلى الضلال والفتنة والتخلف، ولا نفع فيه ولا فائدة منه للإنسان المسلم، وإلا لأورده القرآن الكريم، ولعل قصة أصحاب الكهف مثالٌ للتوجيه القرآني في التعامل الصحيح مع ما يروى في القرآن الكريم من القصص والأحداث والقضايا المتعلقة بالأمم والرسالات السالفة.

يقول اللَّه ﷻ: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾ [الكهف: ٩].... إلى قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۬ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٢٢].... ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴾ [الكهف: ٢٥]..... ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٢٦].... ﴿ وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴾ [الكهف: ٢٧].

الخطاب الإسلامي إلى العالمين، ولذلك فإنه لا يمكن أن يلغي حق حرية العقيدة، ولا يمكن أن يلغي – على كل الأحوال – حق كل إنسان في حرية الاختيار وحق الاقتناع الذي يتعلق به معنى الوجود الإنساني، والذي تتعلق به قبل كل شيءٍ وبعد كل شيءٍ أمر المسؤولية الإنسانية.

إن الإسلام لا يخشى من رِدَّة مَنْ عرف الإسلام حقًّا وآمن فعلًا باللَّه وباليوم الآخر (ضميرًا) والعمل والإعمار الخيِّر في الحياة الدنيا (غايةً) فمثل هذا الإنسان المؤمن لا يمكن أن يخشى الإسلامُ ارتداده إلى خرافات أو عنصريات أو دهريات عدمية. وهذا أمر يختلف عن أمر تقصير المجتمع والدولة، وتقصير مؤسسات الدعوة والتربية والتعليم في ترشيد العامة والناشئة، في أداء واجباتها في الدعوة والتربية والتعليم، ثم تبالغ هذه الجهات في فرض القيود والحظر والعقوبات لما قد يقع من بعض الجهال والعامة من زيغ العقائد وانحرافها؛ حتى يكاد إيمان الجمهور والعامة يصبح في كثير من البلاد بسبب هذا التقصير ألفاظًا ومظاهر خاويةً من عمق الفهم وقوة الاقتناع.

إن من يرتد عن الإسلام والإيمان باللَّه ورسوله وقصد العمل والإعمار الخيِّر في الدنيا لا يمكن أن يكون ارتداده إلا نابعًا عن مرض (نفسي)، أو عن جهل (ديني ثقافي)، أو عن غرض (عَقَدِيّ أو سياسي أو مادي نفعي).

وكل حالة من حالات « الردة » – إن وقعت – يمكن أن تُعالج بما يناسبها؛ فالمرض (النفسي) يطلب له العلاج، والجهل (بالحقائق) يطلب له العلم والتبصير وتوضيح الشبهات، وما أكثرها في عالمنا المعاصر، بسبب خلط الخطابات، وقصور أداء الفكر الإسلامي المعاصر، وواقع ممارسات المسلمين، ويبقى حتى مع حالة المرض وحالة الجهل، لمن لم يُشْفَ، أو لمن لم يشرح اللَّه صدره للعلم والمعرفة، أمر الحرية، وأمر الخيار، فمن أصر وكابر فعليه وزره، وهو أمر كما أوضحنا – لو أدينا واجبنا التربوي والتعليمي والدعوي – لا يقع لعاقل، ولا يخشى الإسلام معه « ردة » إنسان أسلم حقًّا وعرف معنى الإسلام حقًّا.

ولكن الأمر المؤسف الذي يجب الوقوف عنده طويلًا، وهو أن تجتمع الحاجة من شدة الفقر والبطالة مع الجهل الديني، ومع جهالة المراهقة وطيش الشباب وتطلعاته، مع إهمال الأمة وتقصيرها، وتربص من يستغل هذه الحال لأهدافه الضارة.

أما إن كانت الردَّة لغرضٍ وخاصة إذا كان الغرض خطيرًا جسيمًا يهدف إلى إيذاء المسلمين؛ وإشاعة الفتنة في صفوفهم، أو تدليس دينهم، فهنا ينظر في كل حالة بحسب الأسباب والدوافع والآثار، وهو في حالاته الخطيرة يدخل في باب الحرابة والإفساد في الأرض، وبالتأكيد ليس من باب حريات الإيمان والعقيدة، ولا يتعلق بها، والعقاب هنا - وفي كل الحالات كبيرها وصغيرها - لا بد أن يكون تعزيريًّا، إن استدعى الأمر العقاب، وذلك بما يناسب الحال والمآل.

أما إن كانت الردة، والإصرار عليها، لمن يُفترض أنه عرف الإسلام، جحودًا وعنادًا، أو بسبب غبش بصيرة، أو جهالة أو عصبية، فذلك أمر استثنائي وحرمان وضلال، فلا يقاس عليه، ويحمل صاحبه وزره، وعلى عاتقه تقع مسؤوليته، ولا يكون معه - في كل الأحوال - إلا التبصير والدعوة: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وقد أشار القرآن الكريم - بشأن الردة لغرض دنيءٍ خطير- إلى حالة محددة من حالات التآمر الخطيرة، وهي تآمر بعض اليهود في المدينة والتظاهر بالإيمان ثم إعلان الردة؛ بهدف إحداث فتنة بين المسلمين ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ومع ذلك لم يذكر القرآن الكريم عقابًا دنيويًّا لهذه الجريمة النكراء، وإنما ترك الأمر لسلطة الدولة وتقديرها، بوصفه وليَّ أمرٍ، وهو أمر يتأثر بالزمان والمكان، وهو في هذه الحالة رسول اللَّه ﷺ رأس الدولة لينظر في الأمر، ويقدر له قدر العقوبة المناسبة في ضوء الحدث وما يحيط به من ظروف زمانية مكانية: ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ ﴾ [النساء: ٥٩]، فكان أن توعَّد رسول اللَّه ﷺ هؤلاء المتآمرين المفسدين في الأرض والمحاربين للإسلام ودولة المسلمين، مهددًا - كما تروي بعض الأحاديث النبوية - بالعقاب الشديد (القتل) لمن يرتكب هذه الجريمة، « **من بدل دينه فاقتلوه** » وهو توعد من الواضح أنه يتعلق بالتآمر السياسي، وليس بأمر الخيار الإنساني وحرية العقيدة، وعلى أي حال فقد أحدث الإنذار مفعوله المطلوب؛ فحفظ أمن المسلمين، وحقن دماء المتآمرين، ووئدت المؤامرة في مهدها.

وكذلك أمر بالتصدي لمن تآمر على المسلمين بالكذب والفتنة، أو باستخدام الفنون، ولا سيما الشعر الذي كان أهم الفنون الشائعة المؤثرة للطعن في الإسلام والمسلمين، وتشويه سمعتهم، وتأجيج العواطف ظلمًا وزورًا، فقد هدد الرسول ﷺ بعقاب من يفعل ذلك؛ لأن ما يفعلونه ليس من باب الفكر ولا من باب الحوار، ولا من باب الاعتراض أو النقد، فالقرآن مليءٌ بإيراد اعتراضات المعترضين وشبهات الناقدين والرد عليها، أما الفنون – سواء أكانت الشعرَ بالأمس، والروايات والرسوم والأغاني والأفلام في عالم اليوم – فهي من باب السباب والشتم، وتشويه السمعة والتضليل، وهذا موضع المؤاخذة والعقاب [1]، على ما نرى في قوانين المجتمعات المتمدنة بشأن ما تعده من الكرامات والمقدسات في أذواقها، ولا تعد ذلك في قوانينها مما يتعلق بحرية الرأي والحديث، وأشهرها اليوم قوانين إنكار لـ(هلوكوست) الأوربية في حق اليهود، وما يحدث اليوم من استخدام بعض أعداء الأمة والإسلام بعضَ هذه الوسائل لإثارة العداء والازدراء ضد الإسلام والمسلمين ومقدساتهم، واستعداء الأمم ضدهم، وهم يمثلون أكثر من خمس البشر، ولهم حضور في كل بلاد الأرض.

فإن على حكومات شعوب الأمة الإسلامية وجماهيرها المطالبة بسنِّ القوانين، والضغط بالأساليب الدبلوماسية، والمقاطعة الاقتصادية لمنع الإهانة والتشويه والاستعداء ضد الأمة وعقائدها ومقدساتها، ومطالبة الحكومات الأخرى بسن القوانين التي تمنع وتردع من يسعى لازدراء الأديان والأمم لإشعال الفتن والعداء بين الأمم، أما إذا لم توجد القوانين وما يلحق بها من عقوبات فلا ينفع طلب الاعتذارات من الحكومات، ولا معنى له، ولن يفيد، وتجريم إنكار محرقة اليهود (هلوكوست) خير دليلٍ على ذلك، وهو خير مثال، وعلى الدول المسلمة وغير المسلمة أن تحتذيه، لا للحد من حرية البحث والدرس

---

(١) لتقريب الأمر إلى القارئ الكريم بشأن الفرق بين البحث والدرس والحوار، وبين السباب وتشويه السمعة، فإن الأُولَى أمور تقوم على الفكر والدليل والحجة، وموضعه قاعات الدرس ودوريات المعرفة، أما السباب والشتائم وهدر الكرامات مثل من يقذف زوجك أو أمك أو مقدساتك بالبذاءة وهدر الكرامة، وخاصة لو استغل في ذلك قدرة فنية تُشيع بذاءته وهدر عرضك كأغنية أو قصيدة أو رواية أو رسم أو قلم، فإن رد فعل المكلوم سيكون أشد الغضب ولن يرضى دون عقاب الجاني وإيقافه عند حده، فإذا لم يحدث ذلك، فإن رد فعل كثير من المكلومين – وهم في حالة ضعف بشري – سيأخذون القانون في أيديهم مهما كانت العواقب. لذلك يجب فهم هذا الأمر وسد ذرائعه، خاصة حين يتعلق الأمر بمقدسات الأمم.

والتحقيق والحوار العلمي، فذلك مما يرحب به الإسلام والعلماء المسلمون، ولكن لمنع الافتراء والشتم وهدر الكرامات في سياقات فنية يُغَيَّبُ فيها الوعي والنظر الناقد والبحث عن الحقيقة، وهذا يشوه الحقائق ويزيفها ويخلق لدى الجمهور رؤًى وقناعاتٍ ظالمةً كاذبة شائهة، هي من باب الإساءة والقذف والسباب، وتشويه الرؤى وبذر الفتن وإثارة الضغائن والأحقاد، والتي هي من أهم الأسباب لما بين المسلمين والغربيين على مر العقود والقرون، ومن جهات مختلفة، وبأساليب زيف وكذب، هي أبعد ما تكون عن التحقيق العلمي للبحث عن الحقيقة وإدارة الحوار الهادف للإصلاح والتواصل بين الأمم والشعوب والحضارات والأديان والثقافات.

ولذلك – وبغض النظر عن ذات العقوبة التي هدد رسول اللَّه ﷺ بها من يرتكب تلك المؤامرة بغرض إحداث فتنة في المجتمع المسلم – فإن دلالة تلك العقوبة التي أعلن عنها رسول اللَّه ﷺ الذي هو صاحب السلطة في الدولة على ذلك العهد، أنها عقوبة تعزيرية، تختص بتقدير الرسول ﷺ، كونه ولي الأمر، للعقوبة المناسبة لتلك الحالة بعينها، وفي ذلك الظرف بعينه، ولذلك فإنها لا تمتد بشكل تلقائي إلى سواها، وأن تبقى دلالتها في أن العبث بأمن المجتمع هو – في كل الأحوال – جريمة خطيرة تدخل في باب الحرابة والإفساد، وأن ارتكابها قد يعرض المجرم في دول المسلمين للعقوبة الشديدة، يتساوى في ذلك أمر استخدام الدين أو سواه من التدابير الإجرامية الخطيرة التي يقصد منها العبث بأمن المجتمع وسلامة أبنائه ومؤسساته.

وهكذا فإن العقوبات التي تتعلق بالجرائم غير المسماة بعينها، والتي لها آثار خطيرة تضر بالمجتمع بما لا يَقِلُّ عن آثار جرائم « القتل والزنا والسرقة والحرابة والإفساد في الأرض » التي نص عليها القرآن الكريم بعينها، يمكن أن تدخل في باب الحرابة والإفساد في الأرض، وينظر في كل حالة بحسب أهلية المرتكب، والقصد من وراء الجريمة، والآثار المترتبة عليها؛ لتقرير العقوبة التعزيرية المناسبة لكل جريمة في حدود السقوف المنصوص عليها في القرآن الكريم في حد الحرابة بين سقف القتل للجرائم الخطرة وسجن المجرم حتى يكفى المجتمع شره، بل ليس هناك ما يمنع من كرم العفو إن كان الفعل أقرب إلى الزلات والهفوات وطلب المكاسب المادية اليسيرة، على ما نرى في هذه الأيام أمام احتيالات أصحاب الدعوات والأغراض لإغواء الصغار

والجهال والفقراء من البسطاء وأصحاب الحاجة وإغرائهم.

ومن المؤسف وقوف جل الدول الإسلامية ومؤسسات البر ومؤسسات الدعوة، إما لعجزها أو لعدم أهليتها، من دون أن تفعل شيئًا لتعليم الفئات الفقيرة الجاهلة المحرومة من عامة شعوبها، خاصة في بلاد الأطراف الفقيرة، التي تفتقد المؤسسات القادرة المستنيرة لتعليم الدين الصحيح، ومن دون أن توفر لهم ضروريات العمل والحياة، وهي في ذات الوقت تضيق ذرعًا، بالمؤسسات التبشيرية وبنشاطاتها الملتوية في أوساط هؤلاء العامة، وتكتفي الهيئات الدينية بإصدار التهديدات واللعنات على المغرر بهم، وهي تعلم أن ذلك وحده لن يفيد، ولن يغير من الأمر شيئًا.

كما أن من المهم أن يعلم من يرى ضرورة عقاب كلِّ مَنْ يعلن الردة عن الإسلام وإنكاره، ويصر على الكفر عنادًا أو جحودًا عن الحق، ويعلن اعتناق شيءٍ من أديان الخرافيات والعنصريات أو الدهريات والإلحاديات، وأنه يجب إجبار أمثال هؤلاء وإرغامهم على إظهار الإسلام بالتهديد والوعيد بالعقاب، فليعلم أن أمثال هؤلاء، إن وُجِدوا، فهم قلةٌ وحالات استثنائية، بسبب قصور تربوي واجتماعي، أو لظروف نفسية ومادية معقَّدة، فمن الواضح أن النتيجة لن تكون بتثبيت إيمان هؤلاء والحفاظ على عقائدهم الإسلامية، بل هو في الحقيقة أقرب إلى تكوين حفنة من المنافقين والموتورين والحاقدين على الإسلام والأمة، وزرعهم في قلب المجتمع المسلم، ولنا أن نتساءل عن الفائدة من ذلك، وأي غرض نافع تحصل عليه الأمة من تغلغل هؤلاء المنافقين المحصورين بين ظهرانيهم؟!

ومن المهم أن نعلم أيضًا أن حالة المرتدين جهلًا أو مرضًا هي غير حالة أصحاب الأغراض، ولذلك فإنه قد يكون من المناسب ضرورة تهديد أصحاب الأغراض، ولا سيما أصحاب الأغراض الخطيرة، بالعقاب قانونًا لاستخدامهم الدين وسيلةً تآمرية للإضرار بالأمة والمجتمع المسلم؛ ردعًا لهم عن ارتكاب مثل تلك الجرائم وتلك الحماقات، وإلا فلا يلومنَّ من يفعلون ذلك إلا أنفسهم، وليس لهذا بالطبع علاقة بالحرية الدينية والاقتناع العقيدي؛ التي هي بنصِّ القرآن حق لكل إنسان.

من الواضح مما سبق أيضًا أن قضية الإيمان والعقيدة – في شرع الإسلام – يجب أن تبقى دائمًا أَمَرَ قبولٍ واقتناعٍ، على أن يُعالج الفقر والجهل والمرض، ويُضْرَب –

حسب الحال – على أيدي أصحاب التآمر والغرض.

وإذا أوجزنا المقال في أمر ما دُعِيَ « بحد الردة » فمن الواضح أن الأمر على مر التاريخ الإسلامي لا يتعلق في الإسلام بأمر العقيدة وحرية الاقتناع، فهذا باب يحترمه الإسلام ويدعو إليه، ولا يخشاه عقيديًّا، وإنما هي قضية تتعلق – كما سبق أن ذكرنا – بحالات استثنائية من أحوال الناس من جهل وحاجة ومرض وغرضٍ، بل على العكس من ذلك فقد دخلت الشعوب الكثيرة، وما يزال كثير من الناس يدخلون، طواعيةً ورغبة إلى الإسلام. فعلى الدول والمؤسسات الإسلامية التعليمية والدعوية والخيرية بذل الجهود المطلوبة في مجالات التربية والدعوة والتعليم، ورعاية أحوال عامتها، والحفاظ على سلامة عقائد الأمة، وسلامة رؤيتها التي هي – إن صحَّ فهمها القرآني – الجوهر الذي يجب أن تستعيده الأمة كاملًا؛ لأنه هو الرؤية والقوة النفسية التي تولِّد للأمة طاقاتِها وقدراتِها وعطاءَها الحضاري الإعماري الخيِّر.

ومن المهم هنا أن نوضح أن على الأمة أن تحمي شبابها، ليس فقط من الجهل بدينها، بل إن عليها حمايتهم من الحاجة والعوز، وتوفير الإحصان الحلال لهم، حتى لا يستطيع أصحاب الأغراض وأصحاب المتاجرة بالأديان، لأغراض سياسية واستعمارية، ولأغراض التجارات الفاسدة، أن يستغلوا حاجة الفقر والعوز وعدم النضج، وذلك بتقديم العون والأموال للشباب العاطل، أو تقديم الملذات والشهوات للمراهقين والمحرومين الذين لا يطيقون إحصانًا؛ رغبة منهم في إغوائهم واستغلالهم وابتزازهم لأغراضهم وتجاراتهم الفاسدة السياسية أو الإباحية أو الإيديولوجية، في سوق العمالات وتجارة الفساد والأعراض.

إن على دول هذه الشعوب الوقوفَ أمام هذه الفئات والجماعات والمؤسسات والعصابات، ومنعها من الإضرار بأبناء الأمة، وذلك بالعمل على خدمة هذه الفئات تعليميًّا وتربويًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، وعدم تركهم فريسة لهؤلاء الذئاب، أما دعوات الاقتناع والصدق والعقل والحجة والمآل، ومؤسساتها الحوارية المخلصة، فلا خوف على الإسلام من أصحابها، ولا من دعواتهم وبضاعتهم في سوق الدين والعقائد والحجة، بل إن ذلك من أبواب الحوار والتواصل والتراحم والدعوة الإسلامية بالحجة والبيان والبرهان.

الردة عقيدة وقانونًا:

بقي أمر آخر، وهو أمر التفرقة بين حق البالغ العاقل في اختيار عقيدته وبين الوصاية والسلطة النفسية والقانونية الدينية والعقيدية على الآخر والقاصر.

فالإسلام أباح للرجل الزواج من الكتابية؛ لأن سلطته وتأثيره الفطري والديني والقانوني على المرأة الكتابية، لا خوف منه إسلاميًّا على عقيدتها وحريتها الدينية؛ لأن المسلم مأمور باحترام دينها وحريتها العقيدية؛ لأنه يؤمن بأنبيائها وقدسية أصل عقائدها، وأن مبدأ دينها وعقيدتها من حيث كونها رسالة سماوية سالفة لا يتعارض مع دينه وعقيدته [1]، وواجبه يقف عند الدعوة بالحسنى والحوار بالذي هو أحسن.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿ وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: ٤٦]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٥٠]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴾ [الحج: ١٧]، ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا

---

(١) كل ما يأخذه الإسلام على كل الأديان التي أنزلت قبل فجر التاريخ أنها أصابها التحريف، ولا يمكن الجزم بحرفية نصوصها كما جاءت، وأن كل رسالة جاءت إلى قوم بعينهم، وهو ما يقرُّ به الباحثون والدارسون، وجوهر ما يدعو إليه الإسلام الناس جميعًا هو توحيد اللَّه عقيدةً والعمل الصالح في هذه الحياة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٧]، ﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣]، ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ ۖ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ ﴾ [الحديد: ٢٥]، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨]، ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۚ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [غافر: ٧٨]، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

ولذلك أيضًا؛ لم يسمح الإسلام بزواج الكتابي وغير المسلم من المسلمة؛ لأنه بالضرورة لا يؤمن بدينها ولا بقدسية نبيها ولا عقيدتها، ولذلك يخشى عليها فطريًّا ونفسيًّا ودينيًّا وقانونيًّا، في حالات كثيرة، من سلطته عليها وعلى أبنائها؛ لأنه إن كانت له الوصاية القانونية والنفسية على أبنائها، وعلى دينهم وعقيدتهم وتنشئتهم الدينية، فإنه سوف ينشِّئُهم على تكذيب دينها وإنكار قدسية نبيها وعقيدتها وازدرائها.

والإسلام بذلك حرصًا منه على الأمن الاجتماعي، وإزالة أسباب الخلاف والشقاق الذي قد يمزق الأسرة، ويثير الضغائن الطائفية والاجتماعية فإنه يقرر أنَّ من يعلن إسلامه بدءًا كالمولود مسلمًا، أو من يعتنق الإسلام، فإنه مأمون السلطة والوصاية الدينية والفطرية والقانونية على المرأة المسلمة، وعلى مولودهما، ولذلك يجب أن يعلم أنه إذا ارتد عن دين الإسلام ولم يبق مؤمنًا به ولا بقدسيته وقدسية نبيه، فإنه بذلك قد أخلَّ بشروط عقد زواجه بالمرأة المسلمة، وبحقوقه على طفله في شأن العقيدة التي انتمى إليها حين كان أبوه مسلمًا ومؤمنًا بالأديان السماوية كافة، وهو بردَّته يفقد حقه

في الوصاية على ابنه وتنشئته على غير دين الإسلام الذي يُؤْمِن فيه الطفل من حيث المبدأ بكل الأديان السماوية ويحترمها، ويحترم ويقدس أنبياءها وأصل عقائدها، فذلك حق للطفل يجب ألا يحرم منه، وبه يحترم دين أبيه وحقه في عقيدته، ودينَ أمه، وبذلك يبر أباه ويبر أمه.

وبالطبع فإن للطفل إذا بلغ سن الرشد أن يختار الدين الذي يرغب أن ينتمي إليه، أيًّا كان، فذلك حقه في حرية العقيدة الذي كفله الإسلام للجميع.

هذه التفرقة الدينية القانونية مهمة لتحقيق الأمن والاستقرار الديني والاجتماعي والطائفي، واحترام حقوق الجميع لأديانهم ومعتقداتهم وعقودهم والتزاماتهم، وسد الطريق على أصحاب الأمراض والأغراض أن يزرعوا الفتن في ديار المسلمين بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة.

الأقليات والجاليات المسلمة واختلاف الأديان:

يتبقى وضع الأقليات المسلمة في البلاد غير المسلمة، وخاصة في البلاد الغربية التي تتكون من أعداد متزايدة من المهاجرين والمحليين الذين يعتنقون الإسلام.

ووضع المسلمين في هذه البلاد يختلف عن وضعهم في البلاد الإسلامية؛ لأن جمهور شعوب هذه البلاد الغربية، ولأسباب وممارسات سلبية تاريخية، ولما آل إليه حال أديانها من تحريفات جعلتها أقرب إلى الطقوس الأسطورية، لذلك لم يبق لأديانهم – وقد هُمِّشَ وجودها – دور مؤثر في نشاطاتهم ومفهومهم للحياة والوجود، برغم ثروة الكنائس وحرية نشاطاتها.

ولهذا لم يقبل الاتحاد الأوربي في مشروع دستور وحدته الإشارة إلى هذه الأديان وتأثيرها على ثقافتهم، برغم مطالبة بابا الفاتيكان بذلك؛ وذلك لأن الشعوب الأوربية في جملتها لم تبق شعوبًا متدينة، بل أصبحت من اللاأدريين (Agnostics) أي أنهم يدركون بفطرتهم أن هناك قوةً عظمى وراء هذا الكون، ولكنهم – لأسطورية أديانهم وشكليتها – لا يجدون فيها محتوى أو إجابة مقنعة أو ذات معنى، ولذلك فهم ليسوا ملحدين، ولكنهم في ذات الوقت ليسوا متدينين أيضًا، بل هم قد تركوا أمر الدين جانبًا، فأصبحوا لا يدركون ولا يعلمون عما وراء الحياة، ولا عن معنى الحياة،

إلا ما هو آنيٌّ مادي ملموس؛ أي أنهم فيما يخص معنى الدين، وما يتعلق به من الغيب وما وراء الحياة وغايات خلقها ومصيرها، لا يدركون ولا يأبهون، وليس لهم وسيلة مقبولة ومقنعة للعلم بذلك، فهم « لا أدريون » (Agnostics)، وشمال أمريكا ومدنه وتجمعاته السكانية الكبرى في الشرق أو الغرب لا يختلف – في الحقيقة – موقفُ جمهورها في واقع حياتهم ومزاولاتهم واهتماماتهم عن موقف أولئك كثيرًا في شأن علاقتهم بالدين.

وهذا الموقف اللامبالي من قضية الدين، وموقف الفرد منه، له آثار وأبعاد مهمة في علاقة الإنسان المسلم بغير المسلم في تلك البلاد، والتي يُقبِل كثير من أبنائها على اعتناق الإسلام، ولا سيما النساء.

والسؤال المثار في تلك البلدان: ما هو موقف المرأة التي تسلم وزوجها – إما لجهل أو عدم اهتمام – يبقى على حاله لم يسلم؟ هل تطلب الفراق والطلاق، خاصة لو كان قد تقدم بها السن ولها أطفال سيكون نصيبها ونصيبهم – حينذاك – المعاناة وانفراط عقد الأسرة والحرمان من حقوق الزوجية ورعاية الأبوة؟

والسؤال يثور هنا في حال هذه المجتمعات غير الإسلامية؛ لأن جل الناس غير المسلمين كما أسلفنا لا يعيرون دينهم أهمية في حياتهم، ولا يهمهم أو يقلقهم بشكل جدي أن تعتنق الزوجة أو الأبناء أي دين يشاؤون.

وفي مثل هذه الحالات نجد أن المرأة في كثير من الحالات لا تخشى سلطة زوجها النفسية عليها أو على أبنائها، ولا تخشى أن يقصِّر الأب فى رعايته لأبنائه، أو أن يأبى على المرأة إسلامها، أو تنشئة المرأة لأبنائها على الإسلام، والفرق هنا بين المرأة والرجل أن من يعتنق الإسلام من أبناء تلك البلاد، هو على غير حال جُلِّ الآخرين من حوله، فهو – وهو المرأة المسلمة في هذه الحالة – يأبه بأمر دينه الإسلام والتزامه به، وذلك لاختلاف الإسلام وعلاقته بحياة الإنسان الذي يعتنقه.

فما هو المطلوب في مثل هذه الحالات؟ والمرأة تتساءل عن مصيرها ومصير أطفالها، وعن الضرر الذي يعود عليها وعلى أطفالها لو طلبت الفراق من زوجها، الذي يحسن العشرة، ولا تخشى على نفسها أو أطفالها أو إسلامها منه، والذي تأمل مع مضي الوقت أن يهتدي – مثل كثير من الأزواج – إلى الإسلام، وهو أمر مشاهد

في كثير من الحالات في تلك البلاد؛ لأنه بسبب حسن المعاملة وقوة الروابط الأسرية الإسلامية نجد الأزواج والآباء بتأثير زوجاتهم وأبنائهم يهتدون إلى الإسلام.

وهنا نلاحظ أن الأضرار التي يتوخى الإسلام حماية المرأة والطفل منها لا ترد في هذه الأحوال، ولذلك فهل يكون الأولى من باب قصد تحقيق المصالح ودفع الضرر، ألا يصبح التفريق أو طلب الفراق لازمًا لأنه لا يحقق مصلحةً ظاهرة، بل قد ينتج أضرارًا فادحة؟ (١).

---

(١) لعل من المناسب أن نشير في هذا السياق إلى تنامي التدهور التربوي وحس المسؤولية بسبب تقصير الوالدين التربوي نحو أبنائهم وانشغالهم بقضايا الكسب المادي والاستهلاكيات، وبسبب الهجمة الغربية على ما تبقى من حصون أخلاقيات الأمة وتماسكها الاجتماعي وهو قضية الأسرة والمرأة وأخلاقيات الأسرة وأمومة المرأة، وذلك بتفشي ظاهرة الطلاق إلى نسب وحالات غير مسبوقة في المجتمعات الإسلامية.

ولا نريد أن نطيل في بحث قضية الأسرة والوالدية وقضية المرأة المسلمة فقد تعرضنا لذلك في كتابنا: « أزمة الإرادة والوجدان المسلم » وسوف نفرد لذلك إن شاء اللَّه كتابًا خاصًّا عن قضية الأسرة والوالدية، ولكن ما يهمنا هنا هو الإشارة السريعة التي بحاجة إلى اتخاذ موقف شرعي وقانوني يعوق ويحد من التدهور الأسري ونزق كثير من الشباب في إيقاع الطلاق دون روية ولا تبصر بالعواقب خاصة ما يخص الأطفال والمرأة.

والمطلوب أن تنظر المجامع الشرعية في تقييد وقوع الطلاق فقط حينما يتم أمام قاضي الأنكحة ويوثق لديه ويعلن للزوجة أو ولي أمرها.

وهـذا الإجـراء يـوفـر أولًا الروية وحضور النية والعزم العمد على وقوع الطلاق، وهذا الإجراء وهذه الفترة تسمح بالتفكير المتأني والمشاورة وتدخل الأطراف، كما تعطي قاضي الأنكحة الحق بالنصح والسعي بالصلح.

وهذا الإجراء أيضًا يحدد حقوق الزوجة والطفل ويوثق مواقيتها، كما أنه لا يسمح بإعضال المرأة حين ينطق الرجل بكلمة الطلاق أمامها ثم يتفلت أو ينكر أمر ما نطق به، فتقع المرأة في الحرج والقهر ما لا يتورع عنه بعض الرجال.

وهذا الأمر لا جديد فيه، فكلمة الطلاق ليس لها قدسية في ذاتها فتحديدها بعينها يقصد منه جدية العزم على الفراق.

كما أن الخليفة الراشد إدراكًا منه للغاية من هذه الكلمات وحمل الأصحاب على عدم التهاون في الأمر – تشدد في الأمر تأديبًا وضبطًا لتصرف الأصحاب. فالقرآن الكريم واضح في أن الطلاق ثلاث مرات ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

فلما تجرأ البعض بالتلفظ بالثلاث في مرة واحدة قال عمر ﷺ: « إنكم تستعجلون أمرًا وإني موقعه بكم ». وبالطبع كان ما توقعه عمر في انضباط الأصحاب.

وحين تهاون الناس وجهلوا كثيرًا من أمر دينهم وأصبح لفظ الطلاق يسيرًا على ألسنتهم في ممارسة السلطة على الزوجات بالتهديد بالطلاق والحلف به للحصول على أمر أو منعه، وجدنا شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية يخرج على الإجماع ويفتي بوقوع لفظ الثلاث واحدة، وليفتي العلماء إن كان لفظ الطلاق =

لقد تعددت الآراء في هذا الأمر، ولكن من الواضح هنا أن ما يواجهه المسلمون وهم أقليات، وخاصة في الغرب، يختلف عما يواجهونه في البلاد الإسلامية، ويحتاج إلى أخذ كل حال بما يناسبها لتحقق مقاصد الشريعة ومصالح المسلمين، وفي ذلك – كما يبدو – مراعاة ظروف المسلمين في تلك البلدان؛ وهذا قد يوجب التعامل مع حالاتهم وفق ظروفهم وأحوالهم ومفاهيمهم وأعرافهم؟

فإذا أمنت المرأة عدم القهر والقسر في الدين على نفسها وولدها فلا يبدو أن طلبَ الفراق وهدمَ الأسرة، ويُتْم الأبناء، يفيدها، وإلا فإن عليها – حفظًا لدينها ودين أبنائها – طلب الفراق وطلب الوصاية على الأبناء؛ حمايةً لدينها ودين أطفالها وحقها في حرية الدين والعقيدة، ولأن ذلك يفيد الأبناء وعلاقتهم بأبويهم جميعًا.

ومن المهم هنا تأكيد أن هذه الحال في تلك البلاد يختلف عن الحال في بلاد الإسلام؛ لأن ارتداد مَنْ يرتد عن الإسلام في ديار الإسلام فإن ارتداده يعبر بالضرورة عن موقف عقيدي ونفسي؛ لأنه لا يعقل معه أن المرتد عن الإسلام قصدًا لا يأبه بأمر الدين، ولذلك فإن ارتداده عن الإسلام إلى دين ينكر قداسة دين الأم المسلمة ويكذب نبيه على ما سبق أن ذكرنا في بداية هذا الحديث وفصلناه، يجعل أمر الزوجة المسلمة وأطفالها يختلف عن حال مثيلتها فى بلاد الغرب.

ومن المهم التذكير أن الوصاية: وهنا المعنى هو: الوصاية الدينية بالدرجة الأولى، وكل وصاية على الطفل أيًّا كان – إنما تكون لمصلحة الطفل قبل أي شيء آخر، وأفضل علاقة للطفل بوالديه، وليس بأحد والديه فقط، هو التنشئة على الإسلام، فذلك أمر في مصلحة الطفل؛ لأن فيه احترامًا لكلا الأبوين، وهو أمر يجب توعية الوالدين به وبآثاره الخطيرة على نفسية الطفل، فلا يضطر إلى ازدراء أحد والديه بازدراء دينه، بل يشجع

= معلق بأمر أو آخر فهو بمثابة الحلف ومن يفعله آثم وعليه كفارة اليمين ولا يقع طلاقًا، بل ذهب بعضهم إلى أن الحمقى والجهلاء الذين ينطقون اللفظ جهلًا وسفهًا ولا يقصدون الطلاق، فينظر في ظرف النطق وقصده حتى لا يتيتم الأطفال دون قصد أو جناية.

وعلاج كل هذا يعود إلى التربية والتعليم والوعي وهي أمور لا يقف ضررها على هذا الأمر ولكن على ما نشاهد في أمور كثيرة لا تقل أهمية ولا أثرًا عن هدم الأسرة.

لذلك فإن الأمل أن يقوم علماء الأمة للنظر في ضوء مقاصد الشريعة ونصوصها وواقع الأمة وعواقب أحوالها بالنظر في قضايا الأسرة بما يحميها ويصون كيانها ويدفع الأخطار عنها.

على احترامهما واحترام دين والده كما يأمره الإسلام، ويبرهما جميعًا.

﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [العنكبوت: ٨]، ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [لقمان: ١٥]، ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ ۚ ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤]، ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [فصلت: ٣٣].

إن عدم الخلط بين أبعاد العلاقات العقيدية والقانونية، وإدراك العلل بما يحقق المقاصد، ومنها حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العرض وجلب المصالح ودرء المفاسد ودفع الضرر واختيار أهون الضررين فرديًّا وجماعيًّا، بما يحقق أمن الفرد والمجتمع وطمأنينتهم، ويمنع عنهم العنت والفتن والصراعات الدينية والطائفية، كلها أمور يجب فهمها ومراعاتها من قبل شورى المجتمع وأولياء الأمر فيه وعلمائه، فلا تتحول الأمور إلى إملاءات وفتاوى فطيرة لم ينضجها العلم والبحث والدرس ومعرفة أحوال الناس لينطبق على بعض من لا يحسن تقدير الأمور بنظرة نافذة شمولية ما تقول به الأمثال والحكم الشعبية الدارجة في قولهم (جِلْد « مو » (ليس) جِلْدك جره على الشوك) و « اللي

(الذي) يأكل الضرب مو زي اللي (ليس مثل الذي) يَعُدُّه ».

ولعل في قصة خوجه نصر الدين المعروف باسم الحكيم جحا – حين أراد أن يعلم درسًا لجاره الذي لا يرى إلا مصلحة نفسه من دون أن يأبه لمصالح الآخرين – درسًا لمن يَعْتَبِر في هذا المقام، فقد ذهب جحا إلى مجلس جاره وقال له: لقد بال السنَّور على جدار داري فما الحكم يا سيدي؟ فقال الجار: عليك أن تهدمه وتبنيه سبع مرات، فصمت جحا برهة ثم قال للجار: ولكنه الجدار الذي بين داري ودارك يا سيدي، فأُخِذ الجار برهةً بما سمع، ونظر إلى جحا ثم قال: يا جحا قليلٌ من الماء يكفيه. ولا نعلم حتى اليوم إن كان الجار قد تعلم الدرس الذي أراد الحكيم جحا أن يعلمه إياه أم لا.

وعلى أي حال فإن ما سبق بشأن الأقليات هو رأي لنظر قادة الأقليات والجاليات المسلمة وشوراها ولجان فتاواها الشرعية؛ للأخذ بما يرون فيه حفظ الدين وتحقيق مصالح المسلمين وبلادهم ودعوتهم.

قانون الأمن لا قانون الترهيب والفزع:

إن موقف الإسلام من عقوبات الجرائم في كل الحالات يؤكد أن للمجتمع الحق في أن يحدّد العقوبات المناسبة لقمع الجريمة، بحسب الحاجة والظروف الزمانية المكانية، وفق التوجهات الإسلامية التي لا تسمح بتعدي سقف الحدود التي حددها القرآن الكريم.

وبهذا الفهم الإسلامي الشمولي السمح لقانون العقوبات الإسلامي الذي يحقق المقاصد، ومع مراعاة مختلف أوجه الأداء الاجتماعي السليم في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فإن ذلك لا يدع مجالًا للفزع الاجتماعي من النصوص المتعلقة بسقوف « الحدود الشرعية » القرآنية؛ لأن أمر تحديد العقوبات الفعلية في كلّ حالةٍ بعينها متروك لأمر شورى المجتمع (الأمة)، وفق رؤية الأمة (المجتمع) واقتناعه، وضمن سقوف الحدود، وبما لا يتعداها. وبيد شورى المجتمع تحديد ما يحقق القصد الأساس، وهو مكافحة الجريمة، وتوفير أداة الردع الاجتماعي لمن تُسوِّل له نفسه العدوان والاستهانة بشيء من الكرامات أو الحقوق والدماء، وحتى يتم تحقيق الأمن الاجتماعي، في كل حالة بما يناسبها من العقوبة أو حتى العفو، على أن يكون « الحدُّ » الأعلى للعقوبة هو الحد المنصوص عليه في

القرآن الكريم، والذي يجب ألا تتعداه العقوبة، ويمكن معه التسامح إلى حدِّ العفو وإسقاط العقاب ما لم يكن في ذلك تفريط في الحقوق وفي أمن المجتمع ضمن الظروف الزمانية والمكانية التي يعيشها المجتمع.

ولو نظرنا إلى المجتمعات المعاصرة، على الرغم مما تعانيه هذه المجتمعات من كثير من صور التفريط والانحراف، لوجدنا أن بعض ما لديهم من التشريعات، يعبر في الحقيقة عن علمٍ وحكمةٍ وخبرة ونضجٍ، بما يتفق في الحقيقة مع منهج الشريعة والوحي، فيما لو أحسنَّا فهمَهُ، ومن ذلك أننا نجد تشريعات بعض هذه المجتمعات في مكافحة الجريمة في تغيُّرٍ مستمرٍ حسب مقتضى الحال، بما يحقق ضمن ظروفهم وممارساتهم الاجتماعية الإيجابية والسلبية أكبر قدر ممكن من أمنِ المجتمع، فتارةً يلغون عقوبة الإعدام بالكلية، وتارةً يعودون إليها حين يرى مشرِّعو هذه المجتمعات ضرورة ذلك لتحقيق أمن المجتمع ومكافحة الجريمة، ضمن رؤية مجتمعاتهم ومفاهيمهم وقيمهم، بل إنه في البلد الواحد قد تُشرَع عقوبة الإعدام لجريمة من الجرائم في جزء معينٍ من البلد وتحرَّم تلك العقوبة في جزء آخر، وهكذا أمر بقية العقوبات تشديدًا وتخفيفًا، حسب الحاجة والضرورة لتحقيق الأمن الاجتماعي للمواطنين ما أمكن، وبأنجع الوسائل.

إن العلمية والشمولية والانتظام وإدراك المقاصد الشرعية أمرٌ ضروري لمفكري الأمة وعلمائها وشوراها؛ لإعادة النظر في كثير من الأمور التي يخطئ الفكر الإسلامي المعاصر – وليس الوحي والشريعة المنزلة – في كثير من حالاتها؛ وهو ما كانت له – في الماضي وما تزال – نتائج سلبية غير مقصودة، جعلت من الممكن أن يتمَّ استغلالها في تشويه صورة شريعة الإسلام، كما سمحت باسم « القداسة » أن يتم استغلال هذه الأخطاء والنظر الجزئي في ترويع الناس، خاصةً من قِبَلِ رجال الحكم والسلطة؛ لإذلالهم وسحق إرادتهم والاستبداد بمقدراتهم، وما يتبع ذلك من صنوف القهر والاستبداد والفساد في مجتمع الإنسان المسلم، وتكوين نفسية العبد الفزعة السلبية، على ما نشاهده من حال الأمة وحال الإنسان المسلم المعاصر، إلا ما رحم ربك.

ولعل ما يؤيد هذا ما رأينا لدى عدد من الأنظمة العسكرية الفاسدة في هذا العصر، كما حدث في السودان والعراق، حين تفلس وتستهلك كل الوسائل والإيديولوجيات

المتاحة لها مثل « القومية » و « الليبرالية » و « الاشتراكية » نجدها تلجأ – في سبيل ترويج أنظمتها الفاسدة، واستمرار سلطتها، وتبرير استبدادها، وتضليل شعوبها وقهرها – إلى إعلان تبني أحكام الشريعة الإسلامية، ليس هداية وانتصارًا منها للشريعة، وإنما بقصد الحصول على مشروعية إرهاب عامة الناس، وتخويفهم، وقهر إرادتهم، باسم القداسة والدين، وذلك من خلال توخي اللجوء إلى استخدام أقسى العقوبات الشرعية، والمبالغ فيها، وتطبيقها حقًّا وباطلًا، وخاصةً على الضعفاء، وملاحقة عامة الناس بها، صباح مساء، باسم الحدود والعقوبات الشرعية، وما يزيد الأمر فداحةً ومأساويةً أن هذه الأنظمة – على الرغم من حرصها على تطبيق أشد العقوبات في أقسى صورها على العامة – فإنها تهمل وتتجاهل كلَّ ما عدا ذلك من تعاليم الشريعة، ومقاصدها، وشرائعها الإصلاحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والتربوية في إقامة العدل والإعمار، ومقاومة الاستبداد والفساد.

لذلك؛ يجب على الجميع، بكلِّ الجدية والعلمية المنهجية الدينية والاجتماعية، إعادة النظر في كثير من الأمور التي انتهت بالأمة الإسلامية إلى ما هي عليه اليوم من ذلة وضعف وخسف وتهميش، ولقطع الطريق على كل ما يؤدي إلى تجهيل الشعوب وقهرها وإذلالها وتجويعها، والاستبداد بشؤونها، وسوء استخدام مقدساتها ومقدراتها لمصلحة القلة المتحكمة ومفاسدها، واحتكار السلطة والثروة، وإهدار الطاقات، وازدراء الكفاءات، والقضاء على طاقات النماء والتقدم والإبداع في الأمة.

وليس صحيحًا كذلك أن طلب الحدِّ الأدنى من العقوبات الفعَّالةِ الكافية لردع الجريمة هو تفريطٌ في تحكيم الشريعة والتزام مقاصدها وحدودها، كما أنه ليس صحيحًا أن ذلك قد يؤدي أيضًا إلى التفريط في عبادات « الذكر » والتهاون فيها؛ على اعتبار فروض الذكر أنها الحد الأعلى أيضًا، ذلك أن فروض عبادات « الذكر »، على العكس من عقوبات الجرائم، إنما فُرض فيها « الحَدُّ الأدنى » من واجبات التواصل مع اللَّه ﷻ، وإن أيَّة زيادة وراء ذلك إنما تعود إلى حاجة كلِّ فردٍ في تواصله مع اللَّه، وفي ذلك يحضُّ الإسلامُ الإنسانَ على طلب المزيد منها طواعيةً، حسب حاله وحاجة قلبه، ومن هذه الزيادات التي يحضُّ عليها الإسلام سنن الصلوات والتهجد والتراويح والاعتكاف، وصيام ستة أيام من شوال، والتاسع

والعاشر من شهر اللَّه المحرم، وصيام يومي الإثنين والخميس من كلِّ أسبوع، وسواها من سنن التطوع؛ التي يأتي منها كلُّ فردٍ بقدر حاجته وطاقته.

وهكذا؛ فإن طلبَ الحَدِّ الأدنى المناسب في العقوبات - إذا كان ذلك كافيًا لتحقيق الإصلاح وكبح جماح الجريمة - فإنه لا يتعارض مع فرض « الحد الأدنى » الضروري من فروض عبادات « الذكر » التي يجب أن يلتزمها كل فردٍ مسلمٍ في تواصله مع اللَّه، وإتيان المزيد منها يكون حسب قدرته وحاجته النفسية.

وهكذا؛ فإن النصَّ على « الحدِّ الأعلى » للعقوبات، هو المقابل للنصِّ على « الحدِّ الأدنى » لفرائض الذكر؛ لأن الحدَّين على الرغم من تقابلهما، هما حالتان تمثلان وجهين لمفهومٍ واحدٍ، وغايةٍ واحدةٍ؛ لأن القصدَ من العقوبات ليس التعذيب والانتقام، والترهيب والاستبداد، ولكن القصد منها هو مكافحة الجريمة ومنعها، وأية عقوبةٍ تحقق ذلك تكفي، أما القصدُ من الذكر « العبادات » فهو ذكر اللَّه، والتواصل معه، واستلهام هدايته وتوفيقه، ولذلك كان التكليف في فرائض « الذكر » بالحدِّ الأدنى منها، وحضّ كل إنسانٍ على الزيادة من التطوع في « الذكر » بقدر حاجة النفس؛ بما يهذِّبها ويهديها إلى الخير، ويردعها عن الظلم والعدوان وارتكاب الذنوب والفواحش والآثام.

يقول اللَّه ﷻ في كتابه العزيز: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ۝٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ۝٤٢ هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا ﴾ [الأحزاب: ٤١ - ٤٣]، وقال سبحانه: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقال عزَّ شأنه في سورة الماعون: ﴿ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴾؛ أي: إنه كاذبٌ في دعواه، وفي انتمائه ﴿ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ﴾؛ (لأن عمله وسلوكه لا يصدِّق دعواه ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾؛ المواظبين على صلاتهم ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن ﴾؛ معنى ﴿ صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ﴾؛ غافلون ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ ﴾؛ بالمواظبة على صلاتهم ﴿ وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ ﴾؛ عن المحتاج [الماعون: ١ - ٧] (أي: إن عملهم وسلوكهم لا يعبر عن معنى دعوى إيمانهم

ولا أداء صلاتهم، فإيمانهم كذب وصلاتهم في الحقيقة مظهر ورياء).

وفي هذا السياق ما أروع ما يروى عن أبي هريرة ﷺ، عن رسول اللَّه ﷺ، أنه قال: « **كم من صائمٍ ليس له من صيامِهِ إلا الجوعُ، وكم من قائمٍ ليس له من قيامِهِ إلا السهرُ** » (١).

إذا أدركنا طبيعة نظام العقوبات على الوجه الذي سلف، والذي يتكامل فيه فهم الطبائع مع فهم هداية الوحي، أدركنا دور العقيدة والثقافة والضمير، ودور التربية، في توجيه سلوك الفرد لتحقيق مقاصد الشريعة العليا، فعند ذلك يصبح نظام العقوبات الإسلامي – كما أسلفنا – نظامًا حيًّا متطورًا متكاملًا، ومصدرًا للإحساس بالأمن والطمأنينة، على عكس ما يسببه العرض الجامد الناقص لهذا النظام، ذلك العرض الجزئي الذي يرسم صورةً تبدو مرعبةً مشوهةً يقدمها للأسف كثيرٌ من المخلصين، بسبب غلبة منهج المتابعة والتقليد، ولغياب المنهجية العلمية الكونية والاجتماعية، كما يردد هذه الرؤية الجزئية الناقصة، ويعرض بها، ويروّج لها في ذات الوقت بعضُ أصحاب الأغراض تعبيرًا عن حقدٍ وغايات هدامة؛ وهذا يؤدي إلى تشويه صورة الإسلام لدى الشعوب الأخرى، كما يؤدي إلى إشاعة الخوف والرهبة وانعدام الإحساس بالأمن، بشأن تطبيق أحكام الشريعة، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، عند أبناء الأمة، كما أن ذلك يهزّ ما في نفوس الكثيرين منهم، ولو في سريرة نفوسهم، ويزعزع الثقةَ بسمو دينهم وشريعتهم، ويوهن إرادة التزامها في واقع حياتهم.

ضرورة إصلاح التعليم ومناهج المعرفة الإسلامية المعاصرة:

هذه الخواطر كما يرى القارئ الكريم، وهذا الفهم لنظام العقوبات الإسلامي، لم يكونا وليدَيْ تأمُّلٍ نظريٍّ مجرَّدٍ في النصوص، ولكنّهما جاءا نتيجة تمعّنٍ في الطبائع الاجتماعية والنفسية، من خلال الاستجابة – في سكن الطلبة – لحاجات اجتماعية ونفسية بعينها، فأدى ذلك التمعُّن العلمي الاجتماعي إلى فهمٍ نرى أنه أوفى وأشمل بشأن نصوص الشريعة وأهدافها ودلالاتها في قضية نظام العقوبات الإسلامي ودلالاته النفسية والاجتماعية؛ بما يحقق إشاعة الأمن والطمأنينة بين الناس، ويمكّن

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده – تتمة مسند أبي هريرة – الحديث رقم (٩٣٩٢).

لالتزام الشريعة في حياتهم.

وبغضّ النظر عن مدى دقَّةِ النتائج التي توصل إليها هذا التمعُّن والنظر والدراسة والتحليل، ومدى الاتفاق والاختلاف في دقَّةِ التفاصيل، فإن المهم أن هذا التمعُّن مثَّل تجربةً علميةً اجتماعيةً حيّةً جَسَّدَتْ ما يمكن أن يحققه التكامل بين هداية الوحي الإسلامي، والإدراك العقلي العلمي المنهجي المنضبط لفطرة الطبائع البشرية والسنن الكونية في الخلق، ومعرفة الواقع وظروفه ومتطلّباته، أي أن المنهج الإسلامي العقلي العلمي المنضبط في المعرفة؛ الذي يتضمن المناهج العلمية المختلفة، ومنها المنهج التجريبي، وليس المنهج العقلي الصوري النظري الأسطوري الموروث عن الحضارة الإغريقية البائدة؛ الذي سيطر – للأسف – على العقل المسلم تاريخيًّا، وأدى إلى قضايا ومعارك وهمية صرفت العقل المسلم عن قضيته الحياتية الاستخلافية؛ هو المنهج الذي يوحد معارف الوحي وعلوم سنن الفطرة والواقع الاجتماعي لتكون مصدرًا للمعرفة الإسلامية، ويجعل النظر العقلي العلمي العملي وسيلة الشق الآخر للمعرفة الإسلامية، وبهذا تنشأ العلوم الاجتماعية والإنسانية الإسلامية؛ التي تجعل الفطرة والإنسان موضعَ درسها وبحثها ونظرها، ويمكن بذلك حسن فهم خطاب الوحي وهدايته للفطرة الإنسانية، ويكون العقلُ والبحثُ والنظرُ والدرسُ العقلي – بكل وسائله – وسيلتَها وأداتَها.

أي إن الوحي والفطرة الإنسانية والسنن الكونية والواقع هي مصادر المعرفة الإسلامية؛ حيث الوحي تعبير عن الفطرة الإنسانية، وتوعية بشأنها، وهداية لها، وتمكين لحمل أمانة مسؤوليتها في الاستخلاف، والذي هو في أصل فطرتها، وليس أعباء ولا تكاليف لا وجود لها في أصل فطرتها، ويكون العقل السليم وبدهياته هو أداة منهج النظر والبحث والدرس في فهم الوحي ومعرفة الفطرة والسنن والواقع.

وعلى أي حال فإن أهم نتيجة لهذا النظر والتأمل العلمي الاجتماعي أنه مع التزامه أحكام الشريعة ومقاصدها، قدَّم منهجًا في دراسة مقاصد نظام العقوبات في الإسلام وفهمه، وحسن أسلوب عرضه، نظن أن الأمة في هذا الوقت، في أشد الحاجة إلى مثله؛ لأن من شأن ذلك تعزيز الثقة بالشريعة، وتأليف قلوب الناس حولها، وشحذ هممهم في التزامها، ودفع مشاعر الخوف والرهبة عنهم منها؛ لأن تلك المشاعر

السلبية إذا سيطرت على النفوس، كما هو ملموس في حال الأمة، شلَّتها وقضت على مكامن القوة والفعل والإرادة فيها.

إنّ الأمل أن نلتزم – وأن ننمي إسلاميًّا – منهجًا عقليًّا علميًّا شموليًّا متكاملًا يجمع بين هداية الوحي، والفهم والدرس العلمي لطبيعة الفطرة والسنن، وواقع حال المجتمع موضع البحث والدرس زمانًا ومكانًا، وما يواجهه من إشكالات وتحديات، وما يتمتع به من طاقات وإمكانات (وحدة المعرفة الإسلامية)؛ لأن هذا المنهج هو المنهج الذي يوحد علميًّا مصادر المعرفة الإسلامية في الوحي والفطرة، ويفعِّلُ بالمنهج العقلي العلمي مفهوم الاستخلاف.

وهذا المنهج هو المنهج الذي سعت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا للأخذ به تدريجيًّا في تطوير مناهجها وبرامجها (التخصص المزدوج) الذي نرجو أن يستمر تطويره وتنميته بالبحث والتراكم العلمي؛ ليفضي إلى توليد معرفة إسلاميةٍ حقَّة، وبناء علوم اجتماعية إنسانية إسلامية حقيقية، والتي برهنت طلائعها أنها قادرة على تكوين كوادر قيادية ناجحة للأمة، تتمتع بعقليات علميةٍ إبداعية منهجية، وتتميّز بالتكامل والمعرفة والشمولية والانضباط؛ بحيث تجمع بين هداية الوحي وطبائع الفطرة، ومعرفة تأثير الواقع، على أساسٍ من المعرفة العلمية العقلية والعملية والتجريبية؛ التي لا بد منها لبناء العلوم عامة والعلوم الاجتماعية الإسلامية على وجه الخصوص، والتي تستلهم هداية الوحي، وتكشف منهجيًّا وعلميًّا غاياته وحكمته ومقاصده، فتكون بذلك مصدرًا فعَّالًا لترشيد مسيرة الأمة، ولتجديد طاقتها، واستعادة مكانتها، والمشاركة الإيجابية الرائدة اللائقة بها في مسيرة الحضارة الإنسانية، وهدايتها واستنقاذها من متاهات دروب الخرافة الكهنوتية ومخالب العدمية المادية.

درس في المنهجية:

والخلاصة أن التأملات السابقة توضِّح لنا كيف أن الدراسة العلمية النفسية الاجتماعية بشأن سكن الطلاب أمكن أن تلقي ضوءًا على قضيةٍ مهمةٍ من قضايا الشريعة، وأن توضح دلالتها والغاية منها، فلا تبقى وكأنها قضية تحكمية اعتباطية، فأصبحت بذلك قواعد ذات معنى ودلالة في طبائع النفوس البشرية، وفي أسس التنظيم الاجتماعي.

كما أن الكاتب يرجو – بغض النظر عما يمكن أن يكون قد وقع فيه من أخطاء وقصور في معالجة هذه الدراسة – أن يلتزم الدارسون والباحثون ما أمكن المنهج العلمي الإسلامي، وأن يمارس، وأن ينمَّى، وأن يعمَّم فعلًا، في دراسة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمعات المسلمة؛ لتفعيل حقيقة فطرة الاستخلاف البشري، وإعادة بناء الأمة واستعادة قدرتها وإرادتها الإعمارية الاستخلافية، وأن يعاد النظر في العروض المعاصرة للثوابت الإسلامية كافةً، ولخطاباتها؛ لتفعيلها وإحسان فهمها في ضوء المنهجية الإسلامية العلمية الشمولية المنضبطة المتكاملة؛ التي تجمع – إلى جانب سلامة فهم نصوص الشريعة – الدراسةَ العلميةَ للفطرة، بكل ما يسمح به سقف المعرفة، وفي ضوء الواقع المعاصر وإمكاناته وتحدياته؛ حتى يكون الإسلامُ، وتكون الشريعةُ وثوابتها من جديدٍ – بقدر ما يتطلع إليه الإنسان ويعيه ويطيقه – نبراسَ الهدايةِ المثاليةِ العمليةِ الحقيقيةِ للأمة وللإنسانية، وحتى تزدهر الحضارة الإنسانية الاستخلافية الإعمارية الخيِّرة في عالم الإنسان من جديدٍ [(١)].

---

(١) من المفيد توضيح علاقة سقف المعرفة السننية بفهم الوحي ووعي توجيهاته، والاقتناع بهما، فالغاية من الوحي كما نعلم هو ترشيد سعي الإنسان في هذه الحياة، وإمداده بالكليات في أصل وجوده، ومعنى وجوده وغاية وجوده ومآل وجوده، فكان من وجوه إعجاز القرآن الكريم، والدليل على أنه وحي من اللَّه الخالق أننا نجد القرآن الكريم في التعبير والوصف للخلق والظواهر الكونية يعبر بألفاظ تعطي الأثر النفسي والإرشادي، بغض النظر عن السقف المعرفي للإنسان في أي وقت من الأوقات، ويحتويه ولا يتعارض معه.

ومن ذلك قضية شكل الأرض، فقد عبر عنه القرآن الكريم بـ « سطح » ﴿ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [الغاشية: ٢٠]، وبـ « بسط » ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ [نوح: ١٩]، وبـ « مد » ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ﴾ [الرعد: ٣]، ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾ [الحجر: ١٩]، وبـ « دحا » ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ۝ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٣٠، ٣١].

وفي كل هذه الآيات السابقة فإن المقصود من وصف الأرض بهذه الأوصاف هو إبداع خلق اللَّه وعظمته، بغض النظر كيف يفهم الإنسان، وكيف يدرك شكل الأرض، وقبل أن يدرك الإنسان ويعلم أن الأرض كوكب مثل بقية كواكب الكون، شكلها الكلي مكور، وأن التسطيح والمد والدحو أيضًا من الناحية الجزئية للناظر صحيح ولا يتعارض مع التكوير الكلي، وأنه في كلتا الحالتين حقق غاية القرآن والوحي في إدراك إبداع اللَّه وعظمته في خلقه، كان ذلك من إعجاز القرآن؛ لأن اللَّه ﷻ هو الذي خلق الأرض فكان التعبير دقيقًا معجزًا، على كل حالات إدراك الإنسان المعرفي وتطوره، ولو تعارض الإدراك المعرفي اللاحق لكان ذلك مدعاة للشك والظنون.

فإذا أضاف القرآن الكريم إلى ذلك وصف التكوير، ولكن إلى الليل والنهار، فلم يفرض على الإنسان في =

إن الإشكالية ليست بالدرجة الأولى في (ما هو الثابت؟ وما هو المتغير؟) فقط، بل إن الأهم في الأمر، كيف يُفهَم ويُقَدَّم ما هو ثابتٌ، وكيف تُخاطب به الأمة، وكيف تُحقَّقُ به الفطرةُ الإنسانيةُ ورسالةُ الأمةِ، في قيادتها وفي ريادتها وهدايتها لموكب الحضارة والإعمار الإنساني الخيِّر؟

إن الأهمية الكبرى لهذه التجربة عند الكاتب، والتي بدت بشائر ثمارها الطيبة في نوعية خريجي تلك الجامعة وإنجازاتهم، تكمن في أنها تمثل تجربةً حيةً عمليةً ناجحةً، أعادت صياغة برامج الدراسة الجامعية، وجسَّدتْ فوائد « المنهجية العلمية الإسلامية الشمولية » وفاعلية تلك المنهجية بمفهوم التخصص المزدوج، خاصة في العلوم الإسلامية والاجتماعية والإنسانية؛ حيث الدراسات الإسلامية الجوهرية والموضوعية هي إما تخصص رئيس أو تخصص ثانوي، يمكن بعد عام واحد تحويل التخصص الثانوي (إسلاميات أو اجتماعيات وإنسانيات) إلى تخصص ثانٍ رئيس،

= العصور السابقة إدراك ما كان من الصعب علميًّا عليه إدراكه، لظنوا الظنون، ولكن ذلك الوصف سيكون في عصور لاحقة دليلًا ساطعًا على علم اللَّه وإعجاز القرآن، يقول اللَّه ﷻ: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ يُكَوِّرُ ٱلَّيۡلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيۡلِۖ ﴾ [الزمر: ٥]، وتكوير الليل والنهار فُهِمَ في العصور السابقة على أنه تتابع الليل والنهار، وبعد أن علم كروية الأرض عُرِفَ المعنى الدقيق لتكوير الليل والنهار، ثم يصف القرآن الكريم كوكب الشمس بأنه كرة ﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴾ [التكوير: ١]، أدركنا اليوم أن التكوير في حالة الشمس هو من باب قياس الغائب (وهو شكل الأرض) على الشاهد (وهو شكل الشمس)، وهي معالم ودلالات ودقة في التعبير لا تصدر إلا عن الخالق الخبير، فإذا قرأنا اليوم قول اللَّه ﷻ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا ﴾ [يونس: ٢٤]، علمنا أن أمر اللَّه حين يأتي لا بد أن يأتي ليلًا ونهارًا في وقت واحد؛ لأن الأرض كوكب مثل كروية بقية الكواكب برغم حرف (أو) وأنه ما ضرَّ مَنْ سلف في فهم القرآن الكريم أنهم ظنوا أن أمر اللَّه سيأتي إما ليلًا أو نهارًا لإدراك غرض الآية في الإنذار والتحذير.

وحين بلغ سقف الإنسانية المعرفي أن الأرض كروية الشكل، وأن التعبير القرآني احتوى بدقة كل تلك المفاهيم المتغايرة، كان ذلك من آيات إعجاز القرآن الكريم ﴿ سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ۝ أَلَآ إِنَّهُمۡ فِي مِرۡيَةٖ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمۡۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ ﴾ [فصلت: ٥٣، ٥٤].

ومن هنا فإن فهم القرآن الكريم ودلالاته وإدراك صدق رسالته وإعجازه هو هذا التعبير عن الفطرة والسنن في كل حالات السقف المعرفي للإنسان، ويعني ذلك دوام إعادة النظر والتدبر في آيات القرآن الكريم في ضوء السقف المعرفي المتوسع لإدراك كامل دلالات الوحي وترشيده لمسيرة الإنسان في الأرض.

والتي بدأت بها مسيرة العمل على توحيد مصادر المعرفة الإسلامية، وتحقيق التكامل العلمي المنهجي بينها، وتحقيق الفائدة المرجوة منها في طلب الإنسان للمعرفة الشمولية المهتدية، وإعادة بناء مجتمع القدرة والعدل والسلام.

* * *

ملحق

(نمط جديد في تخطيط السكن الجامعي)

قد يكون من المستحسن استكمالًا للفائدة، التي نرجو أن تستفيد منها الجامعات ومعاهد العلم الأخرى، أن نستكمل عرض الدراسة التي تمت بشأن تحسين سكن الطلبة الجامعيين لتحقيق الخصوصية للطالب في السكن، وإشباع حاجته في الألفة الجماعية والحصانة الأخلاقية، دون زيادة في التكلفة.

إن ما سبق من تحليل وضَّح أن العدد الأنسب لسكن الطلاب الذي يوفر البيئة السليمة في التفاعل الاجتماعي المتكامل، ويعين على الحصانة الأخلاقية هو أربعة طلاب، وعلينا أن نعرف هنا كيف يمكن أن نوفر لكل طالب خصوصيته، وهو في صحبة ثلاثة زملاء آخرين؛ سعيًا لإزالة أسباب النزاع والخلاف الذي ينجم عن السكن المشاع المشترك لجماعات الطلاب.

لقد أمكن التغلب على هذه المشكلة وتحقيق الفردية والجماعية داخل الغرفة الواحدة في آنٍ واحدٍ، وذلك بتحوير طفيفٍ في تنظيم الغرفة؛ بحيث أمكن إيجاد أربع مساحات مستقلة تضمُّ المساحة الواحدة منها كلَّ حاجات الطالب ومقتنياته، ويكون له فيها كامل الحرية والتحكم؛ بحيث لا ينازعه فيها، أو في استعمالها، في أي وقت من ليلٍ أو نهارٍ، أحدٌ، ولكن ليس لأيٍّ واحدٍ منهم مساحة من المساحات الأربع منعزلة يغلق بابها في وجه زملاء السكن في الغرفة؛ الأمر الذي ييسر تفاعلهم، وتنمية روابط الصداقة والإخاء والتضامن والتعاون فيما بينهم، كما يقلل من أسباب النزاع والاحتكاك السلبي بينهم، وقد أمكن ذلك دون إحداث أية زيادة في حجم الغرفة المقرر.

وحتى يتم ذلك؛ فإنَّ علينا أن نتخيل الغرفة الواحدة المستطيلة وقد قُسِّمَتْ إلى أربعة أقسامٍ متساويةٍ؛ حيث نصبت مساحتان من المساحات الأربع طولًا؛ حتى تفسح أمام المساحتين الأخريين سبيلًا لأن يكون لهما أيضًا نوافذُ تطلُّ بها على الفضاء الفسيح.

وبذلك؛ فإن من يدخل إلى الغرفة يجدُ أمامه أربعَ مساحاتٍ، وكل مساحة يقع فيها السرير في ظلٍّ قاطعٍ، إلى جانبه خزانة ملابس الطالب التي تكون في ذاتها أيضًا قاطعًا، وإلى جانب النافذة يوضع مكتب الطالب، وهذا الترتيب - كما نرى من الرسم المرفق - يجعل لكل طالب وحْدَةً خاصة به يتحكم في مساحتها واستخدامها الشخصي في أي وقتٍ من ليلٍ أو نهارٍ، دون أن يُزعج في كل أحواله الخاصة أيَّ واحدٍ من زملائه، وبذلك تحققت الخصوصية للطالب بإقامة الوحدات المستقلة، وفي الوقت ذاته تحققت الجماعية لأنه لم يُجعَل للوحْدَات أبوابٌ تعزل الطلاب المقيمين بالغرفة بعضهم عن بعض، وتضعف زمالتهم وتعاونهم وتضامنهم بوصفهم شركاء في سكن غرفة واحدة.

لقد أمكن بهذا التعديل الطفيف في تصميم الغرفة أن نحقق لكل طالبٍ استقلاليتَه وخصوصيتَه في الوقت نفسه، مع كامل تحكمه في خاصة سكنه، دون أن يُحْرَم من صحبة زملائه والاستئناس بهم.

ولعل رسم هذه الغرفة يوضح لنا صورة تكوينها، والمزايا النفسية والاجتماعية المترتبة عليها، والتي قُصِدَ إلى تحقيقها بواسطتها.

وننصح المربين أن يطَّلعوا على التصميمات المعمارية للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا؛ لمزيدٍ من الفائدة التي حققتها تلك العمارة الإسلامية من الكفاءة والجمال، من وجوهٍ عديدةٍ غير مسبوقةٍ في مجال كفاءة الأداء، وتسهيل الاستعمال، والاستجابة للخصوصيات الإسلامية، وخاصة ما يتعلق منها بالتواصل الاجتماعي وما يتعلق منها بالطهارة والوضوء.

* * *

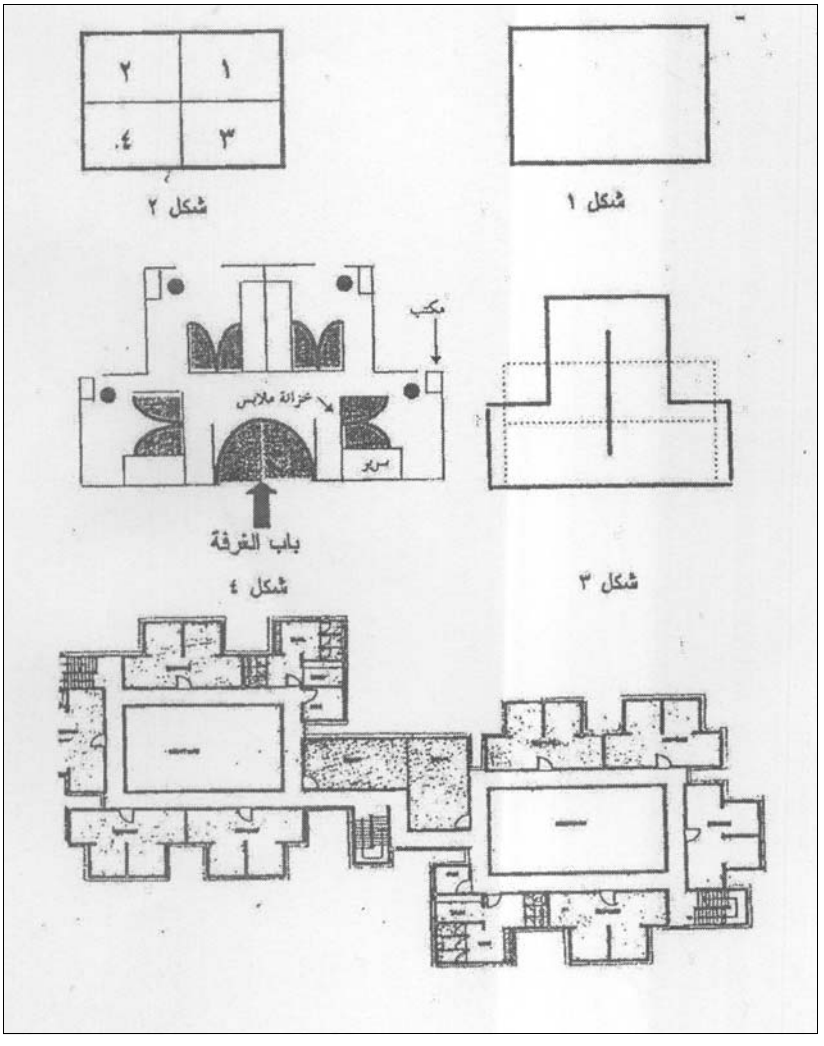

مخطط لطابق من سكن طلاب المرحلة الجامعية الأولى
في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

القضية الثالثة

نظام الدولة المدنية الإسلامية
وإشكالية الاستبداد والفساد
في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي

نظام الدولة المدنية الإسلامية وإشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي

﴿ أُمَّةٌ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ ﴾: مفهوم أمة الدعوة القرآني:

قدم القرآن الكريم الكثير من المفاهيم التي يجب أن تقوم عليها الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية هدايةً للبشرية، وترك لهم أمر أسلوب تحقيقها، ووسائلها المتغيرة المتطورة، على ما يقتضيه تطور أحوال الزمان والمكان، في اتساع سقف العلم والمعرفة والتقدم الحضاري الإنساني، وما يلحق ذلك من تغيُّرات وتطورات وإمكانات وتحديات.

ومن أبرز المفاهيم التي تنبه لها مفكرو الأمة منذ أمد ليس بالبعيد، كمؤسسة سياسية اجتماعية مهمة، وليس مجرد نصيحة للحاكم، أو طلب مكرمةٍ منه؛ ولذلك أُهمل شأنها، ولم تنشأ كمؤسسة أساسية في بناء الحكم – على وجه الحقيقة – في الماضي، وتلك المؤسسة هي مؤسسة الشورى التي تجسد « مفهوم الشورى » وتفعِّله في واقع النظام السياسي الإسلامي.

بناء مؤسسات الدولة الإسلامية بعد عهد النبوة:

ولذلك نحن نلفت النظر هنا إلى أهمية إعادة قراءة القرآن الكريم للتنبه إلى العديد من المفاهيم الأخرى التي جاء بها القرآن الكريم واللَّازمة لبناء مؤسسات النظام الاجتماعي الإسلامي المعاصر، وبشكل فعَّال سليم؛ لأن المفكرين المسلمين لم يتنبَّهوا بالشكل المناسب لهذا الأمر حتى اليوم؛ والسبب في ذلك، إلى حدٍّ كبير، يرجع إلى تعدد الأدوار التي أداها الرسول ﷺ في حياته رسولًا مبلغًا موحًى إليه، وداعيةً ومعلمًا، ورئيسَ دولةٍ، وبانيَ مجتمعٍ، وهي الأدوار التي كان يجب أن يفصلها المسلمون بعضَها عن بعضٍ بعد وفاة الرسول ﷺ، فدور النبوة وبلاغ الرسالة انتهى بوفاة الرسول ﷺ؛ ولكن غلاة الصوفية وبعض الشيعة عملوا بشكل ما على استمرار هذا الدور في كرامات المشايخ والأولياء والمعصومين وإلهاماتهم وتواصلاتهم؛ أما دور الرسول ﷺ داعيةً ومعلمًا فكان يجب أن يفصل، بعد وفاته، في بناء نظام مؤسسة

الدولة الإسلامية، عن دور رئيس الحكومة وما يمكن أن يمثِّل رؤساء الحكومات وحكوماتهم وأحزابهم من برامج وأولويات سياسية واجتماعية واقتصادية، هم ومن يمثلونهم بالضرورة من القوى والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك حتى لا تنتهك مصالح الأمة العامة وحرماتها، وحتى لا يوظَّف الدينُ والقدسيةُ في خدمة المصالح الخاصة، والتي سوف تنتهي ولا شك - إذا لـم تفصل مهمة الدعوة والتربية عن مهمة السلطات السياسية التنفيذية وكما أثبت تاريخ الأمة - إلى توظيف الدين والقداسة سياسيًّا لمصلحة رجال السلطة والمتنفذين حولهم ومصالحهم؛ الأمر الذي أدى ويؤدي حتمًا إلى تمكين حكم الاستبداد، وبالتالي انتشار الفساد؛ لأن البشر بفطرتهم يعتورهم الضعف وليس لهم عصمة الأنبياء.

وسائل تمكين متلازمة: الاستبداد والفساد:

إن من المهم أن ندرك أن الاستبداد والفساد متلازمان، وعادة ما يتسلل الاستبداد في حكم الأمة باقتناعات صور زائفة مضللة، ومن أهم ما يسهل مهمة قوى الاستبداد لإضفاء المشروعية على ممارسات إرهاب الأمة، والاستبداد بقراراتها وشئونها، هو ما تعمل السلطات الحاكمة المستبدة من أجل إضعاف وعي الجمهور وضحالة ثقافته وتجاربه، وإضعاف المؤسسات التربوية والسيطرة على المؤسسات الإعلامية والدستورية الحارسة الحامية؛ الأمر الذي يدخل المجتمع في حلقةٍ مقفلةٍ، ودوامةٍ مهلكةٍ من ضعف الوعي، إلى استبداد السلطات الطاغية، والمصالح الخاصة الفاسدة المفسدة؛ ليزيد الفساد من تمكين التسلط والطغيان والاستبداد من رقاب الأمة ومقدراتها، وفرض الوصاية عليها؛ لتزداد الأمة ضعفًا وخنوعًا في وجدانها، وتجهيلًا في ثقافتها، وضعفًا في وعيها، وهكذا دواليك، ضعف وعيٍ يؤدي إلى استبداد، إلى فساد، إلى مزيد من التجهيل؛ وضعف الوعي والخضوع والخنوع، إلى مزيدٍ من الاستبداد، ومزيدٍ من الفساد؛ ولذلك فإنه لابدَّ للشعوب في نظام حياتها وتطوراتها الحضارية من بناء المؤسسات اللازمة لبناء وعي الأمة، ومنع ممارسات الوصاية والإفساد من قِبَلِ الحكام والمتنفذين وأعوانهم وتحويل جمهور الأمة إلى قاصرين، يتحكمون في رقابهم، ويصبحون هم الخصم وهم الحكم، وبدون وعي الأمة لا يُقضَى على ممارسات الاستبداد والفساد، وبوعي الأمة وترابط صفوفها

وشجاعة أبنائها فقط يقضى على ممارسات الاستبداد والفساد، وتحصل الأمة على أكبر قدرٍ من كفاءة الأداء، وتوازن القوى والمصالح في المجتمع.

وسائل القضاء على متلازمة الاستبداد والفساد:

ولذلك، وحتى يُقضى على متلازمة الاستبداد والفساد فإن بناء وعي جمهور الأمة، ووعي كوادرها، يحتم العناية بالأسرة، وبالأدبيات الوالدية؛ لدورها المهم في تربية وجدان الطفل، ولا بدَّ من استقلال دور التربية والتعليم والدعوة، وإقامة مؤسسة أو مؤسسات مستقلة خاصة بها، وإسناد أمرها إلى الأمة مباشرة، وتمكين دورها المستقل في بناء شخصية المسلم ووجدانه، وتنقية ثقافته، بما في ذلك تفعيل دور الأسرة والوالدين في بناء وعي كوادر الأمة وسلامة وجدانها، فذلك هو الطريق العملي الذي يبني بحقٍّ وعي المواطن ودوره في توجيه دور السلطات والرقابة عليها، وبالتالي يمكِّن دورَ الدينِ والقيم من خلال وعي المواطن، وتربيته في توجيه سلطات الحكومة، فلا تتمكن هذه السلطات بتضليل الأمة من ممارسات الاستبداد والفساد والإفساد؛ الأمر الذي يحمي نظام الأمة، ويحمي في ذات الوقت حقوق الأمة ومصالحها ومواردها من الضياع والتبديد، ويوجه هذه الموارد لتلبية حاجات الأمة، وتنمية مواردها، وتفجير طاقاتها الإبداعية، ويجعل من الأمة المسلمة قبل ذلك، وبعد ذلك وصيًّا على الحكام، وعلى برامجهم السياسية، وليس العكس.

الزمان والمكان بين الأمس واليوم:

وهنا نلحظ أن الثبات النسبي في نمط حياة الناس – بعد وفاة الرسول ﷺ ولأمدٍ طويلٍ – بسبب طبيعة العصر، وإلى جانب ما فُرِض على العلماء والمفكرين من قِبَلِ الصفوة السياسية المتسلطة من وضع العزلة السياسية عن الحياة العامة للأمة، والذي تسبب بدوره في ضعف دور العلماء وأدائهم، وبالتالي ضمور دائرة العلم والمعرفة وضمور دورهم في توعية الأمة بشأن حياتها العامة، وبشأن بناء مؤسساتها وتطويرها؛ الأمر الذي صرف العلماء والصفوة الفكرية – عمليًّا – إلى الالتزام الحرفي لترتيبات السنة النبوية المشرفة، والتي هي بالضرورة في جملتها بشأن الترتيبات الحياتية، وبشأن الحكم وإدارة شئون سياسة الأمة، زمانية ومكانية في مجملها، والتمترس خلفها

وخلف قدسيتها، وخاصةً في مجال الترتيبات الشخصية، برغم ما جدَّ بعد العهد النبوي وحال قوم النبي ﷺ في الجزيرة العربية، من تغيُّرات زمانية ومكانية كبرى في حال الأمة والبشرية.

أما القرآن الكريم فقد قلَّ اهتمامهم والتزامهم واستلهامهم له على الرغم من أنه يتميَّز – لأنه الرسالة الخالدة – بمفاهيمه وأبعاده اللازمانية واللامكانية، الأمر الذي يفسح المجال لمواكبة متغيرات الزمان والمكان، وإعادة النظر لتطوير الترتيبات الحياتية التطبيقية بما يحقق مقاصد الرسالة، في كلِّ عصرٍ ومِصْرٍ، بحسب الظروف ومتغيرات الأحوال.

ومن هذا المنطلق نود أن نلفت النظر إلى آيتين كريمتين، تتعلقان بمفهوم الدعوة والتعليم الديني بشكل خاص، والتي نعتقد أنها تتطلب إسناد أمر الدعوة والتربية والتعليم الديني إلى مؤسسة اجتماعية تربوية مهمة، كان يجب على الأمة – منذ البداية – إقامتها مؤسسةً مستقلةً، وأن تكون لها جميع ضمانات الاستقلال، على قدم المساواة مع مؤسسة الدستور، ومع مؤسسة شورى الشئون السياسية والرقابة والتقنين، ومع مؤسسة القضاء، ومع أي مؤسسة أخرى من مؤسسات النظام الاجتماعي الأساسية؛ حتى تبقى مؤسسة التعليم والتربية الدينية على غرار المؤسسات الدستورية الأخرى وعلى شاكلتهم مؤسسةً مستقلةً تؤدي دورها البنَّاء الفعَّال، بكلِّ ما هو فعَّالٌ وممكنٌ، بما في ذلك تفعيل مؤسسة الأسرة الوالدية في إنجاح الدعوة والتوعية والتربية والتعليم الديني والقيمي، ومقاصدها، وتوفير وسائلها وأدواتها؛ بعيدًا عن آفة التشويه والتهميش، أو التوظيف والاستغلال، أيًّا كان نوعه، تارةً بالتهميش والعزل؛ وذلك بتحويل مفهوم الدين والدعوة والتعليم القيمي إلى مجرد شعارات فارغة جوفاء، وإقامة الحفلات والموالد، واستصدار فتاوى الدعم والتأييد لأصحاب السلطان ومعاركهم السياسية، وتارةً بالاستغلال والتشويه؛ وذلك بتوظيف الدين والقداسة من قِبَلِ رجال السياسة والسلطة والمصالح الخاصة؛ باستخدام قداسة الدين وسيلةً لإشاعة الخوف والرعب، وتكميم الأفواه، وإلغاء العقول؛ خدمةً للسلطة وسياساتها ومصالحها الخاصة.

أما الآيتان – أو المفهومان القرآنيان – اللتان يجب تفهُّمهما في نظام الحياة السياسية الاجتماعية الإسلامية، فهما قول اللَّه ﷻ: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وكلمة (الأمة) هنا تعنى فئة أو جماعة، أو بلغة العصر هيئة أو مؤسسة مستقلة، كمؤسسة القضاء، بل أعظم استقلالية، حيث تختار الأمة قيادتها لتكون مؤسسة لا تراعي إلا مهمتها، والوظيفة المنوطة بها، دون سلطة ولا تأثير من أي مصالح أو اعتبارات، إلا من ثقة الأمة بها، ودعمها لها، والاقتناع بأدائها، وبرقابة منها.

الحاجة إلى تقصِّي المفاهيم القرآنية:

كما نود أن نلفت النظر أيضًا إلى أن هناك مفاهيم قرآنية أخرى عديدة، عدا هذين المفهومين يجب التنبه لها، وسوف تكون موضع دراسات أخرى فيما بعد إن شاء اللَّه، وما يهمنا هنا الآن هو الإشارة من باب التمثيل إلى مفهومين آخرين في القرآن الكريم – عدا ما سبق – يتعلقان بمؤسسة اجتماعية مهمة هي الأسرة، يجب أن يكونا موضع مزيد من البحث العلمي الاجتماعي والاهتمام بهما؛ ليكونا أساس بناء قوانين الأسرة وتطبيقاتها المعاصرة، وذلك في ضوء تطور الواقع والإمكانات والحاجات والتحديات، وأن يعاد – على ضوئهما – النظر في أمر أي تطبيقات تراثية ما عادت تحقق بالشكل الأمثل أو المناسب – لتغير الظروف والحاجات والإمكانات والتحديات – مقاصدَ هذه المفاهيم القرآنية والغاية منها؛ ولذلك يجب – تفعيلًا لهذه المفاهيم – تعديلُ الكثير من التطبيقات والترتيبات السائدة حتى اليوم في تشريعات الأسرة المسلمة؛ وذلك حتى يتم – بشكل حقيقي وفعَّال – تحقيقُ هذه المفاهيم وأهدافها ومقاصدها والغاية منها، في علاقات الأسرة والمحافظة عليها وعلى فطريتها ودفئها وأخلاقياتها المميزة.

وهذان المفهومان القرآنيان هما: (إمساك بمعروف) أو (تسريح بإحسن)، يقول اللَّه ﷻ في سورة الطلاق: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [الطلاق: ٢]، ويقول سبحانه في سورة البقرة: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ

بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] (١).

القبلية وانهيار الخلافة الراشدة:

وبرغم أن بعض علماء السلف قد تنبهوا – جزئيًا – إلى مفهوم تعدد الأدوار التي أداها الرسول ﷺ في حياته في العهد النبوي، وبالذات إلى دور الرسالة والتبليغ، ودور الحكم، إلا أنه لم يكن واضحًا لديهم الفرق بين دور النبي المبلغ، وبين دور الداعية والمعلم، ونظرًا للظروف المتسارعة، والموروثات المتجذِّرة، والمصالح الطاغية، وما ألمَّ بالنظام الاجتماعي السياسي على العهد الأول – بعد وفاة الرسول ﷺ – من كوارث انهيار نظام الخلافة الراشدة، وسيطرة المفاهيم القبلية على نظام الدولة، وما تبع ذلك من ثقافات البلدان والأمم التي دخلت الإسلام، وتفشي طغيان رجال السلطة، ومصالحهم ومصالح أعوانهم، ومفاسدهم إلى جانب عزل رجال مدرسة المدينة – قادةً ومفكرين – وتحويلهم إلى أكاديميين مدرسيين، ومصدرٍ للأعوان الموظفين (المبرمجين)، بل وتكوين فئة ترتبط مصالحها بمصالح الفئة السياسية الحاكمة واستبدادها وفساد ممارساتها، وبالتالي عزل مفاهيم الدين ومقاصده عن الحياة السياسية، هذا من ناحية، ولعدم تغير طبيعة العصر العمرانية والاقتصادية بشكل

---

(١) وقد يكون من المهم هنا الإشارة إلى أن التهاون بشأن الأسرة وتفككها لترتفع نسبة الطلاق في البلاد الإسلامية، ارتفاعًا رهيبًا، يكاد يساوي إن لم يزد عن نسب الطلاق في البلاد المادية الوضعية، التي تخللت وتفككت فيها مؤسسة الأسرة. ولمعالجة هذه الأزمة، فإن من أحد الوسائل التي تعين على التخفيف من هذه الأزمة، وبالتأكيد ليس أهمها، فالجانب التربوي والجانب التعليمي، والجانب الاقتصادي كأنها جوانب مهمة، في إحداث هذه الأزمة، هذا الجانب هو الفرقة والطلاق بين الزوجين بمجرد لفظ كلمة الطلاق. وقد تعددت اجتهادات العلماء في هذا الشأن، كاجتهادات الخليفة الراشد عمر بن الخطاب واجتهادات الإمام أحمد بن تيمية؛ وذلك لأن كلمة الطلاق في حد ذاتها ليست مقدسة ولكن القصد من ورائها هو تأكيد النية والقصد في الفراق، لا أي شيء آخر.

والرأي الذي أراه، إن الطلاق يجب أن لا يقع شرعًا، إلا إذا وقع أمام القاضي، وبحضور الزوجة أو من يمثلها، وذلك لمزيد من الوقت للتدبر والتفكر والتحاور، قدر الإمكان لما يترتب على الطلاق والفراق من كوارث عائلية وأسرية خاصة إن كان للزوجين أبناء، ولو كانوا أطفالًا فذلك أشد وأنكى، وحتى لا تعضل المرأة حين يتم الطلاق دون علمها، وقد تضيع حقوقها، بل وتنتهك حرمتها من بعض الأزواج السفهاء، وهكذا يصبح الأمر، أن الزوج مهما تلفظ بلفظة الطلاق، فإنه لا يقع شرعًا وديانًا ومسئوليةً مادية ومعنوية، إلا أن يتم أمام القاضي المختص.

جذري ولأمد طويل من ناحية أخرى، فإن ذلك كله قد أسهم في تحقيق أهداف الصفوة السياسية وأعوانها، في محدودية فكر العلماء والمفكرين، وجعلهم - في فكرهم - يميلون إلى التقليد والمحاكاة، وحصر فكرهم ودورهم في الجانب الشكلي والفردي، والاعتماد في كثيرٍ من الأمور - بسبب العجز الفكري، ومحدودية الأفق والممارسة، وتأثير المصالح الحياتية المادية، ونزولًا على ضغوط الأمر الواقع في كثير من الأمور، والممارسات وبشكلٍ متزايدٍ - على حرفية التطبيقات التشريعية للعهد النبوي، وتوجيهاته وتعليماته التي خاطبت في جوانبها التطبيقية أحوالَ المجتمع على العهد النبوي، وأن يلتزم كثير منهم، وبشكلٍ جزئي وانتقائي، حرفية النصوص، أكثر من اعتمادهم على المفاهيم الكلية التشريعية القرآنية، ودلالاتها ومقاصدها، اللازمانية واللامكانية، وتطوير تطبيقاتها تجديدًا واجتهادًا، بفكر سياسي اجتماعي حيٍّ متطور، بما يلائم جوهر المتغيرات وتحدياتها وآثارها الاجتماعية، والاستفادة في ذلك من حكمة التنزيل النبوي للمفاهيم والمقاصد بشأن أحوال قومه، وظروف عصره الزمانية والمكانية.

وعُرِفَتْ هذه الظاهرة في الفكر الإسلامي - كما هو معلوم حقيقةً أو تصويرًا للحال - بظاهرة التقليد وقفل باب الاجتهاد، وبالتالي فقد اتسم الفكر الديني الإسلامي - بالضرورة، منذ ذلك العهد، ومع استثناءاتٍ شجاعةٍ مبدعةٍ مضيئةٍ - بالجزئية، وبالانتقائية، وبالمبالغة في تصيد النصوص النبوية والتراثية، والاحتماء خلف قدسيتها، وبالتالي بتهميش دور الدين، ونجاح توظيفه سلبيًّا في خدمة الصفوة السياسية واستبدادها ومفاسدها؛ لأن الاستبداد والفساد متلازمان، يغذي بعضها بعضًا، ولا يكسر هذه الدائرة الهدامة المشؤومة في حياة المجتمعات إلا أن تستعيد الأمة وشعوبها - بجهود المفكرين والمربين والإصلاحيين الشجاعة المخلصة - رؤاها الكونية الحضارية، وتصلح من شأن مناهج فكرها، وتنتقي ثقافتها، وتحسن تربية أجيالها، وتعيد بناء أنظمتها، ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية، وأن تعيد السلطة في النظام العام وتوجيهه إلى يد جمهور الأمة.

دون مبادرات المفكرين والمربين والإصلاحيين، وتوجيه الاهتمام اللازم من قِبَلِهم لإعادة بناء الرؤية الكونية الحضارية، وسلامة منهج الفكر، وتنقية الثقافة، وإصلاح

أساليب التربية، وسلامة مناهج التعليم، دون ذلك فإنه لا مجال ولا أمل في استنهاض الأمة، وتنمية طاقاتها، وتفعيل إرادة الحياة والبناء والإبداع فيها.

ويهمنا هنا أن نشير إلى أن نجاح عهد الخليفتين أبي بكر الصديق وعمر ابن الخطاب، وصدر عهد الخليفة عثمان رضي اللَّه عنهم جميعًا، على الرغم من عدم فصل دور الدعوة والتربية والتعليم عن دور السلطة والحكم في هذه العهود الراشدة، هو أن هذه العهود بقيت فيها ترتيبات الحكم ورجاله وأدوارهم على ما كان عليه الحال والنظام بشكل عامٍّ في العهد النبوي.

ولكن مع موت كثير من أولئك الرجال والأصحاب واستشهادهم، وضعف جلِّ من بقي منهم، وتقدم سنهم، ومع تغير أحوال الناس والعصر بعد اتساع الدولة، وامتداد الفتوح، ودخول شعوب كثيرة في الدولة والإسلام؛ فكان لا بد من حدوث التغيرات والأخطاء والتجاوزات في طبيعة النظام، وفي الأشخاص والأدوار، بعد أن توفي النبي ﷺ المؤيد بالوحي، والذي كانت حكمة عهده هو التنزيل المحكم لمفاهيم القرآن، وتحقيق مقاصده، فيكون ذلك حجة على الناس في أن هذا القرآن وهذا الدين هو نور وهداية لحياة البشر، وليس مدينةً مثاليةً أسطورية (يوتوبيا). وهكذا فإنه لا بدَّ أن يكون حال البشرِ – بعد وفاته ﷺ وانقضاء عهده – سواء في الإفادة من الدين، ومن مبادئه، ومن توجيهات النبي ﷺ في إدارة حكم قومه، أي إن على كلِّ إنسانٍ – بقدر طاقته – بعد وفاة النبي ﷺ التزام رؤية الدين ومبادئه وقيمه، والإفادة من حكمة النبي ﷺ في تنزيل الرؤية الإسلامية وقيمها ومبادئها، وتحقيق غاياتها ومقاصدها على أحوال قومه وعصره؛ فيأخذ من الدين كلُّ إنسانٍ، وكلُّ شعبٍ، وكلُّ أمة، في كلِّ زمانٍ، وفي كلِّ مكانٍ، ويلتزمون بقدر الطاقة، « وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ».

ما سبق يوضِّحُ أنه ليس المقصود أن يستمر العهد النبوي، وأن تستمر ممارساته وترتيباته الحرفية بعد وفاته، إلا ما رأت الأمةُ وأولو الأمر والفكر أنه ما زال مناسبًا ويحقق مقاصد دينهم ومصالحهم، وأن يبدعوا ما يناسب ما يجدّ من أحوالهم، وإلا كان ذلك معناه أن العهدَ النبويَّ ورسالتَه الإسلامية إبداعٌ إنسانيٌّ، يأخذ مداه، ويستنفد أغراضه، وينتهي، وتنتهي مهمته الحضارية بتغير الأحوال، وتطوير الإمكانات والحاجات والتحديات.

وهنا كان لا بد - بسبب ما جدَّ من أحداثٍ وتغيراتٍ لم يتم ولم يمكن بسبب سرعة الأحداث، ومحدودية البيئة ماديًّا وحضاريًّا - من الاستعداد المناسب لها، ومن ذلكَ عدم الفصل بين الأدوار، ولذلك كان لا بدَّ أن تظهر مع أفول جيل الأصحاب وقرب انتهاء العصر الراشد بعضُ الآثار السلبية فيما رأينا من حال الدولة والحكم بعد عهد حكم رجال دولة الرسول ﷺ الراشدة، وما دار من صراعات سياسية مؤسفةٍ انتهى بها عهد الخلافة الراشدة، وعهد جيل أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وعهد دولتهم.

ومع قيام الدولة الأموية - ومنذ ذلك الوقت، وعلى مدى التاريخ الإسلامي، إلا ما ندر، وبرغم إصرار جيل المدرسيين على ضرورة الالتزام والتمسك والتمترس خلف حرفية ترتيبات العهد الإسلامي الأول - فقد برزت وتمكنت ممارسات العرقية والقبلية والشعوبية، وتمكَّنَ الاستبداد والحكم العضوض، من نظام حكومات الأمة الإسلامية، وما تبع ذلك من المفاسد والمظالم، وأصبح ذلك هو القاعدة، وما عداه هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

إحياء الفكر الاجتهادي وتحديات العصر:

وفي هذا الزمن الذي نعيشه اليوم، والمتباعد جذريًّا في كثيرٍ من الوجوه عما كانت عليه أوضاع الإنسانية في القرون السالفة، خاصة مع تنامي الهجمة الفكرية الغربية، بفضائياتها وعنكبوتياتها ونفوذها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والسياسي، وتأثيرها السلبي في الأمة، وفي شبابها؛ كل ذلك يؤكد الحاجةَ إلى مراجعات جذرية لمقولات الفكر الإسلامي المعاصر عامة، والسياسي منه خاصة، الذي نشأ وترعرع في ظلِّ تلك الانحرافات والممارسات والضغوطات، وغذى - بشكلٍ واعٍ أو غير واعٍ - تلك الممارسات، وتعايش من الناحية العملية معها؛ بحيث تكون تلك المراجعات ضمن مراجعة شاملة لكل ما يتعلق برؤية الأمة الحضارية، وبمناهجها الحياتية السالفة، وكل ما يتعلق بهذه المناهج من التشريعات التراثية، وذلك بفهم العهد النبوي ودوره ودلالته للإنسانية، وبالعودة إلى منطلق المفاهيم القرآنية، ومقاصدها، بوعي ديني علمي قِيميٍّ اجتماعي عمرانيّ؛ وذلك ليواكب فكرُ الأمة، وتشريعاتها، وتنظيماتها ما جدَّ من تطوراتِ الحضارة الإنسانية وإمكاناتها وتحدياتها؛ بحيث تُحَدَّدُ - بفكرٍ اجتهاديٍّ حيٍّ مستنيرٍ - الثوابت الإسلامية، وتوضح مقاصدها، ويجدد خطابها؛ حتى لا يختلطَ

الحابل بالنابلِ، والأساس بالثانوي، وحتى لا تخلط الثوابت الإسلامية بغير الثوابت، وحتى لا تبقى الخطابات والتشريعات والتنظيمات على أوضاع واهتماماتٍ وصورٍ وتعبيراتٍ لا تناسب واقع حال الأمة والعصر، وحتى تُحقق الخطابات والتشريعات والتنظيمات دائمًا – في المجتمع المسلم – غاياتِ الهداية القرآنية وطبائعَ الفطرة ومقاصدها على تعاقب المواقع والأزمان، واختلافها.

إعادة إحياء دور الدين والدعوة في بناء الأمة والدولة:

وفي هذا الصدد فإن من المهم أن ندرك أن مؤسسات التربية الدينية والدعوة والتبشير للأديان الإبراهيمية السالفة – التي هي المعبد والكنيسة – كان من الممكن أن يكون تأثيرها وعطاؤها مضاعفًا وأعظم فاعلية، لولا طبيعة هذه الأديان الزمانية والمكانية، إضافة لما أصاب هذه الأديان لاحقًا من انحرافات وتحريفات وخرافات وكهنوتيات، والتي ما جاء الإسلام إلا ليصححها، وحتى يعيد تأهيل الدين ودوره في الهداية؛ مواكبةً لحال الإنسانية في مستقبل عصر العالمية وتحدياتها من بعد.

والإسلام باعتباره الرسالة الإلهية الخاتمة، المهيمنة، على ما سبق من الأديان، خاصةً وأن اللَّه قد حفظ القرآن الكريم، وهو المصدر الأساس والأول لهذا الدين، كما حفظت جهود العلماء الكثَير من صحيح السنة النبوية: روايةً ومتنًا من داء التحريف والخرافة والشعوذة؛ كل ذلك يجعل بناء مؤسسات الدعوة والتوعية والتربية الدينية والثقافة الإسلامية – والإعلام ضمنًا – المستقلة وفصلها عن مؤسسة السلطة والحكم ضرورةً قصوى، وعنصرًا مهمًّا في القضاء على منابع الاستبداد والفساد، الذي كان وما يزال في كثيرٍ من الوجوه سمةَ الحكم والسلطان في تاريخ الأمة السياسي؛ بذلك يمكن إنهاض الأمة وإصلاح رؤيتها وفكرها ومناهج تربية أبنائها، بعيدًا عن أية مؤثرات خاصة أو سلبية، لأي فئة أو سلطة جزئية في المجتمع، كما يجب أن يكون المسجد قلب مؤسسة الدعوة، وأن تكون مناهج الدعوة والتعليم والتربية والثقافة الدينية الاجتماعية والإعلام، من الأمور التي تختص بها مؤسسة أو مؤسسات الدعوة والتعليم العقدي ومؤسسات الإعلام وحدها، والتي تختار الأمة قياداتها ورجال الإدارة والتوجيه الديني الحضاري فيها؛ وبذلك لا يكون للسلطة التنفيذية، أو لأي فئة خاصة في الدولة أيُّ تحكّم فيها، أو سلطة عليها؛ ولا تكون

هناك رقابة على هذه المؤسسات الدعوية التربوية الدينية والاجتماعية والإعلامية العامة، والخيرية الخاصة، ولا على وسائلها ونشاطاتها، إلا رقابة الأمة وممثليها المؤهلين المنتخبين لهذا الغرض وحده، وعند ذلك يمكن أن تصفو الرؤية، وأن يستقيم الفكر الديني الاجتماعي، ويتطور، وينمو، ويتجدَّد، وأن يسهم – إلى جانب مؤسسات الإعلام العام – في القضاء على منابع الاستبداد والفساد، وعندها يستقيم بناء مؤسسات الحكم والحياة العامة في البلاد الإسلامية، وبذلك تصبح الأمة هي – بالفعلِ – صاحبة الأمر والتوجيه لسلطات الدولة السياسية والتنفيذية، ومنها وحدها تُستَمَدُّ المشروعية، وليس لرجال الحكم ومصالحهم وسياساتهم أي سلطةٍ في شأن الدعوة والتربية والتعليم الديني والإعلام العام، وهو غير الإعلام الخاص الصادر عن أصحاب المصالح، وعن مختلف هيئات المجتمع العامة والخاصة ومؤسساتها.

أمرهم شورى بينهم:

لقد انقلب حال نظام الأمة رأسًا على عقب حين اعتبر الخطاب الديني – بشكلٍ واعٍ أو غير واعٍ – أن الأمة المسلمة هي « الذين لا يعلمون والذين لا يفقهون » وأصبح رجال الحكم والسلطة وموظفوهم من أصحاب الإجازات، والاختصاصات الأكاديمية، والألقاب الرنانة الطنانة، هم « الذين يعلمون ويفقهون » وأصبحت الأمة هي الجاهل والقاصر، وأصبح الحكام وأصحاب المصالح وموظفوهم وأعوانهم وزبانيتهم، هم « الراشدون » « العالمون » والأوصياء على الأمة، وليسوا (أي أصحاب الاختصاصات الفنية الأكاديمية من العلماء الأكاديميين في الشأن الديني أو الاجتماعي) – مهما اتسع علمهم – إلا مجرد أدواتٍ ووسائل للمشورة والتنفيذ لإبداء الرأي والمشورة، وليس لإصدار القرار السياسي الذي هو من شأن الأمة صاحبة المصلحة؛ لكي تحقق الأمة تطلعاتها الحضارية، وتحمي مصالحها السياسية الحياتية، وذلك بخلط الأوراق ودعوى جهل جمهور الأمة المسلمة وقصور إدراكهم.

وهذه الدعوى من قِبَلِ رجال السلطة وأعوانهم من جانب، وبسبب خلط الأوراق وغيمومة الأمر من بعض المخلصين من جانب آخر، هي – في الحقيقة – دعوى فاسدة؛ لأن الأمر هنا أمر سياسةٍ وقرارٍ، وهو حقُّ الأمة صاحبة القرار، وليس أمر تنفيذٍ، ولذلك يجب اتخاذ القرارات السياسية العامة بشورى الأمة؛ التي يستفاد فيها

بمشورة أصحاب الاختصاص في بعض الجوانب، بحسب الأحوال، ولأن دعوى جهل الأمة وقصورها لسلب حقِّها في اتخاذ قراراتها، وتوجيه أمور حياتها، سيمكِّن للجهل والتجهيل والاستبداد، وبالتالي الفساد والإفساد في الأمة؛ وذلك حتى تبقى الصفوة السياسية وأدواتها وأجهزتها هي الوصي العالِم المهتدي المستنير!! ولأنه إذا كان هناك جهلٌ أو قصور إدراكٍ عند جمهور الأمة، على مستوى السياسة وصنع القرار السياسي، وليس على مستوى التنفيذ الفني والأكاديمي الذي هو من شأن السلطات التنفيذية، أو إذا كان هناك حاجة إلى مزيد في هذا الشأن السياسي من الوعي لأبناء الأمة؛ لإدراك ما يجب أن يدركوه، وأن يلتزموا بما يجب أن يلتزموا به لتحقيق مصالحهم الروحية والمادية؛ لتنزيل المبادئ والقيم والمقاصد على واقع حياتهم، فيكون علاج هذا القصور بمزيدٍ من جهود التربية والتعليم والتثقيف والإعلام، وبمزيدٍ من برامج الدعوة والتربية والتعليم والإعلام والتوعية، وباقتناعهم، وليس بادعاء الوصاية والتجهيل ومزيدٍ من وصايات التسلط والاستبداد؛ تمكينًا لمفاسد رجال السلطة وأصحاب المصالح وتجاوزاتهم.

ضرورة التفرقة بين الشورى والمشورة والمعارف المهنية:

وفي هذا الصدد فإن من المهم أن نذكِّر أن رجال العهد الأول لم يكونوا قد عرفوا آلاف المتون والحواشي والمختصرات الأكاديمية، وكل ما عرفوه بتلقائية – ودون تكلف أو سفسطة لتوجيه حركة مجتمعهم وسياساته، بعد وفاة الرسول ﷺ – هو القرآن الكريم وتوجيهات الرسول ﷺ وترتيباته في قصد والتزام مبادئ الشورى والعدل والرحمة والإصلاح والإعمار، وتجسيدها؛ والتي هي أمهات قيم الإسلام ومبادئه ومقاصده، وما قد يعبِّر عنه بالمعلوم بداهة من الدين بالضرورة، أما ما وراء ذلك فهو تفاصيل اختصاص ومشورة تُقضَى بها الحاجات، وتُنَفَّذ القرارات، ولنذكر قول عمر بن الخطاب ﷺ: « ما ضرَّك يا ابن الخطاب ألَّا تعلم ما الأبُّ » في إشارة إلى قول اللَّه ﷻ: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس: ٣١]، أي إن أمورَ السياسات غير أمور الأكاديميات وفنيات الفتوى، وأحكام القضاء، وتنفيذ السياسات والقرارات، وما يتطلبه ذلك من مهنيةٍ وتقنيةٍ، في أي وجه من وجوه الترتيبات الحياتية، فمثل هذه الأمور التنفيذية هي التي تستدعي التعمُّق والتخصُّص الفني والأكاديمي.

ويوضح هذه القضية على سبيل المثال أمر السياسة الزراعية لأي بلد، فلا شكَّ أن من المهم أن يكون للقيادات السياسية وقواعدها الجماهيرية إلمام بالحالة الزراعية العامة للبلد، ولطبيعتها وإمكاناتها؛ لكي يتم اتخاذ السياسات المناسبة، وأخذ مختلف الاعتبارات السياسية ضمن إطار هذه الطبيعة والإمكانات.

وهذا من الواضح يختلف عن المعرفة الفنية الزراعية في أمر أي محصولٍ من المحاصيل، وكيفية زراعته، ومواعيدها، وأنواع السماد المطلوب لها، وجميع المعلومات اللازمة لإرشاد المزارعين ليقوموا بزراعة المحاصيل التي تقرر الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجمهور الأمة الاهتمام بها، وتشجيع زراعتها وإنتاجها وتسويقها.

وهذا المثل ينطبق على كلِّ حقلٍ من حقول الحياة، في الفرق بين السياسي والفنيّ التقنيّ، ولا مجال في هذا للاعتراض على الأمة وعلى ممثليها السياسيين في اتخاذ القرارات السياسية العامة اللازمة؛ بحجة أن جمهور الأمة ورجال السياسة ليسوا أصحاب اختصاصات فنية تقنية بالضرورة في أي مجالٍ من هذه المجالات الحياتية، ومنها التخصصات الكلامية والقانونية الفقهية.

الدين والدولة: التفرقة بين الشعب وبين رجال السلطة:

وملحوظة أخيرة، وهي أن من المهم ألا يستمر الخلط الفكري السياسي الاجتماعي الإسلامي بشأن علاقة سلطة الحكم (السلطة التنفيذية) بالدين والدعوة والتعليم الديني الثقافي، وهل يُعَدُّ كفُّ يدِ رجال السلطةِ ومصالحهم ومصالح أعوانهم عن السيطرة على دور الدين والدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام، في الدولة والمجتمع، أمرًا إيجابيًّا أم سلبيًّا؟ وهل هو في الحقيقة فصلٌ للدين والقيم عن الدولة والسياسة؟ أم هو – في جوهره – كفٌّ ليد السلطة عن تشويه الدين ومبادئه وقيمه بالإلغاء أو بالتهميش أو بالتوظيف والاستغلال، ومنعًا من أن يهمَّش الدين أو يوظَّفَ بشكلٍ أو بآخر لخدمة مصالح الحكم والحكام وأصحاب المصالح الخاصة؟

وأهمية هذه القضية – أي فصل الدين عن تسلُّط السلطات التنفيذية – أنها قضية لم يحسن كثير من الناس حتى اليوم فهمها، واختلط فيها الأمر على جمهور الأمة، وعلى كثيرٍ من المثقفين، ولذلك فإن من المهم أن ندرك أن إبعاد شئون الدعوة

والتعليم والتربية الدينية والثقافية عن متناول يد السلطة التنفيذية (رجال الحكم)، وعن برامجها الحياتية السياسية، وعن المصالح التي لا بدَّ أن توليها الأولوية، وأن تنحاز إليها... إن هذا الكف والإبعاد والفصل ليس فصلًا للدين عن الدولة، أو عن السياسة، ولكنه إبعادٌ وفصلٌ وكفٌّ ليد رجال السلطة التنفيذية عن الإساءة إلى الدين والقيم والقداسة؛ تهميشًا، أو توظيف تشويه واستغلال؛ مدخلًا إلى الاستبداد، وبالتالي إلى الفساد والإفساد، فيكون الكفُّ هو خدمة للأمة والدولة، وحفظًا للدين والعقائد والقداسة عن الإلغاء أو التهميش أو التوظيف لخدمة استبداد السلطة ورجالها؛ تمكينًا لمصالحها ومصالح الفئات التي تنحاز إليها.

إن سلطة الحكم التنفيذية – ببساطةٍ – ليست هي « الدولة »، بل هي إحدى مؤسسات نظام الحكم في الدولة، وإن « الأمة والشعب » هما الأساس والعنصر الأهم في توجيه السياسة العامة، وفي تكوين الدولة، ومن خيارهم وحدهم تُستَمد شرعيةُ الحكام.

فالأمر لمن يدرك معنى الدولة، وموقع السلطة التنفيذية فيها، يدرك أن إبعاد يد السلطة التنفيذية ورجالها ومصالحهم السياسية عن السيطرة على شئون الدين والقداسة، هو حماية للدين والقيم والقداسة عن التوظيف السلبي بأي صورةٍ من الصور، وهو ليس فصلًا للدين عن تصريف شئون الدولة وتوجيه برامجها الحياتية السياسية، بل هو تمكينٌ لأمر الدين والدعوة والتربية في نظام حكم الأمة؛ وذلك بجعل أمر تكوين كوادر الأمة وتربية أبنائها على الوجه الصحيح في يد الأمة وجمهور الأمة مباشرة؛ حتى يتم تأهيل هذه الكوادر لتوجيه شئون مجتمعهم ومصالحهم الروحية والمادية ومؤسساتهم السياسية على أساس عميقٍ ومتينٍ من هدى مفاهيم دينهم وقيمه ومقاصده، بعيدًا عن مؤثرات المصالح الخاصة لأي أحدٍ، بما في ذلك – وبالدرجة الأولى – رجال السلطة والصفوة السياسية وأعوانها، إلا جمهور الأمة.

فالأمر هنا هو أمر إدراك مرامي القرآن الكريم، وأمر إدراك دروس التاريخ، وأمر تصحيح البناء والتنظيم على ضوء مقاصد الدين، وتجارب الأمة، وفهم طبائع البشر؛ وذلك بإسناد السلطات المتعلقة بشئون الدين والقيم والدعوة والثقافة والتربية والتعليم الديني والاجتماعي والإعلام العام إلى الأمة، بواسطة مؤسسات مستقلة تستمد

سلطتها من الأمة مباشرة؛ وذلك لكي تعدَّ هذه المؤسسة أو المؤسسات – وبإخلاص وتجرُّدٍ – أبناء الأمة وكوادرها، وتوعيتهم، وتوفر المعلومة الصحيحة؛ لتمكينهم من أداء أدوارهم في الحياة، وفي توجيه سياسات مجتمعهم، وفي إصلاح مؤسسات حياتهم العامة بما في ذلكَ مؤسسة الحكم والسلطة، وفق أولوياتهم المبنية على مفاهيم الدين ومقاصده ومبادئه وقيمه السامية التي وعوها وربوا عليها، دون تشويه أو توظيف أو تهميش.

إن تعليم الدين والعقائد والأخلاق برؤى وخطابات وأساليب ومناهج منزَّهة – بكل الإخلاص وقدر الإمكان – من الشوائب والمآرب، هو أفضل السبل لخدمة الدين والعقائد والقيم في المجتمع والدولة، ولخدمة سياسات الدولة والمجتمع.

أهمية سلامة بناء مؤسسات الدعوة والإعلام:

إن هذه المراجعة للفكر الإسلامي السياسي الاجتماعي المعاصر، وإعادة بناء المؤسسات – بما في ذلك مؤسسات الدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام المستقلة – هي ولا شكّ خطوة مهمة جدًّا لبناء قاعدة الوعي السياسي والاجتماعي الإسلامي السليم؛ لأن هذه التربية، وهذا الوعي، هما السبيل والضمان اللذان يرشدان خيارات المواطنين بشأن التشريعات والبرامج السياسية، ويوعيهم بشكل توافقي إلى تحقيق مقاصد الدين، كل الدين، وإعلاء شأن القيم والأخلاق في المجتمع، والالتزام إيمانًا واقتناعًا بها.

وهذا يعني باختصار أن إبعاد الدين والقداسة عن متناول يد رجال السلطة التنفيذية، وما يعتريهم كبشرٍ من الضعف والانحرافات والأطماع والنزوات، على ما نرى الآن في كثير من البلاد، منذ أن استولى السياسي على الديني، على ما رأينا في تاريخ الأمة السياسي، وحين استولى الديني على السياسي من قبل في ممارسات المسيحية الرومانية، وما سبقها من الحضارات الاستبدادية القديمة، إنما هو إبعادٌ يقصد منه حماية للدين والقداسة من الإلغاء أو التهميش والتشويه أو التوظيف والاستغلال، وفي ذلك تحقيق لمقاصد الدين والقداسة، وإعلاء لمكانتهما في الدولة والمجتمع، أي إن إبعاد الدين والقداسة عن متناول يد السلطة التنفيذية ليس فصلًا لهما عن الدولة والسياسة، بل هو قوةٌ وتمكينٌ لهما ولدورهما في الدولة، وفي سياسة المجتمع – من

خلال أداء المعنيِّين بالأمر، وهم أبناء الأمة جميعًا – بالتوجيه السليم، للبرامج السياسية الحياتية، وفق مقاصد الدين وأولويات الأمة ومصالحها العامة؛ بتأثير ما نالوه من التوعية، ومن التربية والتعليم الديني السليم، ومن الإعلام النزيه، بواسطة المؤسسات المستقلة المخصصة فقط لهذا الغرض.

ومن المهم أن ندرك هنا أن البرامج والترتيبات التي تصدر وتكون مستندة إلى خيار الأمة واقتناعها فإن لها قوة سياسية حقيقية، ليس لسواها، وهي بذلك خيارات وسياسات مضمون نفاذها والتزامها، ودعمها من قِبَلِ جمهور الأمة، على عكس البرامج والترتيبات التي تصدر عن مصالح واقتناعات وإملاءات علوية خاصة، لا تعبر عن مصالح الأمة واقتناعها وخياراتها.

الرؤية المنهجية، وعلى ضوء ما تقدم فإن من المهم أن ندرك الفرق بين قهر القداسة حين يُوظَّف الدين لخدمة المصالح الخاصة، وبين هداية الوحي ونور الهداية للأمة وشعوبها وكوادرها؛ حين يمثل الدين مبادئَ ومفاهيمَ وخلقًا ودعوةً وتربيةً.

كارثية خلط الأدوار والخطابات:

ولحماية الأمة من سوء الفهم وانحراف المسيرة يجب تجنيب الأمة وفكر الأمة من خلط الأدوار، وخلط الخطابات، وبالتالي خلط المفاهيم.

ومن ذلك القولُ بأن « اللَّه يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » لتبرير تسلط الحكام على رقاب الناس وإرهابهم، من خلال الخلط بين أمر العقائد والمبادئ والمفاهيم، وأمر الجرائم والتعديات في الدماء والأعراض والحقوق والأموال؛ التي هي عمل السلطة ووظيفتها الأساسية في أي دولة.

فالعقائد والمبادئ والمفاهيم والأخلاق سبيلها الدعوة والإقناع والتربية ﴿ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ « والدين حسن الخلق ».

ولذلك؛ فإن النظر في النصوص عامةً، والسنة النبوية خاصةً، يوجب الحرص على النظر المنهجي السليم في فهمها، وإدراك مقاصدها ومراميها أولًا؛ وذلك بأخذ كل وسائل الحيطة المنهجية، بشأن ما قد يعتور النصوص غير المتواترة لفظًا ومعنى من

أخطاء وخلط وسهو وغفلة وتحريف وتزوير، مع ملاحظة ظروف الزمان والمكان التي أملت قولًا أو آخر، أو فعلًا أو آخر، بما يناسب الظروف وحال المخاطب، كذلك يجب التفرقة بين الأدوار التي اختص بها رسول اللَّه ﷺ دون سواه من الناس بكونه رسولًا مبلغًا عبر الزمان والمكان، وبكونه في ذات الوقت داعيةً معلمًا مربيًا لقومه، وقدوةً لهم ولمن بعدهم، وبكونه في الوقت نفسه رأسَ سلطةِ الحكم، وبانيَ مجتمعٍ ودولةٍ؛ حتى يكون قيام مجتمع إنساني في واقع حياة الناس حجةً على صلاح هذا الدين ومبادئه وقيمه لهداية الإنسان، وإمكان تحقيق هذا الدين وقيمه ومبادئه ومفاهيمه في حياة الإنسان، ولإبراز دور « الحكمة » في أساليب تنزيل هذه القيم والمبادئ والمفاهيم في واقع الزمان والمكان؛ الأمر الذي يعني أهمية أخذ عنصر الزمان والمكان في فهم الكثير من الأفعال والمنطوقات النبوية التي هدفت إلى بناء دولة، وبناء مجتمع إنساني مدني متحضر من قبائل هي أقرب ما تكون إلى البدائية، وليس لها سابق دولٍ وأنظمةٍ ومجتمعاتٍ ذاتِ أهليةٍ حضاريةٍ؛ حيث يصبح « المسلمُ » والمواطنُ ما التزم حقوق المواطنة وواجباتها (أَخَ المسلمِ) والمواطنِ « لا يظلمه ولا يسلمه، وكان اللَّه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ».

دون هذا الوضوح المنهجي، في إدراك المفاهيم والخطابات والأدوار، لا يمكن تجنب الانحرافات والتعديات في توظيف القداسة وسوء استخدامها؛ لإضفاء المشروعية على « القهر والاستبداد والفساد » لمصلحة رجال الحكم والسلطة وأعوانهم وبطاناتهم، وبالتالي حرمان الأمة والإنسانية من « هداية الوحي »، وترشيد فطرة الإنسانية؛ لتحقيق غايات خلقها من بناء الحياة على أسس الحق والعدل والإخاء والرحمة والسلام.

مدنية النظام السياسي الإسلامي:

والخلاصة؛ فإن هذه الرؤية المنهجية، والترتيبات الإصلاحية، تعني أن نظام الأمة – والشعوب الإسلامية – يصبح على هذا الأساس معبرًا عن مفاهيم الأمة ومقاصدها الإسلامية، ويجعلها أمة حيَّةً إسلامية في دولة مدنية إسلامية، ولها حكومة مدنية ونظام مدني إسلامي.

و « الإسلامية » هنا تعني أن الدين والقيم هما محتوى فكر الأمة ووجدانها،

وإطار قراراتها وخياراتها، وهذا هو الأمر الأهم.

وأن « المدنية » هنا تعني التزامَ الأمةِ وفئاتِها، الترتيباتِ الاجتماعيةَ الإنسانيةَ التوافقية بين جميع فئات المجتمع، والتي تحقق مقاصد الدين وقيمه، ولا تناقضها، والتي يجتمع جمهور الأمة والوطن دستوريًّا عليها.

وهكذا فالأمة الإسلاميةٌ هي أمة إسلاميةٌ بهويِّةِ مواطنيها المسلمين وتربيتهم وقيمهم ومفاهيمهم ومقاصدهم وخياراتهم وأولوياتهم، ودولتهم هي دولةٌ إسلاميةٌ لكونها مبنية على محتوى ومفاهيم ومقاصد قيمية كونية عالميةٍ إسلامية خيِّرة، لا يرفضها – بحكم الفطرة وجوهر الأديان – المواطنون بما فيهم الأقليات من غير المسلمين، والتي يتمّ تحديدها وتشريعها على أساس نظامٍ توافقي يرعى مصالح فئات المجتمع كافةً، المسلم منها وغير المسلم، ويحمي هوياتهم، ويرعى أولوياتهم وخياراتهم ومصالحهم الأساسية، ويتوافقون جميعًا عليه في إطار دستوري مدني التنظيم، وإنساني إسلامي المحتوى.

والإنساني هنا يعني المفهوم المعبر عن القيم والحقوق الإنسانية الأخلاقية الأساسية التي يشترك في احترامها، والتي يتوافق عليها بنو الإنسان عامةً، بما فيهم المسلمون، ولا يرفضونها؛ بفطرتهم وأسس أديانهم وعقائدهم ومواريثهم الأخلاقية الاجتماعية.

والحكومة الإسلامية المبنية على هذه الأسس هي « حكومة إسلامية »، وهي في ذات الوقت « حكومة مدنية » أي تستند إلى إرادة الشعب بكل فئاته وقيمهم وخياراتهم، وفي مقدمتها إرادة الفئة المسلمة في الدولة، وقيمها، وخياراتها، وأولوياتها النابعة من هويتها وقيمها ومبادئها، وتربيتها الإسلامية التي تعلي قيمَ العدل والتكافل والتعاون والإحسان والإخاء والشورى والسلام، وتلتزمها إلا لرد عدوان المعتدين وحماية الضعفاء المظلومين.

النظام السياسي الغربي الديمقراطي المادي ليس هو النظام السياسي الشوري المدني الإسلامي:

وفي هذا المقام، وحتى لا تختلط الأمور، وتغيم الرؤية، فإن من المهم أن نفرق بين نظام الحكم الديمقراطي العلماني، ونظام الحكم الشوري الإسلامي.

فنظام الحكم الديمقراطي العلماني هو الصورة السياسية للنظام الغربي المادي العلماني. والذي يعبر عن نفسه في المجال الاقتصادي بالنظام الرأسمالي، وفي المجال الاجتماعي بالنظام الليبرالي، وفي المجال السياسي بالنظام الديمقراطي.

والسمة المهمة المفرِّقة للنظام السياسي الديمقراطي العلماني، عن النظام السياسي الإسلامي الشوري، هي تفرقة أساسية فلسفية، لا بد أن تعكس نفسها على بعض جوانب الترتيبات اللازمة لكل نظام، على الرغم من وجود التشابه بينهما، في بعض الوجوه والترتيبات؛ ومن ذلك على سبيل المثال التشابه في ضرورة التزام الانتخاب، أي مرجعية أغلبية الشعب، وفصل السلطات، حتى يتم التوازن بين التشريعي والتنفيذي، وحيادية القضائي؛ وبذلك لا تطغى المصالح الخاصة، ولا يكون الخصم هو الحَكَمُ.

فالنظام الديمقراطي العلماني الغربي – بسبب خرافيات الدين وكهنوتيته وسابق ممارساته في مجتمعات الغرب – هو نظامٌ سياسي يستند إلى فكر ماديٍّ يجعل الإرادة الإنسانية هي المرجع الأول والأخير في تقرير ما هو حقٌّ وصواب وخير، أي إن الحق والحقيقة في نهاية المطاف قضية ذاتية إنسانية، وإن كل فرد يقرر لذاته ما يعدُّه حقًّا وصوابًا، وليس لأيِّ أحدٍ أن يقرر أو يملي أي شيءٍ من ذلك لسواه.

ولأنه لا يمكن لأي فردٍ إنساني أن يعيش منفردًا بذاته، وأنه لا بد له من التعاون مع الآخرين، فكان لا بد أن يتم التوافق بين أفراد المجتمع؛ بحيث يرتضي المجتمع نظامًا عامًّا يخضع له الجميع، فكان النظام الديمقراطي (حيث تعني كلمة الديمقراطية أغلبية المواطنين) الذي يعني توافق أغلبية المجتمع أو المواطنين على الترتيبات اللازمة لتسيير شؤون المجتمع، وفق اقتناعات جمهور المجتمع الذاتية، وأن يكون ذلك هو الفيصل الذي يجب أن يخضع له الجميع، أغلبيةً وأقليةً؛ حيث تمثل الأغلبية القوة، ولكن عليها أن ترعى حقوق الأقليات الأساسية؛ لإدراك أن أي جور على حقوق الأقليات ومصالحها الأساسية إلى حدِّ الإجحاف سوف يؤدي إلى الرفض والعصيان وعدم استقرار المجتمع، وفي ذلك خسارة أكبر لفئات المجتمع كافة؛ أغلبيةً وأقليةً.

ومن الواضح في هذا النظام المادي (العلماني)، وفي هذه الفلسفة (المادية العلمانية)، مع تقدم الوقت، واتساع نطاق الممارسة، وتساقط موروث التقاليد، تنشأُ –

كما نشاهد اليوم – إشكالات جوهرية في هذا النظام؛ حيث يصبح مفهوم الحرية إشكاليةً تعني في النهاية الفوضى الاجتماعية والأخلاقية؛ حيث تنهار القيم والمبادئ والكوابح الأخلاقية، حيث الذاتية الحيوانية هي المرجعية؛ لتصبح النزعات والشهوات والأهواء الذاتية العاجلة، والتي بدأت تظهر أعراضها السيئة في كثيرٍ من هذه المجتمعات، وبدأت هذه المجتمعات تدفع الثمن من آثارها السلبية على العلاقات الإنسانية الاجتماعية على الأسرة، وعلى مسئولياتها وعلاقاتها الإنسانية الحميمة، وعلى السلامة النفسية والروحية للأجيال والكوادر المستقبلية لهذه الشعوب؛ حيث لم تعد الأسرةُ محضنًا أمينًا حصينًا لتربية الأجيال، وتلبية حاجاتها الروحية والنفسية والعاطفية والمادية، الأمر الذي يدفع هذه المجتمعات بشكلٍ حثيثٍ، منذ منتصف القرن الماضي، إلى حافة الفوضى والانهيار الأخلاقي والاجتماعي، على ما خلت عليه سير الأمم من قبل.

وإذا كان نظام الشورى الإسلامي، إذا تمَّ بناؤه على أسس المفاهيم القرآنية، ومقاصدها الحقيقية، فإن على المسلمين أن يلتزموا خيار المجتمع وقرارات الأغلبية، مثله في ذلك مثل النظام الديمقراطي العلماني، غير أنه يختلف عن النظام الديمقراطي العلماني، في أن المسلم يعدُّ الحق والحقيقة قضيةً موضوعية، وأن الرؤية الكلية الكونية هي قضية ليست في متناول المنطق البشري، وأن هذه الرؤية الكلية الكونية هي حاجة ضرورية لهداية مسيرة الإنسان، روحيًّا وأخلاقيًّا واجتماعيًّا وحضاريًّا وعمرانيًّا؛ حتى تكون مسيرة الإنسان خيِّرةً في الحياة، وأنه لا بد منها لسعادته واستقراره النفسي.

ولذلك؛ فإن المواطنين المسلمين، حتى يحققوا إسلامهم، ويقيموا مجتمعهم على أساس رؤيةٍ وقيمٍ إسلاميةٍ، فإن على المواطن المسلم في قراراته وخياراته أن يقبل ويقتنع ويلتزم الرؤية الكونية الإسلامية ومبادئها وقيمها ومفاهيمها ومقاصدها الروحية الأخلاقية العمرانية الخيرة.

ومن المهم بشأن الرؤية الكلية والقيم والمفاهيم الإسلامية المسبقة لدى المواطن المسلم، وفي فلسفة النظام الإسلامي، أن يكون الأمر واضحًا في أنه ليس أمرَ معمياتٍ وكهنوتيات، ولكنه أمر رؤيةٍ ومبادئ وقيم ومفاهيم يسيرة محددة، وصريحة واضحة، وموثقة معلومة، وإنسانية خيِّرة، لا تتعلق بها تهويمات، ولا خزعبلات، ولا كهنوتيات، فهي رؤية ومبادئ وقيم ومفاهيم نزل بها الوحي، وطبقها العهدُ

النبويُّ في الواقع البشريِّ؛ ولذلك فهي تتناغم مع الفطرة الإنسانية، وتمكّن لها، وتقنع العقل، وتَقَرُّ لها النفس والروح، وتروي الوجدان؛ وهي بذلك، وبالحجة الدامغة، توفر إطارًا وثوابت ترسي النظام على قاعدة إنسانية روحية أخلاقية إعمارية خيِّرة، يؤمن بها مَنْ يؤمن على بيِّنةٍ؛ له إن قبلها، واقتنع بها، ورضيتها نفسيته ووجدانه، خيارُ الإسلام، ولمن يرفض أسسها ومقاصدها وثوابتها؛ لجهل أو موروث، فله الحرية في ذلك، ولا يكون بذلك مسلمًا، لكن ليس له أن ينتقي بالتغيير والتبديل في الأسس والثوابت، أي إن لكل فردٍ أن يكون مسلمًا أو لا يكون، ولكن ليس لأي أحد أن يغير أو أن يبدل في الأسس والثوابت والمقاصد؛ ليضفي على نفسه – اعتباطًا – صفةً لا يتمتع بها، ويعلن هوية لا ينتمي إليها.

وعلى هذا الأساس فإن نظام الحكم السياسي في الأمة الإسلامية في نهاية المطاف يلتزم هذه الرؤية، وتلتزمها قراراتُه وتنظيماته السياسية من خلال اقتناعات الأمة وقبولها، أي إن النظام الإسلامي (بالاصطلاح الهيلِّيني الغربي) هو نظامٌ « ديمقراطي »، أي إنه يلتزم في قراراته رأي أغلبية جمهور المواطنين، ولكنه « ديمقراطيّ » إسلاميّ شوريّ، وليس « ديمقراطيًّا » ماديًّا علمانيًّا، وتكون بذلك مهمة المسلمين في ترتيبات النظام السياسي الإسلامي الشوري هو التشاور في ضوء هذه الرؤية وهذه القيم والمفاهيم، بما يحقق مقاصدها في الزمان والمكان، وبالتالي يحقق ذواتهم، وبشكل توافقي بين أفراد المجتمع وفئاته، في ترتيباته الحياتية، وفق مقتضيات الحال.

ولتحقيق هذا التوافق فإن النظام يلتزم اقتناع الأغلبية في حدود الرؤية والمفاهيم والمقاصد الإسلامية الأساسية التي تنبع من انتماءات أبناء المجتمع في الإنسانية والمواطنة والإخاء، كما يلتزم النظام مبادئ الإخاء والعدل والتعاون والتكافل والرحمة، ومن ثَمَّ يرعى هذا النظام كرامة الإنسان والحقوق الأساسية الإنسانية للمواطنين بكل فئاتهم، بغض النظر عن أي اعتبار في العرق أو الدين أو المكانة، وليس للنظام أن يخرج على هذه القيم، أو يتنكر لها، وتكون غاية النظام – في خاتمة المطاف – في كل ترتيباته، هو التشاور لتحقيق هذه الأهداف والمقاصد.

وبذلك، وفي ظلِّ النظام الشوري، لا يمكن لأي مسلم، حسب عقيدته وتربيته والتزامه، أن يقبل أو يقر، عن عمدٍ، بضمير مسلم سليمٍ، أن يعتدي أو يقرّ ظلمًا

وعدوانًا، وعلى غير وجه الحق والعدل، على حقٍّ أي أحدٍ آخر، مسلمًا كان أم غير مسلمٍ، ولو كان خصمًا أو عدوًّا، لمصلحته الذاتية أو لمصلحة أي أحدٍ آخر، ولو كان أقربَ قريب إليه؛ لأن من شاء أن يبرَّ أحدًا فله أن يبره من خاصة ماله، وليس بظلم أي إنسانٍ آخر، أيًا كان دينه أو انتماؤه.

ومن المهم أن نلحظ أنه في ظل النظام الإسلامي السياسي المدني الشوري؛ حيث يقتصر دور الأحزاب والفئات السياسية على التنافس في تقديم البرامج السياسية الحياتية، وأولوياتها في تحقيق مصالح الأمة، وعلى أساس رؤية الأمة وأولوياتها، وهنا فإنه لن توجد في الحقيقة – في هذا النظام الإسلامي الذي ليس فيه مكان لوصاية الكهنوت واستبداد الصفوة – مشكلة في التعددية، أو مشكلة في تداول السلطة؛ وذلك لوعي أبناء الأمة، ولعدم توافر البيئة الإيديولوجية الكهنوتية، التي تتحدث – بشكل مباشر أو غير مباشر، واعٍ أو غير واعٍ – باسم الحقيقة المطلقة، أو باسم المقدس، أو بحقِّ الوصاية؛ لتحتكر الحق والحقيقة، أو تحتكر حقَّ القرار.

كل هذه المعطيات تمنع بالضرورة قيام السلطات الاستبدادية، تحت أي مسمًّى أو أي ادعاء، ويجعل الأمة وحدها هي صاحبة القرار، ومصدر السلطة؛ وبذلك يكون للأمة في هذا النظام الإسلامي حكومات مدنية سياسية. وقبولها وقبول برامجها أو رفضها، إنما يرجع إلى مدى ما تناله الأحزاب السياسية المنتخبة، وما تكوِّنه من حكومات، على قبولٍ من الأمة واقتناعها بها وببرامجها، ودون هذا القبول وهذا الاقتناع فلا سلطة ولا شرعية، ولا مجال في هذا النظام – في كلِّ الأحوال – لوصاية أو تفرد أو احتكار للسلطة.

ومن هنا فإن النظامين الديمقراطي العلماني، والشوري الإسلامي، أو بتعبير أوضح، فإن النظامين « الديمقراطي » المادي العلماني، و« الديمقراطي » الإسلامي الشوري، حيث كلمة « الديمقراطية » تعني قرار الأغلبية، وإن تشابها في بعض الوجوه، فإن بينهما فروقًا جوهرية وفلسفية عميقة؛ لما بين المجتمعين والحضارتين من فروق فلسفية عميقة، تتعارضان بتعارض مفهومي « الحق للقوة » و « القوة للحقِّ »؛ وهذه الفروق الفلسفية الأساسية لا بد من أن تعكس نفسها في أمر الترتيبات، وفي مناهج ومكونات اتخاذ القرار ومؤسساته وترتيباته، حتى لا تنتهي الأمة الإسلامية،

حين لا تعبِّر مؤسساتها وترتيباتها عن فلسفتها وغاياتها، إلى قرارات لا تلتزمها ولا تقتنع بها، وبالتالي لا تحركها ولا تستنهض همتها ولا تلمَّس حوافزها ودوافع البذل والجهد والعطاء في قرارة نفوس أبنائها ووجدانهم، وحتى لا تنتهي الأمة في شكليات الخيارات والقرارات إلى قرارات النسب الهزلية المزرية وخياراتها التي تكاد أن تصل إلى مئة بالمئة إن لم يكن أكثر!!حين تقلد - كما هو الحال البائس اليوم في كثير من البلاد العربية والإسلامية - مؤسساتُ القرار السياسي في الأمة ترتيباتِ النظام الديمقراطي العلماني وفلسفته حرفيًّا، دون وعي بطبيعة هذه الترتيبات ودلالاتها ومقاصدها، وبالتالي دون وعي ولا قدرة على تمثل المناسب المفيد منها، ومن ترتيباتها؛ بحيث تفيد منظومة الرؤية والفكر والحضارة الإسلامية، وتتواءم وطبيعتها وغاياتها الفلسفية والحياتية.

النظام الرئاسي والحزبية البرلمانية خيار إسلامي:

وقد يكون من أثر اختلاف فلسفة النظامين « الديمقراطي » الإسلامي الشوري و « الديمقراطي » المادي العلماني أن التزام التشاور في النظام الإسلامي يؤدي في كثير من الحالات إلى ظهور ما يمكن تسميته في ترتيبات الأنظمة السياسية المعاصرة بـ « الأحزاب البرلمانية » التي تنتج عن التزام المتشاورين في النظام الإسلامي بالاقتناعات الضميرية بما هو حق ومصلحة - وليس بمواقف حزبية ثابتة ومقررة مسبقًا - وقد يؤثر هذا على مواقف الأعضاء والأغلبيات في حالات تغير الاقتناعات نتيجة التأمل والتشاور، وبالتالي قد يؤثر ذلك في بعض الأحوال على استقرار السلطة التنفيذية، واستمرارية سياساتها، لتغير مكونات قاعدتها البرلمانية، وهذا الوضع قد يجعل « الأنظمة الرئاسية » - بصورة من الصور - أكثر ملاءمةً للنظام الشوري الإسلامي، وهو غير النظام الذي يعرف عند طلاب العلوم السياسية بـ « النظام البرلماني ».

من هنا فإن على الأمة أن تدرك حقيقة منطلقاتها، ورؤيتها الكونية، وطبيعة منظومتها وفلسفتها الحضارية؛ وذلك حتى تبنى مؤسساتها وترتيباتها الدستورية، بالأسلوب الفعَّال الصحيح الذي يتفق مع طبيعتها ومقاصدها، وحتى تعرف كيف تستفيد الأمة من تفاعلاتها وحواراتها الحضارية المستنيرة، مع ما حققته وكشفت عنه تجارب الأمم والمنظومات الحضارية المعاصرة الأخرى، من أمر « الحقائق العلمية »،

ومن « الترتيبات » الاجتماعية والحياتية الفعَّالة؛ حتى لا تعيد الأمة الإسلامية في كثير من الأمور « اختراع العجلة » كما يقولون، وحتى تعرف كيف تفعِّل منظومتها الاجتماعية والحضارية بأقل جهد ممكنٍ، مستفيدةً من كلِّ جهد خيِّرٍ بَناءٍ حققته الإنسانية في مسيرتها الحضارية، وحتى تسهم من خلال منظومتها الحضارية الإسلامية وإبداعاتها الخيِّرة، في ترشيد المنظومات الإنسانية الحضارية الأخرى.

لذلك فإن من المهم أن نؤكد هنا أن هذا النظام الإسلامي المدني الشوري الذي لا تطال فيه يدُ الحكومات وسلطاتها التنفيذية قداسة الدين، ويستقل فيه شئون التوعية والدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام العام؛ لتكوِّن هذه الشئون هيئةً أو هيئات مستقلة؛ حيث يعود أمرها جميعًا إلى يد الأمة وممثليها المختصين بهذا الأمر وحدهم مباشرة، وبذلك فإنه لا مجال للأحزاب والفئات السياسية في هذا النظام الإسلامي المدني لأن يكون لها وصاية دينية، أو خصوصية قدسية، وليس لهذه الأحزاب والفئات إلا التنافس السياسي المحض لخدمة الأمة في برامج سياسية حياتية، تنبني على اعتبارات حياتية معقدة، وإن كانت تنطلق من فلسفة ومقاصد محددة، الأمر الذي يسمح بتعدد الرؤى والأولويات ووجهات النظر، وإن كانت جميعها تلتزم دستور الأمة، وتستمد شرعيتها من قبول الأمة ورضاها عن هذه البرامج، وعن أداء هذه الحكومات.

وهكذا مما سبق يتضح لنا – دون أدنى شكٍّ – أن نظامَ الأمة الإسلامية نظامٌ مدني شوري إسلامي؛ لأن محتواه يستند إلى إرادة الشعب، وفي الوقت نفسه فإن هوية المسلمين وقيمهم ومقاصدهم وخياراتهم وأولوياتهم تمثل الركيزة الأساسية في خياراته وأولوياته، والذي يتم تحديدها بشكل توافقي دستوري مع بقية فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات غير المسلمة في الدولة، وهو بذلك نظام إسلامي في محتواه، ونظام مدني في ترتيباته؛ لأنه توافقيٌّ دستوري، يمثل الفئات والهويات كافةً، ويرعاها، على أساس المبادئ والقيم والتنظيمات التي ينص عليها ويحددها للجميع الدستور المدني التوافقي، والذي يستند إلى الإرادة الشعبية ومجمل رؤاها وقيمها العامة الخيِّرة، والتي هي في جوهرها إسلامية وإنسانية، لا ترفضها الفطرة ولا مقاصد الأديان؛ حيث إرادة الأمة هي الوصي على سير أعمال الحكومة والنظام وأدائهما، وليس العكس.

لا تعارض بين مدنية النظام السياسي وقيم الإسلام ومقاصده:

وبهذا نستطيع القول: إنه لا تعارض بين مدنية النظام، وإنسانية قيمه ومقاصده، وبين إسلامية الأمة، وسمو مقاصدها ومبادئها، وأنه لا تعارض بين مدنية الحكومة، وبين إسلامية الدولة وإنسانيتها.

وبهذا أيضًا؛ فإن المحصلة في نظام هذه الدولة المدنية الإسلامية الإنسانية هو كفالة حرية العقيدة، وسلامة المنطلقات، والتزام العدل، وسلامة أداء مؤسسات الدعوة والتوعية والتربية والتعليم والثقافة والإعلام في خدمة الأمة؛ بحيث تكون الوصاية للأمة على الحاكم والسلطة، ليكون الحاكم والسلطة هما المنفذ المؤتمن والحارس المخلص لمصالح الأمة والمجتمع بكافة فئاته الممثلة لحقيقة خياراته.

وبمثل هذا النظام تصبح الحكومات ومؤسساتها في بلاد الأمة الإسلامية ودولها معبرة عن إرادة الشعب وخياراته، وهي وكيلة عنه وعن إرادته، وليست حكومات هجينة مدلسة مستبدة فاسدة تخدم مصالح خاصة، ولا حكومات كهنوتية مستبدة فاسدة معبرة عن الإرادة الإلهية، بأفواه موظفين من أصحاب الإجازات والألقاب، تفرض السلطةُ بهم وبسطوة زبانيتها على الأمة والشعب إرادتَها ووصايتَها خدمةً لمصالح فئات الصفوة السياسية فيها؛ لأن كلَّ هذه الحكومات هي في نهاية المطاف سلطات مستبدة، ومراكز نفوذ تسعى لتمكين الفساد والإفساد والمصالح الخاصة، ولذلك يستحيل معها - ومع وصايتها الهجينة العلمانية أو الدينية الكهنوتية المسفرة أو المقنعة - أمر التعدد والتداول في السلطة، على ما نرى من حال الأنظمة الهجينة العلمانية الملفقة المقلدة، والأنظمة التقليدية الكهنوتية؛ التي تستبد بشئون كثير من الأمة الإسلامية البائسة، وتبدد مواردها وثرواتها.

لا حاجة للعنف في إدارة الصراع السياسي في الدولة المدنية الإسلامية:

ومن المهم أن ندرك أنه في هذا النظام المدني الإسلامي، حيث لا شرعية للحكومات والسلطات، إلا للسلطة والشرعية المستمدة توافقيًّا من الأمة والشعب بكل فئاته، وأنه ليس لأي سلطة في هذا النظام وصاية على الأمة، وأنه ليس لأي حكومة أن تبقى وأن تحكم إلا بخيار الأمة والشعب ورضاهم عن برامجها وسلامة أدائها؛ لذلك لا تكون في

هذا النظام شرعية، ولا تكون طاعة لأية سلطة، إلا للسلطات المستمدة من الأمة واقتناعاتها وخياراتها، وفي حالة التعدي والانحراف – وحيث إنه لا شرعية للعنف في الصراع السياسي داخل المجتمع المسلم والدولة المسلمة قالوا: يا رسول اللَّه ألا نقاتلهم؟ قال: « **لا، ما صلوا** » – إلا أن ذلك لا يعني أنه ليس من حق الأمة والشعب – عند الضرورة – إذا فشل النصح والنقد أن تتولى الأمة وضع حدٍّ للتعدي والانحراف، بأن تسحب الأمة البساط من تحت أرجل الفئات أو السلطات المعتدية؛ باللجوء إلى المقاومة الجماعية المدنية السلمية، ومن أهم هذه الوسائل، ودون إخلال بأمن المجتمع، ممارسة التعبير والتظاهر والرفض والعصيان السلمي؛ وذلك لإحقاق الحقوق، ولمنع التعديات وتحقيق التصحيحات والإصلاحات المطلوبة، أو لاستعادة السلطة والمشروعية، « فأفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » « ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق »، « على المرء السمع والطاعة فيما أحبَّ أو كره، إلَّا أن يؤمر بمعصيةٍ، فإذا أمر بمعصيةٍ فلا سمع ولا طاعة »، و « لا طاعةَ إلَّا في معروف ».

بهذه الرؤية فإنه من الواضح أن « الأمة الإسلامية » هي رؤية وتربية ودعوة وتعليم إسلامي بالدرجة الأولى، وهي دولة ودستور وحكومة مدنية إنسانية إسلامية، أي إنها إسلامية المحتوى والهوية، ومدنية التوافق والتنظيم، ولا مجال فيها – على أساس هذه الترتيبات – للفصل بين الأمة دينًا ورؤيةً، وتربيةً ودعوةً، وبين السياسة وتوجيه السلطات والخيارات والأولويات الاجتماعية الحياتية.

وبهذه الرؤية أيضًا يتضح أن الأمة الإسلامية، ليست أمةً أو دولة أو حكومة « ديمقراطية » مادية علمانية، الدين فيها مغيبٌ، ولا هي أمة أو دولة أو حكومة « ماركسية » ملحدة مستبدة، تحارب الدين وتهدمه، ولا هي أمة أو دولة أو حكومة « هجينة » فاسدة مستبدة، مضيعة الهوية، الدين فيها مهمشٌ يُستدعى لمواكب الأعياد والموالد وتشييع الأموات، وهي ليست دولة أو « حكومة دينية » « كهنوتية » فاسدة مستبدة، الدين فيها موظفٌ لمصلحة الخاصة، وجشعهم ومفاسدهم، بل هي أمة « إسلامية » أخلاقية قيمية الوجهة والمحتوى، وهي في ذات الوقت، دولة وحكومة مدنية « شورية » إسلامية، بالتوافق والتعاون على البر والتقوى، وهي بروحانيتها تعلي – بوعي الأمة وخياراتها وإملاءاتها – من شأن الدين وشأن القيم، وتحمي الرؤى والعقائد

والحريات الإنسانية الحضارية العمرانية، وترعى مصالح الأمة وفئات الشعب، وتحمي الضعفاء، وتعمر الأرض، وتقيم العدل بين فئات الناس كافة، ولا يكون ذلك إلا أن يتنبه « الإصلاحيون » إلى أهمية « المؤسسات » في تحقيق الوعود وسلامة الأداء، وإلا فإن الإصلاحيين أنفسهم لن يلبثوا أن يقعوا في ذات الشَّرَكِ، وأن ينتهوا، هم وخلفاؤهم كبشرٍ، إلى ممارسات الاستبداد والوصاية والفساد، كما انتهى إلى ذلك مَنْ قبلهم في تاريخ الأمم.

ومن هنا فإن على المفكرين والإصلاحيين أن يبنوا برامجهم الفكرية والإصلاحية، ليس على مجرد المقاصد والأهداف السامية، ولا على مجرد رصف الآمال والوعود المعسولة، ولا على انحياز الجمهور إليهم بسبب ما يعانون من استبداد الأنظمة القائمة، ومظالمها ومفاسدها، ولكن يجب أن يبنوا برامجهم على المقاصد والأهداف السامية والوعود الصادقة التي تستند في الوقت ذاته إلى مؤسسات فعالة متكاملة تمكِّن جمهور الأمة من اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها، وتمكّن الجمهور من مراقبة السلطات القائمة على أدائها ومحاسبتهم بما لا يسمح بالاستبداد، ولا بجمع السلطات في يد واحدة، أو في أيدٍ معدودة؛ لتتصرف وتستبد بلا رقيب ولا حسيب، بعد أن تخلق أجواء من تشويه الثقافة وتجهيل الأمة وتضليلها بمناهج وأساليب ووسائل تربوية وتعليمية وإعلامية يسيرها ويسيطر عليها رجال السلطة وأتباعهم وموظفوهم الذين يأتمرون بأمرهم، ولا يأبهون في الحقيقة إلا لتحقيق مصالحهم ودوام سلطانهم وفسادهم.

وحتى لا تدور الأمة في حلقات إصلاحٍ وهمية مغلقة مفرغة، تعيش معها في دوامة لا تنتهي من سراب أحلام العزة والكرامة والإنماء والإعمار، وسراب القضاء على الاستبداد والفساد والفقر والظلم، فإن على الإصلاحيين والمفكرين والمربين – إن أرادوا حقًّا تحقيق الإصلاح واستنهاض الأمة – أن يغرسوا في ضمير الأمة ولدى جمهورها النظر إلى الأفعال، لا إلى الأقوال، وأن يقيسوا الأداء بالنتائج لا بالدعاوى، وألا يركنوا إلى مجرد معسول القول الذي لا يستند إلى مؤسسات فاعلة، والذي كثيرًا ما تلجأ إليه الصفواتُ السياسيةُ الزائفةُ وأصحابُ المفاسدِ والمصالح الخاصة، وتستخدمه كمخدرٍ لجماهير الأمم والشعوب المتخلفة التي تتميز بأنها أممٌ وشعوبٌ تفتقر إلى الوعي والثقافة والمؤسسات العامة التي ترشّد الحكم وتراقب الأداء وتمنع التعديات.

ولو نظرنا إلى أدبيات الصفوات السياسية والثقافية في الأنظمة المستبدة، دينية كانت أو غير دينية، عبر التاريخ، فإننا نجد سمة مشتركة بينها من المبالغة في معسول القول والوعود؛ لأن صفوات الأمم المتخلفة، وطبقاتها الحاكمة، تتفق جميعًا في إرسال دعاوى، لا تكلُّ ولا تملُّ من الحديث المعسول، والوعود الكاذبة، عن جهودها الوهمية في الإصلاح، وإقامة مجتمع العدل والرفاه، والقضاء على الفساد، وفي الحديث الزائف عن خطط التنمية، وإصلاح المرافق التعليمية والصحية، وتحقيق الوفرة، والقضاء على كل أسباب الفقر والمرض، وإنعاش الصناعة والتجارة، وكل ما يخطر على البال، من كل جديد تتطلع إليه النفوس.

وتذهب طغمةٌ وتأتي طغمةٌ، وتسقط حكومة وتُنَصَّب حكومة، وتذهب دولة وتأتي دولةٌ، والحديث والوعود والتخدير؛ الذي لا يستند إلى مؤسسات دستورية فاعلة متكاملة، تسمعه من أبواقها، في كل يومٍ حديثًا معادًا مكرورًا، دون أن يكون لأي شيءٍ من ذلك الحديث والوعود، بالطبع، أي أثر، بل إن حال تلك الشعوب، في واقع الحال، بسبب غياب المؤسسات، يسير من سيِّءٍ إلى أسوأ.

وما لم نعرف السبب الذي يسمح، بل يدفع الأنظمة والصفوات، بغض النظر عن منطلقاتها وتوجهاتها دينية أو غير دينية، بأن تنتهي إلى ممارسة الاستبداد وما يتبعه من ممارسات الفساد والإفساد، وتواجهه وتعالجه، فإننا لن نضع حدًّا لهذه الدوَّامات والحلقات المغلقة المفرغة والحلزونيات الهابطة بالأمة بسبب الاستبداد والفساد، مهما تغيرت مسميات الأنظمة وتبدلت فيها الوجوه.

التربية والوعي ثم التربية والوعي:

ومن أهم الأسباب لهذه الظاهرة البائسة الشيطانية هو ضعف وعي الجمهور وضعف ثقافته ومعرفته بالوسائل التي تضبط سير الحكومات والأنظمة، والتي تضع حدًّا لظاهرة متلازمة: الاستبداد والفساد.

وهذه الظاهرة، كما هو معلوم، لا يقف في وجهها ولا يقضي على جذورها إلا قيام المؤسسات الدستورية الفاعلة المتكاملة؛ التي تنظم العمل والأداء، وتَفْصل السلطات وتحددها، وتتولى سنَّ القوانين والأنظمة التي تحد الصلاحيات والاختصاصات

والمجالات وسبل الأداء، كما تتولى المحاسبة والمراقبة، وبذلك يصعب أن يستشري الفساد في الأنظمة، ولا تجتمع معها السلطة في يدٍ أو في أيدٍ محدودةٍ تكون هي الخصم والحكم، ولا تستطيع الأهواء والنزوات والشهوات والمصالح الخاصة أن تملي السياسات، ولا تمر التعديات دون رقيب أو حسيب.

ونقطة البدء في علاج هذه الأدواء هو وعي الأمة بأهمية المؤسسات في التشريع والتنفيذ والمحاسبة والمراقبة والتربية والتعليم والإعلام؛ لأن الأمة في نهاية المطاف – بوعيها وبمؤسساتها الإصلاحية المدنية الدينية والاجتماعية والسياسية – هي التي تضمن سلامة الأداء، وهي التي تفعِّل المؤسسات التي تسهم بدورها في بناء القاعدة الجماهيرية، وفي تفعيلها، وفي ترشيد مسيرتها؛ والتي تكفل سلامة الأداء، ولا تغفل ولا تتوانى عن كشف القصور والتعديات والضرب على أيدي المنحرفين والمقصرين.

لذلك؛ فإن وعي الأمة ومؤسساتها، على اختلاف أنواعها؛ الأهلية والعامة، الرسمية وغير الرسمية، هو نقطة البداية، وهو الذي يجعل جمهورها كيانًا منظَّمًا متراصًّا متماسكًا لا يتم شيء دون علمه ودون اقتناعه ودون قراره، ولا يسمح أن يصبح الشعب، بغياب منظماته، مجردَ أفراد يعانون – برغم أنهم يعيشون في وطن واحد – في عزلةٍ وعجزٍ وتفكُّكٍ؛ كالقطيع حيث كل واحدٍ، بسبب التجهيل والتضليل، يعيش وحده، غير متواصل أو متعاون مع من حوله، وهو في جهل بما يجري في الخفاء، وما يدور في الظلمة، وسط ضبابة وغمامة من التضليل والتخدير الإعلامي؛ لذلك فإن وعي الأمة ومؤسساتها هو المنطلق والدرع الذي يحمي الأمة ومصالحها، والذي لا يسمح لأصحاب المصالح، بقدرتهم التنظيمية، أن يستغلوا شعوب الأمة، وأن يخدعوها ويضللوها؛ بسبب غياب مؤسساتها العامة والأهلية، أو بسبب ضعفها، وضعف تنظيمها، وضبابية سلطاتها ومجالاتها وصلاحياتها واستقلاليتها.

وهكذا؛ فإننا نؤكد هنا ما سبق أن أشرنا إليه سابقًا؛ وهو أن السبيل إلى تحقيق مشروع الإصلاح السياسي الإسلامي يعتمد وينطلق ويبدأ من وعي رجال الإصلاح الإسلامي ومفكريه، ومن تصميمهم المستند إلى سلامة الرؤية، وسلامة المقاصد والمفاهيم الهادفة إلى تمكين الأمة من بناء مجتمع العدل والإعمار المسلم، وذلك ببناء

المؤسسات التي تحقق الكفاءة، وتسد الباب أمام ممارسات الاستبداد والفساد.

الراشدون المؤهلون لشورى المجتمع:

بقي هنا أمر واحد وهو أمر يحتاج من المفكرين والتربويين والإصلاحيين النظر فيه ودراسته علميًّا؛ للتقرير بشأنه، في حالة كل شعب وبلد مسلم، بحسب حاله وما يناسبه اجتماعيًّا وسياسيًّا، وبما يحقق غاياته الروحية والحضارية الإسلامية، ويرشد قراراته التشريعية والسياسية.

وهذا الأمر هو تحديد السنِّ التي تؤهل المواطن للإسهام في صنع القرارات السياسية والتشريعية، واختيار القيادات، ولا سيما حقُّ التصويت والترشيح؛ بحيث يقضى على الغوغائية التي تتسم بها أنظمة الديمقراطية الغربية، والتي يستغلها أصحابُ المصالح لإفراز قيادات سيئةٍ فاسدةٍ يسهل استغلالها وتوجيهها والضغط عليها؛ لتزييف إرادة شعوبهم وأممهم، على ما نرى من حال الدول الغربية في عالم اليوم.

ومن أهم وسائل هذه الغوغائية وتزييف الإرادة الشعبية هو اعتبار دفع الضريبة المقياس الأساس لتقرير حق التصويت؛ بحيث أصبح القرار السياسي في ضوء آليات أصحاب المصالح الخاصة الإعلامية بيد هؤلاء الساسة الفاسدين وأصحاب المصالح الخاصة، من خلال أغلبية عددية في كثير من البلاد، من المراهقين وصغار السن؛ الذين لا يعون من شئون الحياة والمجتمع إلا شهواتهم المتفتحة والمتفجرة، دون قدرة على إدراك الأبعاد الروحية والاجتماعية المختلفة لهذه الممارسات، ولآثارها البعيدة المدى على المجتمع؛ ليكونوا وسيلة تجار متع الرذيلة والمصالح الخاصة؛ لإشاعة المفاسد الحيوانية، وما يؤدي ذلك إليه من التفكك الاجتماعي وإهدار القيم والأخلاق في المجتمع.

وإذا كان هذا مقبولًا في المجتمع المادي الحيواني الذي تنصرف فيه الأغلبية إلى المصالح المادية الخاصة المحلية الضيِّقة، فإنه غير مقبول في المجتمع الإسلامي الروحي الأخلاقي.

ولذلك فإن طبيعة المنظومة الإنسانية الحضارية الإسلامية يتوجب فيها أن تحدد السن المناسب للتصويت، والمشاركة في صنع قرار الشأن السياسي العام، على أساس وعي الفرد بضرورة تحقيق المصالح بالوسائل السليمة المشروعة، وأن يراعى في ذلك

مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الأخلاقية الإسلامية، في معنى المجتمع، ومعنى الأسرة، وحماية أخلاقية الأسرة والطفولة، وحماية حقوق المرأة والطفل، ومنع المفاسد والتعديات التي تشيع الفواحش، وتفسد الأخلاق، وتهدم الأسرة، وتضعف الأواصر، وتهدم أسس المجتمع.

وحتى لا يطغى ضعف الوعي وتسلط الشهوات، وانحراف الإعلام وسيطرة المصالح المادية الضيقة في ظل الحياة الحديثة ومتطلبات إعداد الكوادر؛ بحيث يظل جُلُّ الناشئة على مقاعد الدراسة والتدريب حتى يجاوز الواحد منهم العشرين عامًا دون أن يدخل سوق العمل، ودون أن يتمكن من الزواج وإدراك مسئولياته الاجتماعية والأخلاقية، وأهمية حماية الأطراف في الأسرة والمجتمع؛ لذلك فإن المبالغة في خفض سن التصويت السياسي بحيث تعلو الأصوات اليوم، بعد خفضه من الواحد وعشرين عامًا إلى سنِّ الثامنة عشرة، فإن ذلك بالتأكيد لا يصب في خدمة مصالح المجتمع العامة بقدر ما يصب في مصلحة من يستغلون اخضرار عود المراهق والناشئ لإفساده واستغلاله بإشاعة الفواحش، وترويج التجارات المدمرة، في اختيار القيادات السيئة وغير المؤهلة، واتخاذ القرارات السياسية الضارة باسم الجماهير الغضَّة العود، عديمة الدراية والخبرة بما يخدم – دون وعي منهم – أصحاب المصالح الخاصة، وتجار الرذائل والحروب، ومظالم الشعوب.

إن طبيعة المجتمع المسلم، وطبيعة غاياته، تحتم أن تتم رعاية الناشئ والمراهق ماديًّا ومعنويًّا حتى ينضج ويصبح قادرًا على إدراك مسئولياته الاجتماعية، وإدراك طبيعة منظومته الاجتماعية والسياسية والحضارية الأخلاقية البنَّاءة الاستخلافية السامية، وهذا في تصوري لا يمكن في جُلِّ المجتمعات المعاصرة إلا لمن كان في العشرينات من عمر الشاب أو الشابة؛ الأمر الذي يجعل سن الخامسة والعشرين بشكل عام هو الحد الأدنى الأنسب في طبيعة منظومة الحضارة الإسلامية وغاياتها؛ كي يكون الواحد منهم مؤهلًا للتصويت في الشأن العام، ما لم يثبت علميًّا في ضوء معطيات المنظومة الإسلامية وغاياتها غير ذلك، وذلك للترجيح بأنه في هذه السن – إن لم يكن المرء قد تزوج وكوَّن أسرة – يكون قد نزل إلى سوق العمل والمسئولية، وتقدير مختلف الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والسياسية للحياة الإسلامية ومسئولياتها ومتطلباتها،

وإدراك ما يترتب على تصرفات الفرد في المجتمع من آثار، ويجب ألا يأتي تحديدُ سن التصويت والاقتراع في النظام السياسي الإسلامي، لخطورته وخطورة آثاره، مجردَ تقليدٍ للأنظمة السياسية في المنظومات المادية الحضارية الأخرى، فطبيعة تلك المنظومات غير طبيعة المنظومة الإسلامية، ومسئولياتها واهتماماتها غير طبيعة تلك المنظومات ومسئولياتها؛ ولذلك يجب أن يكون تحديد السنِّ موضعَ دراسةٍ وبحثٍ وتقييمٍ جادٍّ في المجتمع المسلم؛ للتأكد من أن القرار يؤدي إلى التأكد من الحصول على المشاركة الناضجة الواعية الرشيدة في صنع القرار السياسي والاجتماعي الإسلامي، بما يخدم الأمة والجماعة والأسرة والفرد، داخليًّا وخارجيًّا، من منظور العدل والتراحم والتكافل بين أبناء الأمة خاصة، وأبناء الإنسانية عامة؛ فلا يسمح بالاعتداء على حقوق الضعفاء، أو أي أحدٍ سواهم من بني الإنسان، كما لا يسمح لمحاكاة غوغائية، أو تدبيرات منحرفة أن تضلل الأمة لتهدم في غفلةٍ من الأمة قواعد الأسس والأواصر الاجتماعية الأخلاقية للمجتمع.

من أين نبدأ: مسئولية المفكرين والتربويين:

والسؤال هو من أين تبدأ الأمة هذا المشوار الإصلاحي؟ ومن أين يبدأ رجال الإصلاح الإسلامي مشوار الصحوة والإصلاح والبناء والإعمار الفعَّال؟ وكيف يتحقق القضاء على متلازمة الاستبداد والفساد في فكر الأمة وتاريخها؟

والجواب بناء على ما سبق، ومما هو ظاهرٌ من حال أبناء الأمة، ومن تدهور بنائهم الفكري، وتشوه بنائهم النفسي والوجداني، يكون بالبدء بالعمل أولًا من قِبَلِ المفكرين والتربويين على تجلية الرؤية الإسلامية الكونية الحضارية، وإعادة بنائها في مخيلة أبناء الأمة وضميرها، حتى تكون مستمدة من القرآن الكريم وما فصَّله، وعبَّر عنه، وكشف عنه الغطاء، من أمر فطرة الإنسان في استخلافه في الأرض، ونفخ الروح في حيوانيته الطينية، والوسائل التي وهبها اللَّه له من العقل والعلم، وما كلفه من أمانة الإرادة والخيار، وما سخَّر له من الطاقات والإمكانات للبناء والإعمار؛ ليحقق الإنسان ذاته وفطرتَه الخيِّرة، بكلِّ ما سُخِّرَ له، إلى أن يرث اللَّه الأرض وما عليها ومَنْ عليها؛ لأن الرؤية القرآنية إنما هي في الحقيقة وصفٌ وتجسيمٌ لمعنى الإنسان وإدراكه لحقيقة فطرته، ومعنى طاقاته وقدراته، والغاية من وجوده، وطبيعة

دوره في هبة هذه الحياة.

وهذه الرؤية الكلية القرآنية ليست بأي حالٍ من الأحوال تكلّفًا أو تكليفًا أو أعباء بما ليس طبعًا أو فطرةً خيرةً في الإنسان وسنن الكون، أي إن الرؤية الإسلامية للإنسان والكون والحياة هي تحقيقٌ للذات في « عشرة الأزواج » كما هي تطلب « الشهادة في الجهاد »، وهي بذلك ترشيدٌ للحياة، وجلبٌ للسعادة في الدارين.

ويستتبع استعادةَ الرؤية الإسلامية وتجليتها وتخليصها مما أصابها من تشويه، إصلاحُ مناهج الفكر وأساليب التربية وتنقية الثقافة.

وهذه البداية في إرساء قواعد الرؤية والتوعية والإصلاح العقدي والفكري العلمي والتربوي المؤسسي المدعوم من أبناء الأمة بالتطوع والتبرعات والأوقاف والميزانيات، هي مهمة المفكرين والتربويين، وهي أيضًا مهمة فئات الإصلاحيين كافة؛ الذين عليهم دعم حركة الإصلاح العقدي الفكري التربوي، وإيصاله إلى جمهور الأمة؛ بدءًا من الأسرة، والآباء والأمهات؛ الذين هم بفطرتهم وحرصهم على مصالح أبنائهم، بمنزلة حجر الأساس في مبادرة التغيير والإصلاح، ومرورًا بالمدرسة والمعلم وأئمة المساجد وخطبائها، ووسائل الإعلام والتعليم والاتصال كافة؛ لتصل الرسالة إلى جمهور الأمة بجميع فئاته وطبقاته، وتقيم قاعدة مكينة لدفع عجلة الإصلاح والتغيير المؤسساتي الشامل المتكامل في مختلف مناحي الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية.

لأنه إذا أدرك الناس وجوه التشوه والقصور، وأدركوا سبل الإصلاح، وأدركوا البدائل وأساليب تحقيقها وممارستها، وتشبَّعت بها رؤى الآباء والأمهات والمعلمين والإعلاميين، وبالتالي كوادر الأمة وعقولهم ووجدانهم، فإن التغيير والإصلاح وترشيد المسيرة يصبح أمرًا لازمًا ونتيجةً حتميةً و « لا يغيِّرُ اللَّه ما بقومٍ حتى يغيِّروا ما بأنفسهم »، و (من شبَّ على شيءٍ شاب عليه)، و (كما تكونون يولَّ عليكم).

دون جهد المفكرين والتربويين والإصلاحيين وفطرة الآباء والأمهات لن تعرف الأمة وجماهيرها طريقها، ولن تستطيع أن ترشد جهودها في بناء كوادرها؛ لأن الاعتماد على مؤسسات الأنظمة المستبدة الفاسدة الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الإصلاح، ولتغيير أنظمتها المستبدة الفاسدة، لا يجدي؛ لأن المؤسسات في كلِّ نظامٍ

تسعى بطبيعتها إلى تثبيت الوضع القائم، وليس إلى تغييره، وإن أي تغيير تحدثه هذه المؤسسات إنما هو لتثبيت النظام والوضع القائم، وليس لتغييره، ولذلك فإن المفكرين والتربويين والإصلاحيين والآباء والأمهات هم وحدهم الفئات القادرة على البدء بتحريك مفتاح تشغيل عجلة التغيير في المجتمع، وترشيد حركة مسيرة الأمة، وإعادة بناء رؤيتها ومناهج فكرها وتربية أبنائها، وتنقية ثقافتها، وبالتالي إعادة بناء مؤسساتها ونوعية حياتها سلميًّا، ومن داخلها قبل خارجها، وذلك من خلال تغيير نوعية كوادر الأنظمة ومحتوى مؤسساتها؛ لتحقيق أهداف الأمة، واستنهاض همتها، وتنمية طاقاتها، واستعادة دورها الحضاري الخيِّر البنَّاء.

فمن إصلاح الرؤية والفكر، وتحرير الوجدان، وتنقية الثقافة، يكون البدء، وبصلاح الرؤية وسلامة الفكر ونقاء الثقافة وطاقة الوجدان، تنطلق المسيرة، وتصلح الحياة، وتتحقق غايات الأمة في الإخاء والمساواة والتكافل والعدل ودعوة الخير والسلام، وفي توفير سبل الرخاء، وفي التعاون على البناء والإبداع والإعمار.

* * *

القضية الرابعة

دور التعليم العالي في الإصلاح
(الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجًا)

دور التعليم العالي في الإصلاح
(الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجًا)

مقدمة:

جميعنا يعلم أن نهضة الأمم وقدرتها تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة أبنائها؛ إخلاصًا وعلمًا، وجدًّا ومثابرة وإتقانًا، وأي إصلاحٍ أو استنهاضٍ لا يجعل الإنسانَ هدفَه في نوعية ثقافته، ومنهج فكره، وتربية وجدانه، وتنمية قدراته، فإن جهوده لا شك ستضيع هباءً وتذهب سدى.

وإن تحدي الإخلاص والبذل، وتحدي العلم والقدرة والإتقان إنسانيًّا، لا يكمنُ في الكم فحسب، ولكنه – وبالدرجة الأولى – يكمنُ في النوع، وهل الجهد المبذول هو جهدٌ خيِّرٌ باتجاه النور والروح؛ أي باتجاه الخير والحق والعدل والتكافل والرحمة والسلام، أم هو جهدٌ شريرٌ في سبيل الظلمة والطين؛ أي في سبيل الظلم والجور والقسوة والغلبة والعدوان.

إن استنهاض الأمة الإسلامية واستعادة دورها في التاريخ ضروري لتكون أمةً قادرةً مؤمنةً، داعيةً إلى الخير، ساعيةً بالعدل والبذل، منتصرةً لقوى النور والروح في بناء النفس الإنسانية، في مواجهة نوازع أهواء مادة الطين الحيوانية، في تظالم العنصريات والأنانيات، وسياسات الكواسر، وانهيار الكثير من جوانب الأخلاقيات الاجتماعية والأسرية في نفوس البشر.

ولذلكَ فإن المهمَّ التيقُّنُ من أن مشروع استنهاض الأمة هو مشروعٌ إصلاحيٌّ مشروطٌ بأن يكون الإنسانُ ركيزتَه الأساسيةَ، وأن يبدأ التغيير والإصلاح من شخصية الإنسان المسلم، وإصلاح ما تعانيه هذه الشخصية من جوانب سلبية؛ لأنه إذا استقامت رؤية هذا الإنسان الكونية الحضارية، وإذا استقام منهجُ فكرِه وثقافتِه، وصحَّتْ أساليبُ تربيته على أساسٍ متينٍ من العلم وطلب السنن الإلهية؛ بروح الحق والعدل، وبروح الحب والبذل، وبأداء الجدِّ والإتقان المبرَّأ من آفات الجهالة والكبر،

ومن آفات الخرافة والدجل والشعوذة وسوء الفهم، عندها فقط تكون الأمةُ على جادة الصلاح والإصلاح، وعندها فقط يُرجَى لجهود الإصلاح النجاحُ في استنهاض الأمة، واستعادة دورها الإصلاحي الرائد، واستنقاذ مستقبل الإنسان ودوره في الإعمار والتسخير الإسلاميِّ الخيِّرِ على وجه الأرض.

ولتحقيق هذا الهدف فإن أول الطريق لا بدَّ أن يبدأ بالمفكرين وجهودهم الفكرية في استعادة الرؤية، وفي وضوح تعبير العقيدة الإسلامية الإعمارية الحضارية، وفاعلية خطابها، وفي إصلاح منهج التفكير المسلم، وفي تنقية الثقافة، وفي تصحيح أساليب التربية.

ما سبق يجعل دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، والأستاذ الجامعي، في إعداد الكوادر المطلوبة؛ دورًا أساسيًّا، ونقطةً لانطلاقِ الأساس في الإصلاح، وفي التغيير النوعي؛ لأن الجامعةَ والأستاذَ الجامعيَّ هما اللذان سيضعان اللبنةَ الأولى على مستوى الأمة؛ بإعداد كوادر العمل والأداء الجماهيري؛ لأنهما هما اللذان يصنعان رؤى المفكرين الإصلاحيين على هيئة مناهج علمية أكاديمية لتنشئة الكوادر الاجتماعية في الأمة، وتعليمها وتدريبها؛ وهذه الكوادر هي التي من خلالها، ومن خلال أدائها في المجتمع، وفي مراكز الأداء وحمل المسؤوليات؛ يتم – على مستوى الأمة، ومستوى الجمهور، بشكل مباشر وغير مباشر – تصحيحُ رؤيةِ المجتمع الكونية، وتزويده بالأدوات والوسائل العملية، ويقوم بإنتاج الأدبيات التربوية السليمة التي تُعَدُّ لإعداد الآباء والأمهات، وتؤهلهم لأداء دورهم في تربية أبنائهم التربيةَ السليمة التي تُحدِث التغيير والنقلة النوعية المطلوبة؛ بإعادة تشكيل الرؤية الكونية لأجيال المستقبل، وتقويم منهج فكرهم، وتنقية مدخلات ثقافتهم، وإصلاح بناء وجدانهم وتطلعات نفوسهم.

وعند اكتمال المشروع الإسلامي الإصلاحي بتنشئة الأجيال؛ رؤيةً وفكرًا وثقافةً وعلمًا ووجدانًا، يكون المشروعُ الإصلاحيُّ قد أرسى الأسسَ المطلوبة لإعادة بناء الإنسان المسلم، والمجتمع المسلم، ووضع الأمة على جادة أداء القدرة الحضارية الخيِّرةِ الساعيةِ إلى تجديد الحضارة الإنسانية وإصلاح مسارها.

ومن هذا المنطلق فإن هذا الجزء يتعرض لدور التعليم العالي في بناء مسيرة مشروع الإصلاح الإسلامي، ويستعرض ما تمَّ من تطويرٍ لخطة التعليم الجامعي في الجامعة

الإسلامية العالمية بماليزيا، ومناهجه لإعداد الكوادر الجامعية، واستعادة وحدة المعرفة الإسلامية من جانبٍ، والعمل على تنقية الثقافة من جانبٍ، وتصحيح المسار التربوي الوجداني، وإعداد الآباء والأمهات من جانب ثالثٍ؛ وذلكَ حتى يمكن بشكل عملي وفعَّال بناء أجيال مسلمةٍ؛ تتمتعُ بالرؤية الكونية الإعمارية الحضارية المبرَّأة من أمراض الهوية؛ التي يضعف فيها الانتماء إلى الأمةِ، ويغيب فيها البعدُ العامُّ في الشخصية المسلمة، وتنهار فيها المؤسسةُ العامَّةُ، وتتجذَّر لدى الناشئة الفرديةُ الأنانيةُ، ويقف مدى الرؤية عند الحياة من أجل اللقمة؛ حيث يصبح تحقيق الذات في الأخذ والاكتناز بما يلغي – على وجه الحقيقة – معنى الذات؛ لأن تحقيق الذات لا يكون إلا بالبذل والعطاء الذي كلما ازدادَ زادتْ قيمةُ الذاتِ ومعناها ونفعها، ولأن المعنى الحقيقيَّ للحياة أن نحيا ونعيش لنعطي نفعًا وخيرًا وعونًا؛ نجلِّي به في أنفسنا ذاتًا نبيلةً نافعةً، ذات قيمة ومعنى ودلالة، لا أن نحيا لمجرد أن نأخذ ونستحوذ ونملأ البطون في نهمٍ وجوعٍ لا يشبع، حتى نموت وننفق كما تموتُ الدوابُ وتنفقُ الهوامُّ والحشراتُ، فالعطاء تزداد قيمتُه كلما ازداد، أما الأخذ فلا معنى له، ولا قيمة له – على وجه الحقيقة – بعد حدِّ الحاجة وسد الرمق.

إن إصلاح بناء العقول، وبناء النفوس، وتأجج الدافعية السننية الإعمارية الخيِّرة يجب أن يكون الغاية الأولى والأكبر من جهود الإصلاح في الأمة؛ لأن الضعفَ والتردي والعجز إنما يكمن في النفوس والعقول قبل أن يكون في الوسائل والأدوات.

والبدء بتصحيح الرؤية والمنهج؛ أداةً وأساسًا لبناء الكوادر التي تقوم على عملية بناء الأجيال؛ معرفيًّا ووجدانيًّا، هو الأمرُ الأهمُّ، والعاملُ الأساس لهذه البداية، وهذا يعني البدء في هذه المرحلة بتوجيه الأسرة وثقافتها (التربية)، وإصلاح التعليم عامة، والتعليم العالي على وجه الخصوص (القدرة)؛ لأن إصلاح باقي المرافق يعتمد على توفير الكوادر المخلصة المؤهلة القادرة، الأمر الذي يعين – على مستوى الأمة – على توفير المادة المعرفية من ناحية، وتأهيل العاملين في مجال التربية والتعليم والإعلام من ناحية، ولنشر الثقافة والأساليب التربوية اللازمة لبناء الأجيال المستقبلية، وتجذيرها؛ لتؤدي دورها في الإبداع، وفي البناء والإعمار والعطاء.

وقد جاءت الجامعةُ الإسلاميةُ العالميةُ بماليزيا بدايةً مهمةً، وتجربةً رائدةً في هذا المجال؛ بما أخذتْ به من إصلاحات في المنهج، وخطة إعداد كوادر الأمة؛ ليكونوا طليعة الإصلاح والتغيير الاجتماعي في الأمة. والمأمول أن يتم الوقوف عند هذه التجربة وقفةً جادةً، وأن تستفيد حركاتُ الإصلاح في الأمة، وقادتُها، من هذه التجربة، وأن تُنمَّى هذه التجربة وتُطَوَّر، وأن تُستكمَل أدواتُها؛ لتحقيق غاياتها على أساس منطلقاتها، وأن يُعمَّمَ النفعُ بها في اتجاه الإصلاح الإسلامي الشامل؛ لاستنهاض الأمة، واستعادة دورها الرائد في هداية سعي الإنسان ونفعه، وترشيد الإعمار والحضارة الإنسانية.

إنه الهادي إلى سواء السبيل، وهو نعم المولى ونعم النصير.

القضية

كثيرًا ما يخطئ العلاج أو يقصِّر لخطأ في التشخيص أو لقصور في التحليل. وهذا لا يصدق على شيء كصدقه على حال قصور تشخيص تخلف الأمة الإسلامية الذي سرى في أوصالها لقرون عديدة، والذي بدا وكأنه قد استعصى على العلاج وذلك منذ أن أطلق أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ/١١١١م) صرخته في « تهافت الفلاسفة » ونداءه في « إحياء علوم الدين ». ولعل من أهم أسباب فشل التشخيص وفشل العلاج لأزمة الأمة في القرون المتأخرة أنه انصرف إلى الأعراض وهدف إلى الظواهر، فضلًا عما أصاب رؤيته الحضارية من تشوه إذ قصَّر به منهجه الجزئي عن الغوص إلى جواهر الأسباب.

كانت شكوى الأمة في قرونها الأخيرة وما تزال هي شكواها من التخلف ومن ضعف الدافعية وقصور الأداء كما هو من التمزق ومن الطغيان والتسلط، وهي أيضًا شكوى من الظلم والفقر والجهل والمرض، وكانت الأمة – وما تزال لقرون عديدة – تتطلع إلى القوة والوحدة والعدل. إلا أن هذه الآمال ما تزال وهمًا وسرابًا، ولم يتحقق أي شيء على مستوى العصر من آمال التنمية السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية، وظل أمر اللحاق بالركب وتوفير المستويات الإنسانية اللائقة في المعاش والتعليم والصحة مطلبًا لشعوب الأمة يقتصر عما تحقق لأمم كثيرة من أمم الأرض.

وإذا كنا نتفق مع كل المصلحين في أن كل وجوه هذا الإصلاح مطلوبة، وأنه لا يمكن تحقيق نهضة الأمة وحمل رسالتها دون تحقيق مختلف الإصلاحات المطروحة على الساحة، ولا سيما مطلب إصلاح التعليم، إلا أننا نرى أن جل هذه الإصلاحات إنما هي تتعامل مع أعراض لأسباب أكثر عمقًا وأبعد غورًا لا يمكن النفاذ إليها إلا بالنظرة الناقدة الشجاعة، وإلا بتزويد أنفسنا بالوسائل المعرفية الصحيحة اللازمة لمعرفة هذه الأسباب، وإلا فإننا سوف نستمر في عجزنا عن معرفة الأسباب الجذرية الكافية والتزود بالقدرة الحقيقية على مواجهتها والتغلب عليها، وتحقيق الأهداف والمطالب والإصلاحات الحياتية الحضارية المشروعة لأمتنا.

إن وجوه التخلف في تاريخ الأمة إنما هي في الحقيقة تعبير عن داء خطير هو داء قصور الأداء الذي يعود إلى ضعف الحافز النفسي، والذي يعود بدوره إلى داء تشوه الرؤية الكونية مقرونة بقصور منهج التفكير وتشوهه؛ أي: إن الأمر في أساسه يعود قبل كل شيء إلى تشوهات في تكوين الأمة المعرفي والنفسي الوجداني التي لا يمكن معالجتها دون أن نتعرف على حقيقتها، وأن نجعلها في بؤرة وعينا بجهود الإصلاح؛ حتى يمكن للأمة أن تتخلص من داء غبش الرؤية وضعف الحافز وقصور الأداء الذي يقف خلف مظاهر القصور والتخلف والتمزق في حياتنا؛ السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية.

والسؤال المهم هنا هو: كيف أن الأمة الإسلامية – وهي تمثل أكثر من خمس البشرية، أكثر من بليون (ألف ومئتي مليون) نسمة، وتمتد من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي – قد تردَّتْ إلى هذه الحال، حتى بلغ قيمة إنتاج أقطارها قاطبة إلى حوالي ألف ومئة بليون دولار أمريكي، أي أقل من قيمة إنتاج فرنسا وحدها، وأقل من نصف قيمة إنتاج ألمانيا، وأقل من عشر قيمة إنتاج اليابان؛ وهو ذلك الشعب الذي يقطن عددًا صغيرًا من الجزر الفقيرة في مواردها الطبيعية، وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع أرضها، وتعصف الزلازل والبراكين بها وبشعبها الذي لا يتجاوز عدده مئة وعشرين مليونًا من البشر؟!

إنه لا يمكن تفسير هذه الظاهرة إلا بأنها ترجع إلى داء قصور الأداء؛ إذ لا تتطلع شعوب الأمة، على ما هي عليه من حال، إلا إلى مجرد البقاء والحفاظ على الحياة وبأقل الجهد، وحيث لا مستقبل ولا طموح للأمة على وجه الحقيقة؛ بل إنها تكتفي

في عيشها بإنتاج المواد الأولية، واستخدام الأساليب البدائية أو بوساطة خبرة وتقنية أجنبية في صناعات تركيبية واستهلاكية، بينما تعود إليها هذه الأطنانُ من المعادن والأوليات التي تصدرها بحفنة من الدولارات على شكل صناعات إلكترونية وتقنية تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، والفرق بينهما هو الإنسان، وأداء الإنسان، وقدرة الإنسان، وفكر الإنسان.

دون الرجوع إلى أعماق أنفسنا، وأعماق تاريخنا نستعيد أسباب القدرة والقوة وإتقان الأداء، وفي نفس الوقت معرفة ما لحق بناءَ عقولنا وأنفسنا من تشوه معرفي ونفسي؛ دون ذلك – ونحن ورثة عهد الرسالة وحضارة الإسلام والذين لا تنقصهم الموارد الطبيعية؛ فالأرض واسعة غنية، ولا تنقصهم المبادئ والقيم والأهداف السامية؛ فالإسلام له فيها القدح المعلى – فإنه لا يمكننا أن نفهم ما أصابنا من تخلف وضعف، إلا أن يكون سبب التخلف تشوهات قد لحقت بأنفسنا، وبعقولنا، وبمنهج فكرنا، أي: إن الإشكال والداء في نهاية المطاف قد أصبح كامنًا في أساس البناء الفكري، وأصبحت له آثاره النفسية التي انتهت بنا إلى أدوى الأدواء وهو تشوه الرؤية الكونية الحضارية في معنى الحياة الإنسانية والوجود الإنساني المستخلف على الأرض وغايتَها؛ مما يؤدي إلى ضعف الدافعية وفي قصور الأداء الذي هو داء يلازم من يُبْتَلى به من الأمم في كل وجهة يتوجهها، حيث تجد ضعف الدافعية وقصور الأداء يواجه الأمة في النظام العام، وفي الإنتاج، وفي التعليم، وفي التقنيات، وفي حماية الأمة والدفاع عن الأوطان. ولما كان ضعف الدافعية وقصور الأداء من أدواء النفوس فإنه لا خلاص منه إلا بتغيير الذات، وإصلاح العقول والنفوس: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد : ١١].

التربية والتعليم:

مما سبق يتضح لنا صحة توجه المصلحين حين تنادوا إلى إصلاح مناهج التعليم على أنه واحد من أهم أركان الإصلاح التي يقوم عليها بناء الأمة، ولكن المؤسف أن جل دعاة الإصلاح قد توجهوا في هذا الشأن – كما هو الحال في جل توجهاتهم – إلى الجانب الكمي، وإلى الإصلاح السطحي الذي يتوجه إلى مظاهر المرض ومضاعفاته ويبنى على التقليد ومحاكاة الأمم الأخرى على اختلاف مشاربهم؛ فتسير الأمة في جهود إصلاحها تقليدًا وتَبَعًا على غير رؤية أو بصيرة في عماوة عمياء، تتعثر

خطاها، وتتشعب بها الطرق، وتستبد بها الحيرة وتتبدد الجهود.

وإذا كنا لا نشك في أن التربية والتعليم الصحيحين هما أساس البناء، وهما دعامتا الطاقة الإنسانية المحركة، ودونهما لا مجال لتحقيق القدرة والعطاء والإنجاز، إلا أن هذا لا يحقق أثره المطلوب؛ لأن جوهر الدعوات الإصلاحية في مجال التربية والتعليم هي في جلها دعوات إلى التقليد الأعمى في المباني ومحاكاة الطرائق، وفي التركيز على الكم والوسائل، بل والتوجه المتزايد نحو استيراد فروع المدارس والجامعات الأجنبية؛ ولذلك فإننا إذا نظرنا إلى أحوال التربية والتعليم في ربوع كثير من بلاد هذه الأمة نجدها تركز على « المدني والتقني » كما نجد فيها مبالغة كبيرة في محاكاة كل الصيحات الجديدة في البلاد المتقدمة، وهَمُّ هذه الجهود ينصرف إلى استيراد الآلات والأدوات والأنظمة، وينتهي بهذه الجهود إلى « خلط وتلفيق » لا هادي فيه إلا « المحاكاة والتقليد » ولا يختلف عن ذلك في جوهره عن عقلية التقليد والمحاكاة عند « العقدي والشرعي » في إغراقه بالمحاكاة التاريخية والتقليد العقيم الذي لا هادي فيه إلا التكرار والاستظهار.

أليس عجيبًا أن تأتي ثمار الإصلاحات على مرِّ القرون المتأخرة بأسرها، لا تبلغ بأمة الرسالة غاية، ولا تحقق لها هدفًا، وتظل النفوس معها حائرة لهول الفجوة بين الواقع والمثال، وبين الدعاوى والنتائج.

وإذا كنا نوافق على أن جوهر الإصلاح يكمن في إصلاح التربية والتعليم؛ فإننا لا نعني بذلك الوقوف عند حد الوسائل وعند مجال الكم واستيراد المخططات والآليات والوسائل والأدوات، فكثير من ذلك مطلوب، ولكن الأهم هو أن نعنى أولًا بالغوص إلى جوهر بناء الإنسان بصفته رؤية عقدية حضارية، ومنهجًا معرفيًّا فكريًّا علميًّا، وبناءً نفسيًّا فعالًا إيجابيًّا، غوصًا يتطلب مصادر القدرة في رؤية هذا الإنسان وبناء عقله ووجدانه، وينتهي إلى توظيف الوسائل، وإنجاز الكم الصالح، وتوفير الطاقات اللازمة للأداء القادر على تحقيق الغايات، وحل الإشكالات، وتحقيق الإصلاح والتقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية، والفوز في ميدان السبق الحضاري، وتبليغ الرسالة.

من هنا نبدأ:

عند هذا الحد لا بد لنا أن نواجه السؤال المهم هنا وهو: من أين نبدأ؟

والجواب على هذا السؤال المهم كما هو معلوم هو: علينا أن نبدأ بإصلاح النفس؛ لأن بداية الإصلاح الإسلامي المعاصر إنما تكمن في إصلاح النفس المسلمة أولًا؛ وذلك بإصلاح ما أصاب أصل رؤيتها العقدية وحوافزها الحضارية ومنهجها الفكري وثقافتها الاجتماعية وخطابها التربوي من تشوهات نجمت بسبب ما خالط مسيرة الأمة من أعاصير الأحداث ومخلفات تراث الشعوب والأمم؛ فكان كل ذلك بمثابة الحجارة التي ألقيت في تروس عجلة الدفع الحضاري الإسلامي النابع من رسالة الإسلام، ومن عهد رسالته، مما جعلها تبطِّئ مسيرتها، وتعوق طاقة دفعها حتى أوقفت تلك التشوهات والمعوقات حركتها، ولم يُجْدِ الأمةَ ما حققته على مرِّ القرون من تراكمات الحِرَف والصناعات لينهدم العمران ولتنتهي إلى ما يشبه الجثة الهامدة والكَم المهمل في حلبة سباق الأمم وتدافع الحضارات، ولتسقط فريسة لأعدائها، تجتر آلامها، وتندب حظها، تفاقم أزماتها ولا تهتدي في ليلها إلى طريق.

أما كيف حدث ذلك؟ وكيف بدأ؟ فإن بذور ذلك كما نعلم قد بدأت حين انطوى عهد الرسالة والخلافة الراشدة في قرن من الصراع الدامي أيام العهد الأموي؛ حيث ضعف الأداء والإعداد التربوي الإسلامي، وغلبت العرقيات والنعرات وأطلَّتْ بقايا الجاهليات القبيلية والشعوبية في غمرة الأحداث والتحديات الهائلة المتسارعة، وانتهى الأمر بعزل العاملين العالمين حماة عهد الرسالة عن ميدان الحكم والسياسة والحياة العامة، وحُمِلوا على عزلةٍ مدرسية تمَّ توظيفها في جملتها في فتوى وقضاء المعاملات الفردية والأحوال الشخصية والإمامة في المساجد وحضِّ المصلين – في الجُمَع والحلقات – على فضيلة الطاعة وطلب مكارم الأخلاق.

إن هذا العزل، وهذه العزلة، لِحَمَلَةِ العلم العاملين وحماة المثال الإسلامي الذين هم في نهاية المطاف مصدر طاقة حركة الأمة، كان له كلما امتد العهد بالعزل والعزلة أسوأ العواقب في تشويه الرؤية العقدية الحضارية الكلية، وفي تحطيم مؤسسات قيادة الأمة ومستقبل الثقافة والتعليم في الأمة، وفي انحطاط مناهج تربية الناشئة – على ما انتهت إليه الأمة في عهود انحطاطها الأخيرة.

إن الرؤية العقدية الحضارية الكلية الإسلامية التي هي عقيدة التوحيد وعقيدة الاستخلاف والإعمار والتسخير الخيِّر، وهي عقيدة الإيمان باللَّه واليوم الآخر، فهي عقيدةٌ جادةٌ إيجابيةٌ تعكس واقع فطرة الإنسان وتهدف إلى تفعيل طاقة تجعل غايتها الإحسان والإتقان والإصلاح في هذه الحياة وإلى حسن حمل الأمانة وحسن أدائها باتجاه الخير والحق والعدل (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدًا) ولتجعل حياة المسلم – بكل أبعادها ومجالاتها – عبادةً، أي: (تعبيدًا) للَّه الحق.

ولذلك فالرؤية والعقيدة الإسلامية هي ضمير الأمة الذي يحفزها إلى العمل والإعمار الصالح النافع في هذه الحياة الدنيا حيث الآخرة إنما هي محصلة عمل الدنيا « **إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ** »، فيكون همُّ الإنسان المسلم أن يوزع... بين الذكر والجهاد؛ حيث يكون ذكر اللَّه حافزًا إلى العمل الصالح، أي: أن يكون حافزًا إلى الجهاد بكل أنواعه في العلم والعمل، وفي السلم والحرب؛ أي: حافز لجهاد تزكية النفس، وجهاد طلب الرزق، وجهاد طلب العلم، وجهاد السعي بالإصلاح، وجهاد السعي في حاجة المحتاجين، وجهاد الدعوة، وجهاد الدفاع عن الدين، وجهاد الدفاع عن النفس والأهل والأوطان، وجهاد الدفاع عن المستضعفين.

وهذا يعني أن حياة المسلم كلها هي حياة جهاد الاستخلاف والإعمار وأداء أمانة الخيار الصالح، سواء أكان ذلك في الشأن الخاص أم في الشأن العام، أم كان جهادًا في حاجة الفرد، أم جهادًا في حاجة الجماعة، ويستعين المسلم على ذلك كله بذكر اللَّه – الذي هو الحقُّ والعدل والرحمة والسلام – في تسبيحه وقرآنه، وصلاته، وصيامه، وزكاته، وحج البيت، وفي تعظيم الشعائر، ومراقبة اللَّه سبحانه في السر والعلن، يهتدي بهديه، ويستعينه على أداء أمانة العمران والتسخير الخيِّر: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: ٦١]، ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [النور: ٥٥]، ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

أما الرؤية الانعزالية المدرسية التي فرضت وخيمت على الصفوة العلمية للأمة بحكم الواقع الذي أصبحت تعيشه، والزاوية التي باتت ترى وتمارس منها؛ كان لا بد من أن تنتهي بها إلى أن تصبح رؤيةً تُهمِّش العام وما يخص الأمة ومصالحها في السلطة السياسية، والعدل الاقتصادي، والتضامن الاجتماعي، وأداء الوظائف العامة، وفي المؤسسات وكان لا بد لها من أن تركز على ما انقطعت إليه من شؤون الذكر والشعائر وتغيب بذلك شؤون الجهاد الحياتي الإعماري، وليصبح الذكر في ثقافة الأمة هو ما دعوه بالعبادات ونحن نعلم أن حياة المسلم في « اللغة القرآنية » وعمله كله « عبادة » (١)، سواء أكان ذلك ذكرًا للَّه أم كان سعيًا وجهادًا، وكان للرؤية المدرسية الانعزالية أن تُهَوِّن – في سلبية – دون دراية وقصد من شأن جهاد العمل والسعي في مناكب الأرض وعمرانها وإصلاحها وتسخيرها، وأن تختزله ليصبح مجرد معاملات وأحكام عقود يقصد منها الضبط الفقهي (الشرعي القانوني) للعقود في تعاملات الناس.

هذا التشوه في الرؤية الكلية الذي فرضته عزلة الصفوة الفكرية – « أهل العلم » – هو المسؤول بالدرجة الأولى من الناحية النفسية عما أصاب حياة الأمة وشخصيتها وغاياتها الحياتية الإعمارية ووظائفها الجماعية من سلبية نحو الحياة وغاياتها العمرانية والإصلاحية؛ بحيث لم تعد هي تلك الرؤية الإيجابية الحضارية العمرانية التي تحض على البذر والزرع والعمل حتى ولو لم تكن للزارع – وقد آذنت الدنيا بالزوال – فسحة من العمر يجني فيها الثمر، والتي تجعل حتى من متعة عِشرة الأزواج عملًا صالحًا يستحق المكافأة الربانية والأجر.

هذا التشوه في الرؤية هو المسؤول أساسًا عن غيبة الوعي وجدية السعي وإبداعه في حياة الأمة، وهو المسؤول عن فساد حياتها العامة وتمزقها، وعن سلبية الأمة وضعف حوافزها النفسية، وعن قصور أدائها الحضاري، وانهيار مؤسساتها العامة، وتفشي الأمراض الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتها.

---

(١) إنَّ مفهوم العبادة والعبودية في الإسلام مشتق من التعبيد، وليس من الاستعباد؛ حيث إنَّ المسلم بإرادته الحرة يتقبل ما هو حق وصواب، وذلك مثار اعتزاز قوة ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨].

وقد أورث العزل والعزلة المدرسية التي حوصر بها رجال الفكر والعلم والمعرفة أُحاديةً في المعرفة توارت معها التجربة والمعرفة الإنسانية والمتغيرات الاجتماعية (العلوم الاجتماعية) بعيدًا؛ لتنحصر المعرفة في الإحاطة النصية واللغوية، وتضعف معها في النهاية طاقات التجديد والاجتهاد، ويسود التقليد والاستظهار، ويتدرَّع العجز الفكري بقدسية النص المجتزأ زمانًا ومكانًا في كثير من الأحيان في قهر إرادة الأمة وإخضاعها – بغض النظر عن النوايا – لممارسات الكثير من ظلامات الجهالة وعسف الكثير من الجهال وأصحاب الأغراض والأمراض، ولتنحط الثقافة والعلوم والمعارف الإنسانية في قرون التقليد والانحطاط، وليقتصر فيها تعليم عامة الأمة وتعليم ناشئتها وثقافتهم على الكتاتيب وما تقدم من النزر اليسير بتعليم شيء من القرآن الكريم ومبادئ الحساب لتصريف أدنى الأساسيات من حاجات الحياة اليومية، وبأساليب تربوية وتعليمية سيئة تقوم على السلطوية والعقاب يمولها الآباء بالنزر اليسير الذي يقدرون عليه يدفعونه للمعلم البائس الذي لم يجد وسيلة أكرم من مهمة « معلم الصبيان ».

وهو نظام تعليمي كانت جل أساليبه وممارساته موضع النقد والمؤاخذة والتجريح من قِبَلِ كثير من العلماء أصحاب الفكر والنظر مقارنًا بأسلوب ثقافة أبناء الخاصة التي يختلف مستواها ويتسع مجالها إلى شيء من علوم الدين والآداب، وتتوخى حسن معاملة الطالب، وحفظ كرامته، وتتضمن قواعد هذا اللون من التربية والتعليم وصايا الخاصة والحكام إلى مؤدبي أبنائهم في دُورهم، ولا يضاف إلى هذين النظامين التربويين الثقافيين المتنافرين إلا بعض المدارس التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تخريج (كوادر) الأئمة والوعاظ والقضاة والمفتين.

وبتشوه الرؤية العقدية الكلية، وأُحادية المعرفة، وعقم المنهج المعرفي، وقهر الخطاب الديني، واستبداد الصفوة السياسية، وتفشي الخرافة والشعوذة والخزعبلات على مختلف أنواعها في صفوف العامة وكثير من الخاصة فقد تباطأ دفع عجلة روح الإسلام الحضارية، وانتهت الأمة ومؤسساتها إلى التدهور والانحطاط، وانحدرت نفسية شعوبها إلى السلبية والخنوع، واتجه أداء أبنائها إلى القصور، وخَبَت الطاقة، وضَعُفَت الحوافز النفسية في إتقان الأداء؛ لأنَّ المحب الراغب – من يرى غايته وذاته بالعطاء بما يفعل ويعمل – هو الذي يبذل نفسه ويصبر على عناء البذل، أما الخائف

والكاره والسلبي الأناني الذي لا يتطلع إلا للأخذ والذي لا يعرف كيف يحقق ذاته أو غايته بالعمل والعطاء فهو إنسان سلبي عالة على الحياة ولا يفعل مثله إلا القليل والحد الأدنى.

إن ضعف الدافعية والحافز، وبالتالي تدني قصور الأداء، يبقى هو العقبة الكؤود أمام كل محاولات الإصلاح التي لا بد للأمة أولًا من أن تتخلص منها ومن أسبابها؛ حتى يمكن إحياء الأمة واستنهاضها، وإنجاح مشاريع الإصلاح الإسلامي فيها، والحصول على الثمار المرجوة منها، وتحقيق الشهود الحضاري لها ولأدائها في عصر العلم والتقنيات لتسخير الطاقات في أعماق البحار وآفاق السماوات.

موضع التعليم العالي من الإصلاح الحضاري الإسلامي:

والسؤال الآن ما هو موضع التعليم العالي من مشروع الإصلاح الحضاري الإسلامي؟ وكيف نفعِّله ليؤدي الأدوار المنوطة به لتصحيح الرؤية واستعادة الدافعية في نشر العلم والثقافة وتوليد المعارف وإعداد (الكوادر) اللازمة لحاجات الأمة ومواكبتها؟

وإذا كان توليد المعارف ونشر الثقافة وإعداد (الكوادر) العاملة من أهم مهام التعليم العالي؛ فإن هذه المهام وهذه الغايات تتعدى جهود التجهيزات المادية والترتيبات الإدارية والتراكيب الأكاديمية المدرسية ومخططاتها التي تعتمد الاستيراد والمحاكاة للمنظومات المعرفية والأنظمة التعليمية والتربوية، وذلك أن لكل شخصية حضارية منطلقاتها وغاياتها وقيمها ومفاتيح تحريك كوامن طاقاتها، وأي جهود تتجاهل هذه السمات والخصوصيات ولا تخاطب مكامن الطاقة للشخصية الحضارية للأمة فإنها لن تحرك إرادتها ووجدانها، ولن تدفعها باتجاه الاستجابة وإتقان الأداء؛ ولذلك فإنه لا يمكن في الحقيقة للأمة أن تأخذ موضعها اللائق بها بين الأمم ما لم يتم إصلاح التعليم العالي ضمن المنظومة التربوية والتعليمية، وتفعيله والتخلص من الآفات التي تمكنت منه؛ حتى يحقق الغايات والمهام الأساسية المنوطة به.

آفات التعليم العالي في البلاد الإسلامية:

الآفة الأولى: هي آفة التقليد والمحاكاة، وذلك أن جلَّ أنظمة التعليم العالي في البلاد الإسلامية وفلسفاتها غريبة أجنبية عن ضمير الأمة وغاياتها الحضارية، معتمدة على

التقليد والمحاكاة، لا تأخذ في الحسبان الطبيعة والسمات الشخصية والخاصة للحضارة الإسلامية ومنطلقاتها وقيمها، والمبنية على مبادئ التوحيد والاستخلاف، وغائية الوجود وأخلاقيته، ووحدة منطلقاته، وتكامل أبعاده المادية والروحية والأخلاقية وأبعاده الدنيوية والأبدية؛ حيث يكون الكسب والإنجاز والإتقان والعمران غاية ووسيلة، فهو حاجة وغاية معاشية، وهو في ذات الوقت وسيلة روحية تهدف إلى أبعد من الحاجة المعاشية، وهو تحقيق مبدأ العدل وترقية الذات في هذه الحياة، وفي الحياة الروحية الأبدية الأخروية بالإتقان والإحسان؛ حبًّا وتعبيدًا للنفس باتجاه الرحمن الذي هو الحق والعدل والرحمة والسلام، ونأيًا بها عن نوازع الشر والظلم والقسوة والعدوان.

الآفة الثانية: تشوه الرؤية الكلية الإسلامية وما خالط ثقافة المسلمين من آفات وخرافات وشعوذات أوقفت تروس عجلة حضارتهم، وهدمت عمرانهم، وشوهت عقليتهم، وأفسدت معارفهم، ومناهج فكرهم، وممارسات حياتهم، وأساليب تربيتهم، وباعدت بينهم وبين ما كانوا عليه من قوة التوكل الواثق على اللَّه والتزام الإتقان والإحسان على أساسٍ من طلب نهج السنن الإلهية في كل شؤون سعيهم وحياتهم.

لهذه الأسباب وهذه الآفات لم يستطع التعليم عامةً، والعالي على وجه الخصوص، في الأمة الإسلامية أن يؤدي حتى اليوم دوره بنجاح في ميادين المعرفة سواء الدينية الشرعية منها أم المدنية وسواء الإنساني منها أم التقني. وللأسباب نفسها لم يتمكن التعليم العالي من أن ينجح في نشر الثقافة وتوليد المعارف وإنتاج الكوادر المتقنة المبدعة وبقيت الأمة في تيه العجز والضعف والفرقة، وفي ظلام الخرافة، وعلى هامش المسيرة الإنسانية الحضارية المعاصرة.

إن إصلاح التعليم العالي وتفعيله يعتبر قضية أساسية، ومقدمة لا بد منها؛ لإصلاح الأمة الإسلامية وإنهاضها وإنجاح مشروعها الحضاري ورسالتها الإنسانية العالمية؛ ولذلك يجب أن يمتد هذا الإصلاح إلى الجذور، ويزيل ما ألمَّ بها من تشوهات تبدأ بـ « إسلامية المعرفة » وأصالة منطلقاتها، والتي تقتضي إصلاح منهج المعرفة وتوحيد مصادرها الإلهية والإنسانية؛ حيث يوفر الوحي البعد الكلي الروحي الأخلاقي لمجال الفعل الإنساني، وتسخير السنن الكونية والوسائل العلمية والتقنية لذلك الفعل، وتزول بذلك حواجز العجز والخمود، وتنطلق طاقات الفكر والدرس والبحث في

الطبائع والوقائع على أساس مبادئ العقل، وسنن الكون، ومقتضى هداية الوحي.

إن « إسلامية المعرفة » تهدف إلى تصحيح الرؤية الكونية وإلى استعادة وحدة مصادر المعرفة الإسلامية والتزام منهج السنن في السعي والتسخير لتضيء رؤية العقل المسلم، وتدفع به قادرًا في عباب بحر العلم والمعرفة محررًا من كوابح الخرافات والشعوذات، ومن معوقات التناقضات والأوهام والضلالات.

إن الغاية من « إسلامية المعرفة » أن تعمل على تحرير العقل المسلم من آفات الخرافات والأوهام والتناقضات ليخوض غمار العلم والمعرفة في شجاعة وثقة ومبادرة؛ طلبًا للإصلاح والتسخير والإتقان والإبداع؛ فيملك بذلك ناصية القدرة والأمانة في الأداء الأخلاقي الجاد، ومجابهة التحديات، وحل المعضلات، وبلوغ الغايات، وتحقيق المقاصد.

إن إصلاح الرؤية الإسلامية وسلامة المنهج الفكري واستعادة صورتهم القرآنية الكونية الشمولية الأصلية شرط أساس لتنقية الثقافة وإصلاح مناهج التربية والتعليم، والتي هي بدورها شروط أساسية لإصلاح البناء المعرفي والوجداني في النفوس، وتزويده بدليلِ الحركة وحافزِ الأداء. وإذا توافر دليل الحركة وحافز الأداء لدى العاملين فإن توظيف الوسائل والأدوات سيكون – عندها فقط – فعالًا حكيمًا مؤديًا دوره في مواجهة التحديات، وإنجاز المهمات، وتوفير الحاجات، وتحرير تروس حركة الأمة، وإطلاق طاقاتها الإنتاجية الأخلاقية والإبداعية الاستخلافية الحضارية الخيِّرة.

وهكذا فإننا إذا شئنا أن نضع مسيرة الإصلاح على الاتجاه السليم بعد قرون من التيه والتخبط، فإن علينا أن نعكس أولوياتنا في خطة إصلاح التربية والتعليم، وأن نقدم النوع على الكم، والمعاني على المباني، والمناهج على الوسائل، دون تقصير في حقِّ أي واحدٍ منها بالقدر الذي يؤدي دوره ويخدم غايته دون تعارض أو قصور.

هذا التوازن بين الكم والكيف، وبين المعاني والمباني، هو حال الأمم التي تتمتع بقدرة الأداء؛ حيث تعبر الثقافة والتربية، ويعبر التعليم فيها، عن شخصيتها ومنطلقاتها الحضارية، ويصدر عن مكامن الطاقة فيها، وحوافز الأداء في كيانها، والتي تضع شؤون الثقافة والتربية والتعليم وإعداد الإنسان في الأسرة والمدرسة والمجتمع، وتفجير طاقاته الإبداعية على رأس سلم أولوياتها، موفرة لها الإمكانات اللازمة؛ عندها تصبح بحقٍّ أدواتها في تحقيق الغايات والمقاصد، وتصبح هذه المؤسسات أرضًا صلبة وتربةً

خصبةً لبناء شخصية الأمة وتنمية طاقاتها وقدراتها.

أما الأمم المتخلفة فديدنها المحاكاة والتقليد، ولا تعبر منظوماتها وأنظمتها التربوية والتعليمية عن منطلقاتها وقسماتها وخصوصياتها الحضارية؛ بل هي أنظمة ومنظومات خليط ملفَّق في رؤاه وتوجهاته، وتأتي حاجات التربية والتعليم والتدريب ومستلزماتها في ذيل قائمة اهتمام هذه الأمم المتخلفة، وهي أول المهام والوظائف التي تعاني من مزيد الشحِّ حين تقع الأزمات ويتفاقم العجز والقصور، على الرغم من أننا نعلم علم اليقين أن تجديد الطاقة إذا انحسرت وتحسين الأداء إذا انحسر - إذا ضعف - يعتمد بشكل أساس على نوعية الثقافة وعلى ترقية مناهج التربية والتعليم وسدِّ ثغراتها، أي: إنه يعتمد على الإنسان عقيدةً وثقافةً وتربيةً وطاقاتٍ وقدراتٍ.

إن حركة الأمم في الحضارة والإعمار حركة حلزونية، فإما أن تحفز النفوس وتحسن أساليب تربيتها وتعليمها وتدريسها؛ لتندفع إلى آفاق أعلى وأوسع، وإما أن تهمل وتسوء أساليب تربيتها وتعليمها وتدريبها وتخمد حوافزها؛ ليسوء أداؤها وتنحدر إلى دركات أسفل وأضيق.

إسلامية المعرفة: تجربة حية في تفعيل التعليم العالي:

إن إسلامية المعرفة هي غاية وقضية روحية معرفية علمية تربوية نشأت وترعرعت في عقولٍ من أبناء هذه الأمة وضمائرهم، اتسمت بالإيمان برسالة الإسلام وإدراك الروح والطاقة الحضارية التي أقامت حضارة الإسلام التي أحيت موات الحضارة الإنسانية، وارتقت بها إلى آفاق جديدة كانت الأساس الذي بنت عليه الأمم اللاحقة حضارتها، وحققت به منجزاتها، كما تعلموا منها كثيرًا من قيم الإسلام ومفاهيمه ومنطلقاته التي بوَّأت الأمة في سالف عهدها مكانها المرموق في تاريخ الإنسانية.

لقد تميَّز تكوين هذه المجموعة التي نادت بإسلامية المعرفة، أنها في مجموعها قد جمعت ثقافتها بين معارف الثقافة والتاريخ الإسلامي من ناحية، والثقافة والعلوم المعاصرة من ناحية أخرى، كما تميز هذا التكوين بقدر كبير من النضج والحنكة بسبب ممارساتها العلمية والوظيفية، أي: إن تكوينها الفكري في مجموعها قد تميَّز عمليًّا بوحدة المعرفة التي تجمع بين معارف الوحي ومعارف العلوم الإنسانية والتقنية، وتكامل هذا التكوين.

هذه الوحدة المعرفية وتكاملها في تكوين هذه المجموعة تبدَّتْ في كتابات مبكرة لبعض رجال الفريق الذي تصدى لهذه المهمة، ومنها كتاب: « نظرية الإسلام الاقتصادية: الفلسفة والوسائل المعاصرة » [١]، وفي جهود الفريق في إنشاء جمعيةٍ ثقافيةٍ إسلامية كبرى هي: اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٣م)، والتي تطورت لتصبح نواة لمؤسسات إسلامية مهمة وأساسية لحركة إسلامية المعرفة، وأهمها فكريًّا جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (١٩٧٢م)، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٩٨١م).

وأساس فكرة « **إسلامية المعرفة** » أن جوهر أزمة الأمة وقصور أدائها، إنما هو قبل كل شيءٍ؛ بسبب ما أصاب الفكر الإسلامي في تطوره، من تشوهات شوَّهت الرؤية الإسلامية، وقضت على وحدة المعرفة فيه، وأحالت المعرفة الإسلامية إلى معرفة دينية نصية ساكنة، كما همَّشَت المعرفة الإنسانية في تكوين هذا الفكر وأدائه، ووأدت بذور العلوم الإنسانية التي تلمح براعمها في مبادئ الأصول الثانوية لأصول الفقه الإسلامي ومفاهيمه؛ الأمر الذي انتهى إلى تدهور ثقافة الأمة ومناهج فكرها ومؤسساتها ووحدتها وأنظمة الحكم فيها، وأثر ذلك على الخطاب الديني ليصبح في جملته خطابَ زجرٍ أدى – مع تفشي ظاهرة العجز الفكري والاستبداد والترهيب السياسي – إلى تكوين شخصية سلبية لدى الأمة؛ هي « نفسية العبد »؛ الأمر الذي أفقدها الطاقة الحضارية الاستخلافية الإبداعية، وانتهى بها الأمر إلى ما نرى من الذل والتخلف؛ لأن الخائف الكاره يعمل بالحد الأدنى، أما البذل والعطاء والإبداع فمن صفات المحب الراغب صاحب الغاية والهدف.

إن فكرة إسلامية المعرفة لدى مؤسسي المعهد العالمي للفكر الإسلامي هي منطلق خطة لإعادة صياغة فكر الأمة على أساس ثوابت الإسلام ومنطلقاته الإنسانية العالمية الحضارية المبنية على أساس التوحيد والاستخلاف، وتهدف خطة إسلامية المعرفة إلى استعادة الرؤية الإسلامية الكلية الإيجابية التي تمثل الأساس والقاعدة والمنطلق، وتعمل على إصلاح المنهج المعرفي حتى يتمَّ بناؤه على مفهوم شمولي تحليلي منضبط، وعلى وحدة الهداية الإلهية والعلوم الإنسانية لا تنفصم، لتشكيل واقع سعي حياة

---

(١) الخانجي، القاهرة (١٩٦٠م).

الإنسان في هذه الأرض؛ لتحقق غاية حمل الأمانة ومقاصد الشريعة في سلامة الخيار الإنساني في الإصلاح والخير، وتلتزم مبادئ العقل - الذي هو أداة الاستخلاف - وتلتزم السنن الإلهية في الكون، وهي بذلك توفر الوسائل الضرورية لتنقية الثقافة الإسلامية مما ألمَّ بها من تشوهات، وما داخَلَها من تخريفات وشعوذات ودسائس وأوهام؛ فتوفر بذلك في نهاية المطاف المدخلات الثقافية والتربوية الصحيحة لإصلاح البناء العقلي والنفسي الوجداني للفرد وللأمة المسلمة، ولتنشئة أجيال القوة والعطاء والقدرة والإبداع الحضاري العمراني بإذن اللَّه.

لقد عَدَّ « المعهد العالمي للفكر الإسلامي » أن مهمته الأساسية إنما تكمن أولًا في مخاطبة المثقفين والمفكرين والمربين وصناع العقول من الأساتذة الجامعيين، على اختلاف اختصاصاتهم وتوجهاتهم لتوعيتهم بطبيعة الأزمة، وبوجوه الإصلاح التربوي المطلوب، وتجلية الرؤية أمامهم؛ ليحملوا بدورهم مسؤولياتهم في إصلاح الثقافة وتنميتها، وإصلاح مناهج التربية وترشيدها، وتحريك كوامن الطاقة في كيان الأمة، حتى ترشد مسيرة حركتها بإذن اللَّه.

لقد مدَّ « المعهد العالمي للفكر الإسلامي » يده إلى الصفوة الفكرية في مختلف حواضر الأمة الإسلامية والعالم في جهود فكرية مشتركة وفَّرت للمفكرين والعلماء المسلمين المنابر للحوار والفكر والإسهام، وتبلورت جهودها وخططها على شكل مراكز ومؤسسات ومؤتمرات وندوات ومطبوعات ودوريات باللغات العربية والإنجليزية ولغات شعوب الأمة الإسلامية وغيرها، وحققت نشاطات مشتركة مع كل المهتمين بقضية الإصلاح الفكري والتربوي ؛ أملًا واعدًا، وقضيةً جديةً مهمةً مطروحةً على بساط الفكر العلمي الأكاديمي؛ لسبر أغوارها، وتفعيل طاقاتها في إعادة بناء فكر الأمة ومنطلقاتها الحضارية، وهذا من أهم المرتكزات لتوفير الشروط الضرورية لإنهاض الأمة، وتحريك كوامن البذل والطاقة في كيانها، وإنجاح مشروعها الحضاري لخدمة الإنسانية بإذن اللَّه.

نجربة إسلامية المعرفة في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا:

قامت الدولة الماليزية المستقلة عام (١٩٥٦م) وأخذت تتحسس طريقها في بناء دولتها الوليدة، وتنبهت قيادتها إلى دور الإسلام في تحريك كوامن الطاقة في شعبها

المسلم، فأنشأت بتأثير من المؤتمر الإسلامي الأول للتعليم المنعقد في مكة المكرمة عام (١٩٧٧م) الجامعة الإسلامية العالمية في كوالالمبور (١٩٨٣م) باتفاقية دولية مع منظمة المؤتمر الإسلامي؛ لتكون دولة مضيفة لجامعة إسلامية عالمية ضمن منظومة سلسلة الجامعات الإسلامية العالمية التي هدفت المنظمة أن تعنى في برامجها بالثقافة الإسلامية، وهذا لا يعني أن تمويل هذه الجامعات يأتي من منظمة المؤتمر الإسلامي بالضرورة؛ لأن الدولة الماليزية هي التي تقوم بتمويل هذه الجامعة.

وتنبهت القيادة الماليزية إلى طبيعة الفكر الإصلاحي الحضاري البنَّاء الذي يصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي عقد أحد مؤتمراته الدولية عن إسلامية المعرفة وإصلاح النظام المعرفي في كوالالمبور عام (١٩٨٤م) حيث كان وزير التربية الماليزي في حينه هو الأستاذ أنور إبراهيم الذي كان وثيق الصلة بمؤسسي المعهد منذ أن كان عضوًا في الأمانة العامة للندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض؛ لذلك دعت وزارة التربية والتعليم الماليزية عام (١٩٨٨م) المعهد العالمي للفكر الإسلامي إلى تبني جامعتها الوليدة (ألف طالب جامعي) وطلبت إلى المعهد انتداب أحد رجاله لوضع مفاهيم إسلامية المعرفة ومنطلقاتها في هذه الجامعة وتطويرها في خطة تربوية جامعية؛ خدمة للإسلام وأهداف الإصلاح والتنمية في ماليزيا.

وتسلم المعهدُ الجامعةَ في شخص أحد رجاله المفكرين من أصحاب الفكر والخبرة التنظيمية والجامعية، ولمدة عشر سنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٩م) تم خلالها بناء الجامعة ماديًّا وأكاديميًّا لتضمَّ برامجها وكلياتها علوم الدراسات الإسلامية والإنسانية كافة إلى جانب علوم العمارة والهندسة والطب والعلوم في حرمين جامعيين، وحرمٍ ثالثٍ لإعداد الطلاب في اللغتين العربية والإنجليزية وللدراسات التكميلية للطلاب القادمين من أنظمة تقصر في بعض الوجوه عن حاجات الطالب المسلم ومتطلبات الالتحاق بالجامعة ومنهم طلاب دول الاتحاد السوفييتي سابقًا ووسط آسيا وشرق أوربا وكذلك طلاب نظام الثقافة العامة؛ حيث لا يزيد إعدادهم التعليمي على إحدى عشرة سنة دراسية.

المعنى والمبنى:

لقد جاء تخطيط الحرمين الجامعيين - الحرم الرئيس في كوالالمبور والحرم الطبي في كوانتن (كلية الطب وكلية العلوم) - ليعبر عن إبداعات العمارة الإسلامية في

العمارة ومفاهيمها في كفاءة الأداء وجمال البناء ورعاية البيئة والتناغم معها، ويمكن مشاهدة هذا الحرم في مدن كوالالمبور حيث قد اكتمل بناؤه اليوم إلا من بعض المرافق والخدمات الملحقة به.

إن الإنجاز في هذه الجامعة وفي هذا الحرم (سكن خمسة عشر ألف طالب) لم يقتصر على الإبداع والتجديد في جمال عمارة هذا الحرم الإسلامية وخطة بنائه، مما جعله من أجمل الحُرَم الجامعية في العالم وأكفَئِها؛ بما يعبر عنه من قيم العمارة الإسلامية في جمال البناء، وفي كفاءة الأداء واحترام البيئة وتسخير طاقاتها وجمالاتها، بل تعدى ذلك – وهو الأهم – إلى مناهج هذه الجامعة وخططها الأكاديمية والثقافية والاجتماعية.

يستطيع الزائر أن يرى كيف أن الحرم الجامعي يتوسطه المسجد الذي يمثل مركزه الروحي بكل جماله وشموخه والذي تتدفق من حوله حركة الطلاب والعاملين في كل اتجاه، ويوفر ساحة مهمة للنشاطات الروحية والثقافية الإسلامية، كما توفر أفنية الحرم واتصال مرافقه روحًا من الألفة الثقافية والاجتماعية، وإن اتصال مبانيه يوفر مرونة في تطور استخدام مبانيه وخدماته، وقد جاء توزيع مواقع السكن والترفيه والرياضة ملتزمًا الضوابط الإسلامية التي توفر لكل جنس من الجنسين الخصوصية والحرية والتزام أخلاق الإسلام في علاقة الجنسين مع كفاءة الأداء والاستجابة للحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية والترويحية والرياضية لطلاب الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، وللعاملين فيه، ولأبنائهم كافةً بدءًا من الحضانات والروضات، ومختلف مرافق التعليم؛ لرعايتهم ولتوفير التفرغ الحقِّ، وتحقيق الراحة النفسية للدارسين والعاملين في هذا الصرح العلمي الإسلامي الباسق.

لقد التزمت عمارة هذا الحرم الجامعي مبادئ العمارة الإسلامية التي تحترم وتخدم خصائص الأمة وحاجتها وتتواءم ومناخاتِها كما حققت بعض الإبداعات الإعمارية في خدمة الدارسين والعاملين، وحلت بعض الإشكالات التي أصبحت تعاني منها الأمة في إطار العمارة الحديثة التي لم تراعِ خصائص المجتمعات الإسلامية ولا مناخاتها البيئية. وإنني أعتقد أنه قد آن الأوان لتكوين فريق معماري يدرس هذا المشروع، ويؤرخ له وأن يُخصص لذلك عدد من الرسائل الجامعية التي تقدم للجامعيين والإعماريين

لتوثيق عمارة هذا الحرم وما حققه في خدمة المستخدم حتى تتحقق الإفادة منها في جامعات البلاد الإسلامية وما يماثلها من المرافق العامة.

معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية:

إن البرنامج الأكاديمي والتربوي هو – قبل أي شيء آخر – بيت القصيد وغايته في نظام الجامعة، وجاءت خطته تعليميةً تربويةً، فهي تجسد أهداف إسلامية المعرفة، وتهدف إلى معالجة التشوه الفكري والمنهجي، وتبني آلة التنقية الثقافية، وتعمل على إعادة البناء النفسي والتربوي لأجيال الأمة.

كانت المهمة الأساسية الأولى في خطة عمل إدارة الجامعة التصدي للتشوه المعرفي والمنهجي الذي أصاب فكر الأمة وشلَّ قدرتها على الإصلاح والبناء، وإيجاد الكوادر المثقفة العاملة البديلة التي يتسم فكرها بوحدة المعرفة الإسلامية وشمولية المنهج، وكان أهم ميادين هذا المنهج العلمي الأكاديمي البديل هو ميدان العلوم الإسلامية والإنسانية.

ولهذا الغرض فقد أُنشِئَتْ كلية معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية لتكون أكبر كلية تضم التخصصات العلمية في حقل الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدا العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية؛ وذلك لأسباب مهنية على الرغم من أن برامجها لها نفس الغاية وذات الهدف.

وكان حجر الزاوية في النظام الأكاديمي لهذه الكلية هو بدء العمل على تحقيق مشروع وحدة المعرفة الإسلامية، وإصلاح مناهج الفكر، وإيجاد الكوادر الإسلامية الثقافية القيادية والمهنية البديلة في هذه المحاولات باستخدام نظام التخصص المزدوج في إطار نظام الساعات المعتمَدة.

وعلى أساس نظام التخصص المزدوج فإن أي طالب أو طالبة يكون تخصصُه الرئيسُ الدراساتِ الإسلامية فإن عليه أن يختار تخصصًا فرعيًّا في أحد العلوم الإنسانية، والعكس بالعكس، فإن أي طالب أو طالبة يكون تخصصُه الرئيسُ أحدَ العلومِ الإنسانيةِ تكون الدراساتُ الإسلامية تخصصَه الفرعي، ومن يمد دراسته عامًا دراسيًّا إضافيًّا يمكنه أن يستكمل متطلبات الدرجة الجامعية (البكالوريوس) الأخرى، وهو ما كانت الجامعة تشجع طلابها عليه؛ فتكون لدى الخريج درجة جامعية في

الدراسات الإسلامية ودرجة جامعية في أحد العلوم الاجتماعية في الميدان الذي اختاره الطالب أو الطالبة تخصصًا فرعيًّا له في الأساس.

وهذا الازدواج في المعرفة والتخصص لا يوفر في هذه المرحلة فقط لكل طالب أفقًا معرفيًّا أوسع وعلى شيء من التكامل في توجهه وأدائه، وفي إدراكه الأشمل لأبعاد الحياة الإنسانية الروحية الأخلاقية والسننية الاجتماعية المعاشية فحسب؛ بل يوفر أيضًا للطالب أو الطالبة التكامل المنهجي الجزئي (منهج القياس في الدراسات الإسلامية)، والكلي (منهج الدراسات الاجتماعية) بوسائلهما العلمية المختلفة، وهو أمر منهجي مهم في تكامل بناء عقلية الطالب، وفي مستقبل قدرته على الأداء.

ولم يخدم هذا النظام المعرفي جانبَ توسيع مدارك الدارس إلى الجوانب العامة الاجتماعية (دراسات اجتماعية)، بل تعداه إلى جانب البعد الروحي والشخصي (دراسات دينية وأخلاقية)، مما يجعل برنامج الدراسة قادرًا على توفير الأداة الفكرية لديه للتواصل مع روح الأمة وكيانها النفسي والمعرفي، والقدرة على توظيف مفاتيح الحركة والطاقة في كيانها فحسب؛ بل إن هذه الازدواجية (دراسات اجتماعية ودراسات إسلامية) توفر للطالب مجالاً وظيفيًّا يفيد من طاقات (الكوادر) ويحفظ لها كرامتها، خاصةً في بلاد الأقليات الإسلامية والبلاد الإسلامية الفقيرة التي تقل فيها فرص العمل، وخاصةً في مجال الخدمات الدينية، حيث يمكن للخريج – بمؤهله في العلوم الاجتماعية بجانب إجادته اللغة الإنجليزية التي درس بها المواد الفنية، وإجادته اللغة العربية التي درس بها الدراسات الإسلامية – أن يعمل في أي مجال مدني مناسب يرغب فيه.

وبذلك يتمكن من أن يكون أحد (الكوادر) العاملة في مجال العمل الحكومي أو التدريس أو في مجال الشركات والأعمال الخاصة، وليس في مجال الحِرَف اليدوية – كما هو الحال في إعداد بعض طلاب الدراسات الإسلامية في بعض الجامعات الإسلامية – والتي لا تناسب أو تفيد من طبيعة قدراته وإعداده، وبهذا يكون الخريجُ صاحبُ القدرة في مجال الدراسات الإسلامية والدراسات الاجتماعية على كل الأحوال أكثرَ تكاملاً، وأقدر فكرًا وإدراكًا، وأقدر أداءً وتأثيرًا من كثيرين سواه.

وأتاحت الجامعة في هذا النظام المجال لخريجي الجامعات أحادية المعرفة للالتحاق بالدراسات العليا لديها إذا استكمل الشروط اللازمة لتلقي المعرفة ضمن نظام دراستها الذي يلتزم الإلمام بمعارف الوحي الإسلامي إلى جانب المعرفة الإنسانية في أي مجال من مجالات المعرفة الذي تخصص فيه الدارس.

فأي طالب يرغب في دراسة الشريعة الإسلامية في أي فرع من فروع المعرفة، على مستوى الماجستير أو الدكتوراه، يمكنه ذلك بعد استيفاء شروط الدراسة في هذا الفرع، وهو إجادة اللغة العربية، والتأهيل الأكاديمي في عدد المساقات الأساسية في علوم الشريعة لتأهيله للدراسة والنظر العلمي في هذا المجال، أما إذا كان من طلاب الدراسات الشرعية أصلًا فإن عليه أن يتأهل في أساسيات علمٍ من العلوم الاجتماعية ومناهجه الكلية، وفي اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة العربيةِ التي يفترض فيه أنه يجيدها أساسًا.

وإذا كان المعهد العالمي للفكر الإسلامي قد قدم هذه الفكرة قبل ذلك إلى بعض الجامعات في العالم الإسلامي التي ظنت أن هذه الخطوة هي خاتمة المطاف، وحتى هذا القدر لم تقدره، وترجح الكم على الكيف وبقيت تلك الجامعات محدودة القدرة والنفع تخيم عليها أحادية المعرفة.

فقد نجحت « الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا » في برنامجها لعدة أسباب: أهمها: إقبال طلاب الجامعة ذاتها، الذين سبق تأهيلهم في مجال الدراسات الشرعية والدراسات الاجتماعية ومناهجهما، على مواصلة دراساتهم العليا في الجامعة، كما قامت الجامعة بتطوير برنامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في سلسلة تُعَدُّ اليوم أفضل ما يقدم في هذا المجال، وكذلك فإنَّ أبناء الجامعات الأخرى أبدوا حماسة شديدة في الالتحاق ببرنامج الجامعة الذي اشترط لقبول طلباتهم إجادة اللغتين العربية والإنجليزية أولًا قبل النظر في قبول طلباتهم؛ الأمر الذي جعلهم يبذلون غاية الجهد في تعلم هاتين اللغتين لمن لا يجيدهما أو لا يجيد واحدة منهما في بلده، أو أن يلتحق الطالب منهم ببرامج الجامعة الإعدادية لتعلم اللغات على نفقتهم، ولذلك فإنَّ الجامعة لم تعانِ من الإقبال على برامج دراستها العليا، وكان الإقبال النوعي على برامجها أكبر من طاقة أدائها، وبذلك أصبح برنامج الجامعة للدراسات العليا – بما يوفره من

وحدة المعرفة ومناهج النظر والبحث العلمي – قادرًا على إمداد الساحة الفكرية بأصحاب خبرة ودراية علمية إنسانية في مختلف فروع المعرفة، ومن منطلق يمكِّن دارسيه من المنظور الإسلامي الذي يرتكز إلى ثوابت الإسلام ومبادئه وقيمه ومقاصده، وبذلك أصبحوا مؤهلين لكي يبدؤوا مشوار التأصيل الإسلامي ليؤصِّلوا لمجالات دراساتهم من خلال ثقافتهم المطورة على أساس من المنظور الإسلامي، وخدمة غاياته ومقاصده.

أما تطوير المادة الدراسية التي يتلقاها الطالب في كل حقل من حقول الدراسة من منظور إسلامي فقد نُظِر إليها على أنها عملية تطويرية تراكمية مستمرة لا تتم بالأمر، ولا تتم في يوم وليلة، فهي تبدأ بمعرفة الطالب بكل ما يُقَدَّم إلى نظرائه من مادة علمية في الجامعات المدنية مضافًا إليها تقويم إسلامي ناقد وعرض لما نضج من وجهات النظر الإسلامية في المجالات المطروحة؛ بحيث يشكِّل المنظور الإسلامي إضافة علمية لها وزنُها الأكاديمي، الأمر الذي يؤدي على المدى إلى زخمٍ وتراكمٍ علميٍّ رزينٍ في المجالات العلمية، يمكنه مع مرور الوقت من إثبات مصداقيته وتطوير مجالاته بما يخدم مصالح الأمة بشكل حقيقي في المجال المعرفي، وفي تكوين نوعية (كوادرها) في الأداء والإنجاز، ويقدم عندها بدائل فكرية وعلمية متكاملة في المجالات العلمية والحياتية المختلفة.

وفي هذا الصدد لم تتجاهل الجامعة حقيقة أن جُلَّ جيل الأساتذة الجامعيين يعانون أيضًا من ظاهرة أحادية المعرفة، وأن القليل منهم يتمتع بالتكامل المعرفي بجهد ثقافي علمي شخصي؛ ولذلك فإن الجامعة قدمت دبلومًا في الدراسات الإسلامية لأساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصةً، ولأساتذة العلوم المختلفة عامةً، ولتحقيق أكبر قدر من التكامل المعرفي فقد قدمت الجامعة في هذه المرحلة دبلومًا في العلوم الاجتماعية والإنسانية لأساتذة الدراسات الإسلامية.

والجامعة بهذه الدبلومات توفر فرصة للتكامل المعرفي في هذه المرحلة من مراحل تطور آفاق التكامل المعرفي لدى كوادر التعليم الجامعي وتنميتها باتجاه تنمية المعرفة في الفروع من منظور إسلامي، وفي خدمة حاجات الأمة وتحديات العصر، وفي اتجاه نمو فكرٍ إسلاميٍّ أصيلٍ وتراكميٍّ؛ لبناء العلوم الإسلامية، ولا سيما العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وإلى جانب هذه الدبلومات فقد أنشأت الجامعة دبلومين آخرين: أحدهما في قسم التربية: لتخريج كوادر تعليمية في مجال دراسات الأسرة والأبوَّة (الجانب التربوي النفسي والوجداني) وتوفير هذه الكوادر بالأعداد اللازمة لجعل هذا المساق (المقرر) العلمي التربوي الإسلامي؛ لكي يصبح مستقبلًا أحد المتطلبات الأكاديمية الجامعية العامة، والدبلوم الآخر في قسم علم النفس: لتخريج كوادر تعليم جامعي في مجال الفكر الإبداعي وحل المشكلات لذات الغرض؛ وذلك لما تعاني منه ثقافة الأمة وممارساتها من تشوهات الفكر السلطوي.

ولتحقيق التكامل المعرفي والنمو العلمي الأكاديمي تمَّ تطوير العديد من المقررات الدراسية والمجالات العلمية الأكاديمية المتعلقة باعتباراتٍ وحاجاتٍ خاصة تتعلق بالأمة ومنظورها في المجالات الدينية والفلسفية والقانونية والإنسانية والاقتصادية والإدارية يمكن الرجوع إلى العديد منها في دليل الجامعة للدراسات الجامعية والدراسات العليا في مناهج الكليات والأقسام العلمية المختلفة.

ويمكن الإشارة هنا أيضًا بوجه خاص إلى مجال « الدراسات الغربية » (أو دراسات الغرب) الذي بدأ اختصاصًا جزئيًّا ليُطور تدريجيًّا إلى اختصاص رئيس، ويهدف هذا القسم إلى دراسة الغرب تاريخًا، وفكرًا، وحضارة، دراسة مفاهيمية (Conceptual) عميقة دقيقة ناقدة تعين على تكوين (كوادر) علمية متخصصة يستعين بها العقل المسلم في تطوير معارفه من جانب، وفي فهم الغرب في ذاته، وما له حضاريًّا وإنسانيًّا، وما عليه؛ حتى يمكن كوادر الأمة حسن الاستفادة من التواصل والحوار الحضاري مع الغرب؛ لإنجاح مشروع الإصلاح الإسلامي، وإمداده بما يفيده مما يحتاج إليه وفق منظومته وغاياته الحضارية حتى يمكن تطوير العلاقة مع الغرب إلى علاقة تعاون إيجابي بناء تـمَّحي معه كثير من المظالم والإحن والتعديات التي يساعد عليها تخلف العالم الإسلامي وضعفه وتمزقه؛ أي أن يكون تفاعل الأمة مع منجزات الحضارة ومع مجتمعاتها مبنيًّا على فهم علمي وأسس منهجية يلتقي بها العقل المسلم، والمنظومة الإسلامية الحضارية، مع هذه الحضارة المادية بصفتها منظومة حضارية متقدمة ماديًّا، ولكن لها سماتها ومنطلقاتها وغاياتها، وأن الهدف من التفاعل معها هو التلاقح الإيجابي المبصر وغايتُه خيرُ الإنسانِ وصلاحُ حضارتِه الكونية على أساسٍ من منطلقات

المنظومة الإسلامية الخيِّرة المبنية على الحقِّ، وعلى العدل، وعلى السلام؛ لخير الإنسان وحضارته العالمية.

أما في مجال الدراسات العلمية الفيزيائية والهندسية وما في حكمهما من المجالات والمهن فإن إسلامية المعرفة فيها لا تتعلق بالحقائق العلمية وما رُكِّبَ في المواد والكائنات من مقادير وسننٍ إلهية؛ فإن إدراكها يستوي فيه جميع البشر؛ ولكن الاختلاف والتفاوت إنما يتأتى من منهج التعامل معها والاستفادة منها، وفي وجوه تسخيرها، وفي معيار أخلاقيات التعامل معها إصلاحًا أو فسادًا، وتوخي النفع أو جلب الضرر، وهذا كله من باب العقيدة والثقافة الإسلامية وفلسفة العلوم وأخلاقيات البحث العلمي ومزاولة المهن، وهنا تختلف الرؤى والمشارب والمآرب والحضارات، ويكون للمنظور الإسلامي المؤمن الموحد موضعه ودوره في الإصلاح والترشيد الذي يميز الخبيث من الطيب، والنافع من الضار، والإنساني من الحيواني، ويستعيد روحانية الحياة ونبل غايتها والتواصل مع بارئها بعيدًا عن جهالات المادية والإلحاد.

والمجال الآخر الذي يتعلق بالعلوم الفيزيائية وإعداد (كوادرها) هو مجال الوعي على فلسفة الإسلام في هذه المحاولات وهو مجال الوعي بتاريخ الأمة والإنسانية وإنجازاتها لإنصافها من التحيُّز الغربي الظالم، ولتعزيز روح الثقة بالنفس لدى (كوادر) الأمة العلمية، وشحذ الهمم لاستئناف المسيرة، مع أخذ الدروس والعبر من فهم الأسباب التي عوَّقت الركب، وأضلَّت السبيل، وحادت بالعقل المسلم عن جديته وعلميته إلى مزالق العجز والأوهام والخرافات ومهالك التخلف.

المهم هنا في صياغة آلية منهج إسلامية المعرفة هو مفهوم العملية التطويرية للبرامج (Process) التي تمثل استمرارية العمل والمثابرة عليه، وتطويره لتحقيق غايات حضارية خيِّرة حيَّة تمثل حركة ونموًّا وتدافعًا لا يتوقف، وتغني الفكر والثقافة، وتستجيب لحاجات المجتمعات الحية المتطورة وواقعها منطلقةً في ذلك من منطلقات إسلامية أخلاقية ثابتة إلى غايات ومقاصد خيرة معلومة.

إن تطوير مادة المساقات الدراسية وتنوعها هي عملية مستمرة على أساس منطلقات إسلامية المعرفة – لتكون مادة حية في تنامٍ وتجدد حضاري مبدع مستمر، تنضجه الخبرة والتجربة والتجاوب المستمر لحاجات الأمة والمجتمع، ودعم البناء المعرفي المتجدد

لطلاب المعرفة الإسلامية وكوادر أدائها، وتوسيع آفاقهم؛ ولتجعلهم دائمًا يتمتعون بطاقات علمية ونفسية كامنة.

هذا المنظور وهذه الخطة جعلت خريجي الجامعة متفوقين علميًّا ونفسيًّا، وجعلت الكثير من الشركات والمصالح الحكومية في بلد المقر (ماليزيا) تسعى إلى توظيف خريجي الجامعة الإسلامية لما يتحلون به من مقدرة وخُلُقٍ وجدية وثقافة ومهارات وطاقات كامنة (Potentials)؛ إلى الحد الذي رجا فيه العديد من الرسميين وزوار الجامعة في عدد من البلاد الإسلامية مساعدتهم على تخريج مثل هذا النوع المتميز من (الكوادر) العلمية والمهنية ذات الكفاءة العالية.

إن ما تحقق يعطي الأمل والثقة بأن مواصلة المشوار في تطوير المعرفة الإسلامية الحقَّة، ونمو شجرتها، وتراكم ثمرها؛ لتصبح علومًا ومعارف ناضجة متكاملة سوف تسهم في إحياء الأمة، وتنمية طاقاتها، وإسهامها في تسديد مسار الحضارة الإسلامية والإنسانية المبدعة الخيِّرة وترقيتها بإذن اللَّه.

اللغات والتعريب:

وإذا كان الفكر والمنهج هو اللب فإنَّ اللغات هي الأداة، ولذلك فإنَّ للغة أهمية كبرى في فاعلية الأداء؛ وكلما كانت الأداة قادرة وميسرة كان النجاح أوفر حظًّا وأكبر.

وقد أولت الجامعة قضية اللغة فيها عظيم الاهتمام للتأكد من قدرة الخريجين على حسن الأداء وفاعليته، وتوفير فرص التلقي والعطاء والتواصل فيما بينهم وبين البيئات التي سيعملون فيها؛ ولذلك وفرت الجامعة لطلابها إلى جانب ما يجيدونه من لغات بلادهم إجادة اللغات العالمية العربية والإنجليزية التي تيسر لهم الوصول إلى منابع المعرفة على وجوهها الإسلامية والمعرفية والتقنية، ضمن الظروف والمعطيات القائمة في عالم الأمة.

لقد حرصت الجامعة على توفير وسائل تعلم العربية والإنجليزية على أفضل المناهج العلمية المتطورة، وبمادة وتوجيه إسلامي؛ لتكون اللغة العربية لغة الثقافة والمعارف المقاصدية الشرعية الإسلامية، ولغة التواصل الوجداني الإسلامي بين أبناء الأمة، وتكون اللغة الإنجليزية – في هذه المرحلة التي تضعف فيها وتقل المادة العلمية والتقنية في اللغة العربية ولغات الشعوب الإسلامية – لغة المعارف العلمية والتقنية المعاصرة

مما يوفر للكوادر العلمية والقيادية الإسلامية لغة الحضور على ساحة الفعل والتواصل مع الصفوة الفكرية والثقافية والعلمية والسياسية في هذه المرحلة في مختلف بلاد العالم ومراكز القرار والمعرفة العلمية وفيما بين صفوات كثير من بلاد الأمة الإسلامية أيضًا. وبهاتين اللغتين (العربية والإنجليزية) يصبح لخريجي الجامعة أيضًا القدرة على التأثير على صعيد الفعل والأداء الفكري والعلمي والوجداني في بلادهم، ويصبحون مصدرًا لإنماء الفكر والمعارف في مجتمعاتهم.

إنَّ الأمل أن تتصدى المؤسسات الإسلامية الثقافية والعلمية، المحلية والدولية مستقبلًا، لحل الإشكال اللغوي في الأمة بشكل جذري، ذلك الإشكال الذي أسهم وما يزال يسهم في ضعفها الحضاري وتمزقها السياسي. فما لم يكن الأداء العلمي والثقافي باللغة الأولى للشعوب فإن ثقافتها ستكون – معرفيًا – ضعيفةً، ومحصورة على تلقٍّ قاصرٍ محدود يقف عند القلة التي تجيد اللغات الأجنبية العالمية التي تتوافر فيها المواد المعرفية العلمية وأهمها اللغة الإنجليزية والتي هي في هذه الحالة في كل الأحوال لغة ثانية لا تتيح لهذه القلة تحقيق القدرة على الإبداع؛ لأنَّ الإبداع قلَّما لا يكون باللغة الأولى للمبدع.

والأمة الإسلامية لا يمكنها أن يكون لها وزن علمي وثقافي عالمي إلا بلغة عالمية واسعة الانتشار؛ لغة غنية بالمادة العلمية وخاصةً المعرفة الفيزيائية والتقنية، وهذا الشرط لا يتوافر لهذه الشعوب إلا في لغة القرآن التي ترتبط كل الشعوب المسلمة وجدانيًا بها، والتي يلمُّ حتى الأمي منهم – من خلال القرآن – بقدر لا بأس به منها فيما لو فُعِّل منهجيًا لأمكن أن يوفر اليوم – كما كان في الماضي – لهذه الشعوب لغة عالمية مرغوبة أولى مشتركة فيما بينهم يمكنها أن توفر لهم أيضًا المادة العلمية التقنية، وتغني ثقافاتهم ووجدانهم بأقل التكاليف.

إنَّ الشعوب الإسلامية لن تتوانى عن تبني لغة القرآن لغة دينية ثقافية علمية أولى إلى جانب لغاتهم المحلية ولهجاتهم العامية؛ وذلك لما يكنونه من حب وتعلق بالقرآن، ولكن بشرط أن تيسَّر لهم وأن تغنيهم في حياتهم عن طلب ما سواها من اللغات، وكل ما على العرب والمسلمين هو التدبر في تجاربهم الماضية في التعريب، وفي تجارب

الأمم المتقدمة الحاضرة في نقلها الدائب السريع لكل جديد من المعارف، خاصةً المعارف الفيزيائية والتقنية في اليابان وروسيا والصين وألمانيا والولايات المتحدة وسواها.

إنَّ أهم ما يجب أن يبدأ به المسلمون في جهود الترجمة إلى اللغة العربية هو الاهتمام بترجمة الدوريات العلمية والتقنية إلى اللغة العربية؛ لأنها هي القناة التي يسيل من خلالها أولًا تدفق الجديد من المعارف في مختلف المجالات، وأن يتم بعد ذلك توفير هذه المادة العلمية للمؤسسات العلمية والتعليمية والمكتبات العامة، ومن خلال القنوات الإلكترونية، وبشكل سريع ومنظم، على شاكلة ما يتم في الدول التي حققت التفوق العلمي في وقت قصير.

إنَّ تكلفة إنشاء مؤسسات للترجمة العلمية والنشر العلمي وتكون مهمتها العمل المستمر الدؤوب على ترجمة الجديد من العلوم والمعارف والدوريات بشكل منظَّم، وتوزيعه على أسواق الأمة ومؤسساتها العلمية بشكل فعَّال، هو أقل كلفة من مؤسسة جامعية كبرى واحدة في الكثير من عواصم العالم الإسلامي.

إنَّ انتشار المعرفة العلمية بلغة القرآن سوف يزيد الطلب على هذه اللغة وعلى ما فيها من معارف دينية وثقافية وعلمية وتقنية، ويجعل مشاريع الترجمة تجارية، وتتم في وقت قياسي، ويجعل تعريب الدراسة في التعليم أمرًا يسيرًا وفعَّالًا، ويلغي كل الحجج التي تعارض التدريس الجامعي وفي كل المجالات باللغة العربية؛ لا بسبب اللغة وقدراتها الفائقة على التعبير عن مختلف العلوم والمعارف بكل ألوانها ؛ ولكن بسبب العجز عن إمداد لغة القرآن بالجديد من المعارف على شاكلة اللغات العالمية ولغات الشعوب الحية المعاصرة.

إنَّ الترجمة العلمية المتدفقة سوف تحل ذاتيًا مشكلة المصطلحات، وتروج لمصطلحات موحدة من خلال النشر والاستعمال، ويجب أن يدعم هذا الجهد قيام مجمع لغوي جامع تدعم جهوده المجامع اللغوية المحلية القائمة في جهود موحدة؛ لمواكبة أعمال التعريب والترجمة بالمصطلحات الموحدة، بعيدًا عن النعرات المحلية والنزعات الانعزالية ذات الدوافع السياسية السلبية المريضة، والتي لا تحقق في نهاية المطاف إلا أهدافًا أجنبية واستعمارية.

التيسير اللغوي: النحو والإملاء:

ولقد آن الأوان لمجامع اللغة العربية لبذل المزيد من الجهد لتيسير الإملاء والنحو العربي لعامة الأمة دعامة ثقافية؛ بمعيار فهم القرآن والحفاظ على حسن فهمه، وفي ذلك أيضًا ضمان لفهم التراث وصيانته، وما عدا ذلك يمكن تجاوزه لتيسير تعلم اللغة وسلامة استعمالها في عصر أصبح التعليم والثقافة حقًّا للجميع، وليس للخاصة والمختصين، ومع تعاظم مطالب المعرفة وتوسع آفاقها.

ولما تيسره أدوات المعرفة الإلكترونية من مزيد من القدرة على التعامل مع اللغة وكشف أسرارها، وتذليل صعابها فإنه أصبح من الممكن في كثير من اليسر والسهولة الإحاطة التحليلية بكل شواهد اللغة وقضاياها بما لم يكن متيسرًا لعلماء اللغة من قبل، ولذلك فإنَّه من المأمول أن توفق جهود علماء اللغة في هذا العصر إلى حل كثير من إشكالات نحو اللغة وإملائها مما لا طائل من ورائه، ولا فائدة ترجى منه.

ومن الأمثلة على بعض مصاعب اللغة التي لا يبدو أن لها حاجة في عصر الثقافة للجميع هو تعقد قواعد كتابة الهمزة في الإملاء العربي وتعددها في أول الكلمة، وفي وسطها، وفي آخرها، حيث يشترط فيها معرفة حركتها وحركة الحرف الذي قبلها، وهو ما لا يشترط في كتابة باقي حروف كلمات اللغة العربية، ولشدة تعقد هذه القواعد وصعوبتها حتى على من يصيب معرفة حركة الهمزة فإنَّ جل الناس يخطئون في كتابتها، وكأنما قد وضعت هذه القواعد لإثبات جهل الناس بها؛ لا لتقويم إملائهم في كتابتها. وعلى هذه الشاكلة يكون أمر الحروف اللينة حيث نجد منطوق حرف الألف في نهاية فعل « رمى » يكتب على صورة ألف مقصورة على صورة حرف الياء، بينما يكتب نفس الصوت في نهاية فعل « دنا » ألفًا ممدودةً (الألف العادية) وذلك للدلالة على أصل الفعل الواوي.

ومن الواضح أنَّ الشخص الذي يستطيع أن يعرف أصل الفعل إن كان يائيًّا أو واويًّا ليس في حاجة إلى الألف المقصورة أو اللينة (التي هي على شكل الياء) ليفرق بين الفعل الواوي والفعل اليائي، أما من لا يدرك أصل الفعل، هل هو يائي أم واوي، فالغالب أنه سيقع في الخطأ، أو أنه في أحسن الأحوال سيكتب الكلمة تقليدًا لا يدرك له معنى، يصيب فيه أحيانًا ويخطئ فيه أحيانًا، والأمر على كل

الأحوال قواعد لا يجني عامة الناس في الحقيقة من ورائها فائدة تذكر؛ ولذلك لا فائدة من إثقال اللغة وعامة المتعلمين بمثل هذه القواعد إلا أنها تعثر إملاءهم وتثقل نفوسهم وذاكرتهم، وهذه لا تعدو أن تكون أمثلة؛ إذ إن هناك الكثير مما يجب أن يبسط وأن يوحد، ومنه: الألف في آخر الفعل الماضي أو المضارع المنصوب أو المجزوم، أو الأمر: « كتبوا »، « لن يكتبوا »، « لم يكتبوا »، « اكتبوا »، بينما تحذف هذه الألف حينما يضاف جمع المذكر السالم المرفوع بالواو إلى اسم بعده: حضر مدرسو المدرسة. ومنها كذلك ألف المد المحذوفة المقدرة من: « هاذا »، « هاذه »، « لاكن »، « ذالك »، « أؤلائك »... وغير ذلك كثير.

ومن المهم كذلك إعادة النظر في بناء قواعد اللغة وطرق تعليمها، فإذا كان من المهم ملاحظة التفريق بين الفاعل والمفعول به، خاصةً فيما لو قدم المفعول به على الفاعل؛ لأن ذلك يؤثر في فهم حقيقة المعنى، وإن كان الفرق في الحركة لا يفيد حين تكون الأسماء منتهية بالألف المقصورة مثل « ليلى »، « منى » حيث يصعب معها معرفة الفاعل من المفعول به بواسطة الحركة، ولا بد هنا في هذه الحالة من الترتيب والسياق لمعرفة المعنى. إلا أن التفرقة بالحركة قد لا يكون لها شيء من الأهمية في فهم المعنى في حالة الفرق بين الصفة والحال، فحركة الإعراب نفسها لا تؤثر في فهم مَنْ صفته كذا، وحالة كونه كذا، فكلها في نهاية المطاف صور وصفية، ومثل هذا يدعو إلى إعادة النظر في أمر كثير من قواعد النحو.

وما نراه: أن تعطي حركة الإصلاح اللغوي الأهمية لبناء التراكيب وسياق الأداء الذي يؤثر في إدراك المعاني بعيدًا عن الشكليات والتراثيات والمهنيات التي تتعلق بالمعاني في بناء قواعد اللغة وتعليمها في عصر الثقافة للجميع، وأن يؤكد على ضرورة تيسير اللغة الفصحى لأبناء الأمة، ولتيسير القدرة على استعمالها بشكل مناسب فعَّال في عصر لم تعد الثقافة فيه وقفًا على الخاصة أو على المتخصصين.

إنَّ على علماء اللغة العربية في هذا العصر ووقعه المتسارع بذلَ الجهود العلمية لتيسيرها ورفع كفاءة أدائها بما يناسب هذا الواقع دون مساس بالضروري لفهم القرآن الكريم والتواصل مع معانيه وأساليبه، خاصةً إذا ذكرنا أن تعدد أساليب العرب في استعمالهم للغة لم يؤثر في الماضي - ولا الحاضر - على التواصل فيما بينهم،

ولا على بلاغة أدائهم.

وعلى الرغم من وعي المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ووعي الجامعة بأهمية إثراء لغة القرآن، والعمل على إحلالها محلها الصحيح، فإن الأمر يذهب بعيدًا فيما وراء إمكانية أي منهما في موقعه، وكان أقصى ما أمكن ضمن هذه الإمكانيات هو جعل اللغة العربية إلى جانب اللغة الإنجليزية لغة أساسية في التعليم الجامعي في الجامعة الإسلامية العالمية – رغم أن الجامعة في ماليزيا – وتوفير المصدر الثقافي المباشر لـ (كوادر) الأمة وصفوتها الفكرية، كما اهتم المعهد العالمي للفكر الإسلامي والجامعة بإصدار دوريات علمية باللغة العربية إلى جانب اللغة الإنجليزية، ونشر الأعمال والأبحاث الفكرية الثقافية باللغة العربية إثراء لثقافة الأمة وفكرها، وباللغة الإنجليزية وسيلة عالمية معاصرة لدى كثير من الشعوب والصفوة العلمية في كثير من بلاد العالم المعاصر.

إنَّ من المهم للجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية، والخيرية والتجارية، والمحلية والدولية، أن تولي أمر الترجمة العلمية عامة، وترجمة الدوريات العلمية العالمية المهمة بوجه خاص إلى لغة القرآن، وإغناء هذه اللغة وتأهيلها لتكون لغة الشعوب الإسلامية الثقافية العلمية الأولى. كما أنَّ على منظمة الأيسيسكو والألسكو والحكومات الإسلامية والمؤسسات العلمية والبحثية في العالم الإسلامي – كما نرى – واجب التعاون من أجل تنسيق الجهود فيما بينها لإخراج هذه الآمال إلى حيز الوجود، وإنجاح مشروع وحدة الأمة اللغوي مقدمة لبدء بناء مشروعها الحضاري لخير الإنسانية.

إن من الوهم أن نحلم بنقل العلوم والتقنية إلينا هدية من قبل الآخرين؛ ذلك لأن العلوم والتقنية الحديثة علوم جِدُّ متطورة، وتنمو بسرعة مذهلة، ولا يمكن أن يملك ناصيتها إلا من كان مؤهلًا للعطاء العلمي والتقني، ويتمتع بعقلية علمية وقدرة إبداعية وثقافة غنية؛ ولذلك فإنه لا بد من البدء بتأهيل أبناء الأمة و (كوادرها)، وتفعيل طاقة هذه (الكوادر) وإثارة حماستها وتحريك دافعيتهم، وإصلاح مناهج فكرها وثقافتها، وإغناء ثقافاتهم – وخاصةً الثقافة العربية – بكل عمل علمي وتقني جديد على أن تتم هذه التنمية العلمية باللغة العربية وعلى مراحل، باللغات الأولى لأبناء شعوب الأمة، ومن ثم توحيدها ثقافيًا على أساس لغة القرآن، وعلى مراحل وبخطة علمية حضارية محكمة.

من المهم أن نعلم جميعًا، أنَّ الأمر جِدُّ يسير إذا صح العزم وصحت الرؤية لتستكمل الأمة أدوات قدرتها وعطائها وتفعيل مؤسساتها و (كوادرها) العلمية والتقنية إن شاء اللَّه.

ومن المنصوح به في هذا المجال – لنكون جادين في إحياء حضارتنا وثقافتنا الإسلامية ولغتنا القرآنية – أن تعنى الأمة في تعليم اللغات الحية إجباريًّا بأساليب فعالة لأبنائها في المرحلة الابتدائية، وهي مرحلة القبول والتلقي التلقائي في تعلم اللغات، ولكن عليها أن تجعل متابعة تعليم اللغات الحية الأجنبية في المراحل الدراسية الأعلى بعد ذلك اختيارية فقط لمن يبدي رغبة واستعدادًا وجدية في التلقي، الأمر الذي يوفر الكوادر اللازمة للترجمة والتواصل العلمي والثقافي مع الأمم والحضارات الأخرى بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وعلينا أن نذكر أن نسبة من يستعمل اللغات الأجنبية من أبناء الشعوب الحية المتقدمة بشكل فعال ومنتج نسبة ضئيلة في مجالات الترجمة والبحث العلمي والنشاط التجاري والسياحي والعمل الدبلوماسي.

وهكذا فإن الترجمة العلمية إلى لغة القرآن وإثراءها علميًّا، إلى جانب قيمتها الدينية والروحية في قلوب أبناء الشعوب الإسلامية، سيجعل التعليم لدى هذه الشعوب باللغة القرآنية ممكنًا، وأن تتعرب لغات هذه الشعوب كما تعرَّبت في الماضي، أو على الأقل تصبح لغة القرآن لغة ثقافتها وتعلمها، وتصبح بذلك لغة القرآن لغةً عالميةً حيةً إبداعيةً حضاريةً بحقٍّ وصدقٍ تسهم في وحدة الأمة الإسلامية وتوسيع آفاق عطائها الحضاري.

أما الشعوب التي لا تترجم الجديد من العلوم إلى لغاتها، والتي تستخدم اللغات الأجنبية في التعلم في مراحل تعليمها العالي، فإنها ستبقى شعوبًا وأممًا – علميًّا – فقيرة، وفي حالة تبعية حضارية دائمة، تفتقر إلى القدرة والإبداع إلى أن تعود إلى رشدها، وتملك ناصية تعليم أبنائها، وتعمل جادةً على إصلاح التعليم لديها؛ ليكون على أسس علمية صحيحة.

تنمية المعرفة والبحث العلمي:

وتمثل جهود البحث العلمي لتشجيع الإبداع وتنمية المعرفة الوجه الآخر للنشاط العلمي في مجال إسلامية المعرفة بالجامعة.

فإذا كانت الدراسات الجامعية الأساسية وتكاملها في جميع الفروع ضرورية لإعداد (الكوادر) التي تتمتع بوحدة المعرفة وتكاملها، وبالقدرة المنهجية، ولتوفير المجال العلمي المتكامل للدراسات المتكاملة والمقارنة؛ فإن هذه الغاية تتحقق من خلال تراكمات الدراسات العليا، وأبحاث الأساتذة، وأبحاث طلاب الدراسات العليا، وجهود مراكز البحث العلمي بالجامعة، وتفاعل هذه الجهود مع الحياة والمجتمع، ومن خلال نشر الأعمال العلمية، وإصدار الدوريات العالمية، وتنظيم اللقاءات والندوات العلمية في الجامعة، وبين أعضاء هيئة التدريس، وتشجيع الحوارات بينهم في مختلف القضايا والاهتمامات المعرفية والعلمية، وتبادل الآراء والخبرات فيها، وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية العالمية بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية والدولية، وجميع هذه النشاطات كانت موضع اهتمام الجامعة ورعايتها القصوى، مما جعل الجامعة أيضًا خلال فترة قصيرة منبرًا ومنارًا علميًّا في المجالات الدينية والإنسانية والطبية والهندسية؛ حيث عقدت في رحابها العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية في كثير من المجالات العلمية.

ولتحقيق هذه الغايات فقد أقامت الجامعة – منذ اليوم الأول – برنامجًا واسعًا للدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراه في عدد كبير من فروع الدراسات الإسلامية والإنسانية والتربوية، وفي مجالات الدراسات القانونية والاقتصادية، وفي مجالات الدراسات الهندسية والطبية، ووفرت لها الوسائل العلمية المكتبية والمختبرية والمعملية، وأقامت جسور التعاون مع مختلف المؤسسات العلمية والصناعية، وقد أثمرت هذه السياسة في توفير الكثيرِ من وسائل العمل بالتعاون والتبادل مع مختلف الجهات ذات الاهتمام المشترك، وأنتجت زخمًا من الأبحاث العلمية من إنتاج أعضاء هيئة التدريس، ومن قِبَلِ طلاب الدراسات العليا، وقد حرصت الجامعة على العمل من أجل رفع مستوى هذه الأبحاث، وتوجيهها نحو خدمة قضايا الفكر الإسلامي وحاجات الأمة، والإسهام الجاد في تحقيق رسالة إسلامية المعرفة.

كذلك قام مركز الأبحاث والمجلس العلمي للجامعة ولجانه في كليات الجامعة بتوفير الدعم، وتشجيع الباحثين، وتبني مشاريعهم بالتعاون مع المؤسسات والشركات والجهات العلمية والصناعية، كما عملت على تبني خطط بحثية مدروسة استجابة

لحاجات التنمية والإعمار وسوق العمل، وكانت الجامعة تقوم بخفض العبء الدراسي لكل من يثبت قدرة بحثية متميزة يتناول بها أولويات الجامعة والأمة في البحث، يصل إلى حد التفرغ الكامل للعمل على مشاريعهم البحثية؛ خدمة للعلم ولتحقيق أهداف إسلامية المعرفة في وحدة المعرفة الإسلامية، وتكامل المناهج في تأهيل طلابها؛ لذلك فقد حرصت الجامعة على أن تفتح أبوابها لأصحاب القدرة العلمية والخبرة العملية؛ لينضموا إلى سلك التعليم والبحث العلمي فيها، من القضاة والمحامين المبرزين، ومن رجال الأعمال الناجحين، ومن العلماء الخبراء الباحثين بشكل دائم أو بشكل إسهام جزئي في مجال التعليم والبحث، أو في مجال المشورة والنصح أو مجال المشاركة في مجالس الجامعة ولجان التوجيه وتطوير الخطط والمناهج.

ومن المشاريع البحثية التي فُرغ لها بعض الأكاديميين مشروع تطوير المناهج والكتب الدراسية من المنظور الإسلامي، ووضع خطة تنظيم تعليمية لمدرسة نموذجية إسلامية لأبناء أساتذة الجامعة تضم جميع مراحل التعليم العام وتكون نواة لنظام مدرسي إسلامي عالمي يضم جميع مراحل التعليم العام من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية، ويكون مبنيًّا على الرؤية والمفاهيم الإسلامية، ويقدم للطفل ثقافة إسلامية إيجابية حضارية وعقلية منهجية علمية غير مشوبة بانحرافات الخرافات والشعوذة وبقايا موروثات التقاليد والحضارات الدخيلة وتشوهاتها، ويستعيد منظومة مفاهيم التربية الأسرية والمدرسية لبناء الإنسان الكريم الذي يتحلى بروح الاستخلاف في الإبداع والمبادرة والعمران والإصلاح، وقد أثمر المشروع مدرسة تعليم عام متكاملة تضم أبناء هيئة التدريس ومن يتوافر لهم مقعد من أبناء الجمهور، وعلى الرغم من أن المشروع كان في خطواته الأولى فإن بدايات رؤى مناهجه ونظامه قد أظهرت نجاحًا نرجو أن يشجِّع على استكمال الجهد ليُحقق الغاية المرجوة منه بإذن اللَّه.

وكان من مهام مركز الأبحاث وعمادته العلمية، في خدمة الأمة وحاجاتها الإعمارية تنظيم أعمال الاستشارات والأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس للشركات والمؤسسات، وبالتعاون معها.

كما تبنت الجامعة برنامجًا لنشر الأعمال العلمية المتميزة الصادرة عن أعضاء هيئة التدريس، وقامت لتحقيق ذلك الهدف بإنشاء عدد من الدوريات العلمية الصادرة

عن الجامعة، أو المتخصصة الصادرة عن الكليات ومراكز الأبحاث المتخصصة في الجامعة باللغة الإنجليزية، كما أصدرت الجامعة مجلة علمية باللغة العربية تحت اسم « **التجديد** » ملتزمة أرقى المقاييس العلمية في توخي الموضوعية وحرية التعبير العلمي الذي كان ديدن الجامعة في نشاطاتها العلمية كافة، ما دام البحث والتعبير صادرين عن روح علمية؛ وبهدف خدمة الإسلام والمعرفة الإسلامية.

وتكاملَ مع هذه الجهود العملُ العلمي الدائب في كل كلية وقسم علمي؛ تنظيم الندوات والمحاضرات والحوارات والمؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية الجادة المثمرة التي يُنَظَّم كل عام عددٌ منها في مختلف المجالات الإسلامية والإنسانية والفيزيائية، من منطلق إسلامية المعرفة، وفي بحث القضايا التي تهم الأمة؛ لتنمية المعرفة على أساس المنظور الإسلامي، وكانت الجامعات ومراكز البحث العلمي في الداخل والخارج والمؤسسات الدولية، ومنها المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم والبنك الإسلامي للتنمية – لما لمسته من كفاءة عمل الجامعة وجديتها – تتعاون مع الجامعة، وكان لهذا التعاون آثاره الإيجابية في دعم جهود البحث العلمي، وتوسيع آفاقه وخبراته، كما تصدر الجامعة سنويًّا كتابًا بالأبحاث التي أنجزها أعضاء هيئة التدريس وقائمة بالأبحاث التي هي قيد البحث والإنجاز، فبرهنت برامج الجامعة العلمية على قدرة الجامعة الإسلامية على استيعاب العديد من الوجوه الإيجابية في المجال العلمي المعاصر، وبروح ورؤية وغاية إسلامية حضارية تبعث الأمل في مستقبل إصلاح التعليم في خدمة الأمة واستعادة دورها الحضاري الخيِّر بإذن اللَّه.

تكامل الأداء العلمي والتربوي:

إذا كان إصلاح برامج التخصصات العلمية وإصلاح مناهجها يعمل على تحقيق وحدة المعرفة، ويزود الطالب بالأسس المعرفية اللازمة لصياغة محتوى عقليته ومنهجه العلمي؛ فإن الروافد الثقافية، ومناخ مجال العيش والحركة في رحاب الحرم الجامعي لها أيضًا أهميتها الكبرى في صياغة نفسية الطالب، وفي آفاق تفاعله مع المجتمع.

وأول هذه الأمور التي يجب على البيئة الجامعية توفيرها هو إمداد الطالب بالثقافة العامة الصحيحة، واستكمال الجوانب المهمة اللازمة لتصحيح التشوهات التي تعاني

منها المجتمعات الإسلامية، وتأتي هذه المواد والبرامج والخبرات من خلال برامج المتطلبات المختلفة التي تُقَدَّم للطالب أو الطالبة، إما عن طريق متطلبات البرامج الأكاديمية على مستوى الجامعة، أو عن طريق برامج نشاطات شؤون الطلاب الاختيارية؛ وذلك بهدف استكمال وجوه النقص في تكوين الطالب وتنميته روحيًّا ودينيًّا وثقافيًّا وتربويًّا، وتزويده بالقدرات الثقافية وبالمهارات الاجتماعية والرياضية، وبالطاقة الوجدانية، عندها نجد أن إنتاجية الطلاب – رغم كثافة البرامج العلمية – تتضاعف، وقدرتهم الاستيعابية تزداد بشكل غير مألوف، ضمنت لهم مراكز الصدارة بين الجامعات في مختلف وحدة النشاطات الثقافية والرياضية.

يخطئ من يظن أن إعداد كوادر الأمة الفكرية والعلمية والقيادية هو في جوهره عملية معلومات وتلقين وامتحانات، إن النشاطات والمبادرات الطلابية التي تفجر طاقات الشباب وحماسهم تمدهم بقدر هائل غير محدود من القدرات والخبرات يكتسبها الشباب بحماس ورغبة وإقبال لا إنكار – تنفذ طاقته ويبقى لها أثر لا يمحى في لفائف عقولهم وحنايا وجدانهم.

ولذلك يجب أن لا يقف العمل العلمي والتربوي عند أبواب الفصول الدراسية؛ بل يجب أن تستمر العناية به والصرف عليه في كافة وجوه النشاطات ومجالات القدرات، ودون ذلك لا تتم العملية التعليمية والتربوية، ولا شك أن التكاليف لا تقارن بالنتائج؛ لأن العامل الفعال هو جهود الشباب وطاقاتهم، إلا أن من المهم أن ندرك أن كل ذلك لم يكن ليتحقق دون حس الغاية والرسالة في مناخ الحرية الممزوجة منتحية روح الفريق وروح المبادرة وروح العطاء وحس المسؤولية.

وجاءت برامج المتطلبات الجامعية في خطة الجامعة لكي تُعنى بالأسس العقدية والأخلاقية والثقافية العامة للطالب؛ بهدف سد هذا النقص وترقية ثقافته ومعرفته، والإسهام من جانب البرنامج المنهجي الجامعي في إعداده للقيام بدوره الاجتماعي والقيادي إلى جانب النشاطات الطلابية وإلى جانب دوره المهني؛ ولذلك فإن الجامعة قدمت – إلى جانب مقررات العقيدة والأخلاق والاجتماع الإسلامي والثقافة وحس المسؤولية والمصلحة العامة – مقررًا جامعيًّا في « **الأسرة والأبوَّة** » متضمنًا دراسة علمية اجتماعية تربوية إسلامية للشاب والشابة من طلاب الجامعة؛ وذلك

لوضع لبنة الأساس في البناء الاجتماعي ألا وهي (**الأسرة**) على أسس إسلامية نفسية واجتماعية سليمة، تؤهل الوالدين من الشباب لإدراك الغايات والوسائل التربوية السليمة، والعمل على إعداد أجيال تتمتع بالقوة الروحية والأخلاقية والاجتماعية، وبالقدرة العقلية العلمية والطاقة النفسية الإبداعية، وبحس الكرامة، والثقة بالنفس مما يوفر لأجيال المستقبل طاقة الإيمان وقوة الشجاعة وحس المسؤولية وروح المبادرة اللازمة لإنسان الاستخلاف والأمانة والعمران.

وتقدم الجامعة لذات الهدف أيضًا مقررًا جامعيًّا في « **الفكر الإبداعي وحَلِّ المشكلات** » لنشر الوعي بطبيعة هذا الفكر، وأسسه النفسية والتربوية، ووسائله العلمية التي تفتقر إليها ثقافة أبناء الأمة؛ يسترشد بها اليافع في تطوير فكره وأدائه وتنشئة أبنائه على الأسس التي تؤهل الأمة وشبابها في سباق العمران وبناء الحضارات.

وهناك أيضًا مقرر جامعي في « **قيام الحضارات وانهيارها** » يُقصَدُ به أن يكون من متطلبات الجامعة انطلاقًا من أن هذه الأمة هي وريثة عدد من الحضارات الغابرة، وتعيش سباقًا حادًّا مع الحضارات المعاصرة؛ مما يتطلب تزويد الشباب برؤية كلية علمية حضارية تعين على ترشيد برامج الإصلاح الإسلامي الحضاري المنشود بإذن اللَّه.

ولتقديم هذه المساقات الجامعية تقديمًا علميًّا، فقد أنشأت الجامعة دبلومين عاليين لتأهيل المدرسين في مجال « **الأسرة والأبـوَّة** »، وفي مجال « **الفكر الإبداعي وحل المشكلات** » حتى تتمكن الجامعة من أن تجعل من هذه المقررات الجامعية متطلبات جامعية أساسية. وللأهداف ذاتها عهد إليَّ فأنشأت عمادة لشؤون الطلاب التي هي من أهم أقسام إدارة الجامعة وأكبرها، مهمتها تفجير طاقة الطلاب، وتنمية روح الإخاء وحس الجماعة والانتماء للأمة فيما بينهم، وتوفير مجالات واسعة متكاملة للنشاط والخبرة وبرامج الثقافة والتعليم الحر والمهارات المختلفة، في برامج تنتظم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس معًا في أسرة إسلامية كبيرة واحدة تنتمي إلى أكثر من ست وتسعين جنسية من الطلاب، وأكثر من أربعين جنسية من الأساتذة يحركهم جميعًا حسُّ الرسالة، وروح الإخاء، وصدق الانتماء، وسمو الغاية، ووعي التحدي.

إن إدارة الجامعة، وإدارات الخدمات والقبول والتسجيل، وكل أجهزة الإدارة على جميع المستويات من أصغر منسوبيها إلى أعلى مستويات مسؤولياتهم يعدون في

سياسة الجامعة الإسلامية جزءًا من الأسرة الجامعية، ومن المسؤولية العلمية والتربوية؛ بل إن دور الإداريين التربوي قد يكون أبعد أثرًا؛ لكونهم النموذج الذي يتعامل معه الطالب والطالبة في تصريف شؤون حياته اليومية في الجامعة ويلمسه بشكل مباشر، وعلى أساس نوع تعامله معه، ونوعية هذا التعامل، يبني الطالب تصوراته وأسلوب تعامله مع الناس والمجتمع فيما بعد.

ولذلك فقد حرصت الجامعة - بحسٍّ إسلامي - على أن تحفظ كرامة منسوبيها والاهتمام بحاجاتهم وحاجات من وراءهم؛ بحيث لا تتوانى عن تقديم القروض الميسرة لبناء حياتهم، وتقديم الخدمات الطبية لهم ولأسرهم، وإنشاء محاضن الطفولة لأبنائهم، واتخاذ ذلك أساسًا لتعاملها معهم، وأساسًا في الوقت نفسه لما تتطلبه منهم من الاهتمام بحسن معاملة الطلاب والطالبات، وحفظ كرامتهم، واحترام إنسانيتهم التي خَصَّ اللَّه بها كل فرد من البشر وكرَّمه بها، والعناية بحاجاتهم، وعدم التواني عن مساعدتهم، وتيسير معاملاتهم، وتوفير كل الخدمات والمشورات الممكنة الميسِّرة لهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية واللغوية والدينية مسلمًا كان أم غير مسلم.

وإذا كانت الجامعة قد قطعت في ذلك الدرب شوطًا فإن عليها وعلى كافة المؤسسات وخاصةً التربوية والتعليمية أن تجتهد طاقتها في جعل ذلك حقيقة معاشة في هذه المؤسسات أولًا بحسن اختيار العاملين، وثانيًا بالتعامل معهم بنفس الروح، وثالثًا في عدم التهاون مع أي تعديات تصدر من العاملين مهما كان المستوى أو المكانة التي يشغلونها؛ لأن كل واحد منهم بمنزلة الأب ومكانته في نظر الطلاب والطالبات ولا يصح أن يسمح لأحد من هؤلاء أن يسيء استغلال موقعه بأي حال من الأحوال.

وبالخبرة والتجربة فإنه بروح المسؤولية، وحس التكافل، وروح المصلحة المشتركة المبنية على العدل والإنصاف والمساواة والتقدير والتشجيع والاحترام، وتوفير الخبرة والتدريب والتوجيه والنصح؛ فإن الطاقة الإيجابية تنجز الكم الهائل من العمل في يسر وسهولة، وبكلفة وجهد أقل بكثير مما تتطلبه الجهود السلبية الضائعة المهدرة في التعويق والصراع والفساد الذي يسري في أوصال التنظيمات والمنظمات التي تفتقد الهدف الواضح، وروح الرسالة، ومصلحة الجماعة، وحس الانتماء، وصحيحٌ ما أثبتته التجربة من أن الإنجاز والتقدم والنجاح يحتاج إلى جهد كبير، إلا أن التعويق والصراع

والتخلف يحتاج في الحقيقة إلى جهد وعناء أكبر، ومن المؤكد كذلك أن الفقر والعوز إنما يكون في الطاقة والروح قبل أن يكون في الموارد.

ثمار واعدة:

إن الروح الإسلامية ورسالتها التي سرت في منهج العمل، وبناء روح الفريق، كانت خلف الإنجازات الهائلة في هذا الصرح العلمي المتميز، وخلال عَقْدٍ واحدٍ من الزمان؛ وذلك بسبب ما تميزت به خطة إسلامية المعرفة وتصوراتها من برامج علمية مبدعة، ساندتها بروح إسلامية ونشاطات وأنظمة متكاملة فعالة، وتجهيزات ومرافق عالية الكفاءة والأداء، وبأقل التكاليف وأيسرها.

وعليه فإنه لا عجب أن تمكَّن هذا الصرح القائم على أساس تصورات مشروع إسلامية المعرفة ومنطلقاته الإعمارية الحضارية من أن يقدم منذ بداية الطريق للأمة نوعيةً من (الكوادر) المتميزة في مختلف المجالات، وأن تمثل برامجه الأكاديمية وأنظمته وترتيباته وأنشطته الثقافية والاجتماعية والتربوية، وفي مجال الخبرات والقدرات، وفي مجالات البحث العلمي واهتماماته والقضايا التي تبناها نقلةً نوعيةً في الكم والكيف في مجال التعليم العالي، وتفعيله في خدمة مشروع الأمة الحضاري، وتفجير طاقات الدارسين، وتحريك كوامن القدرة والعطاء فيهم، وتلبية حاجات الأمة الروحية والفكرية والوظيفية.

لقد برهن طلاب الجامعة وطالباتها من خلال نتاج هذه الفترة المحدودة على أنهم أقدر من أندادهم من خريجي الجامعات العريقة الأخرى، وأن لهم قَصَبَ السبق في حلبات التنافس الثقافي والرياضي، ليس على مستوى ماليزيا فحسب؛ بل على مستوى المسابقات المنعقدة في جنوب شرق آسيا، ومسابقات آسيا – أفريقيا؛ بل كانوا يحتلون دائمًا مراكز متقدمة على مستوى (أستراليشيا)، وعلى مستوى المباريات العالمية الثقافية ففي مباريات المسابقات العالمية للمناظرات تمكَّنَ فريقُ الجامعة (٢٠٠٠م) – ولأول مرة في تاريخ هذه المباريات العالمية لفريق من بلد غير ناطقٍ بالإنجليزية – من أن يحقق على مستوى العالم مركزًا ضمن المراكز العشرة الأولى؛ حيث كان فريق الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا هو الفريق صاحب المركز العالمي السابع بين المئات من فِرَق الجامعات الكبرى في العالم.

(ومن ذلك أيضًا في عام (٢٠٠٦م) فاز فريق الجامعة في كندا بالمركز الأول بين جامعات البلاد التي تعتبر الإنجليزية فيها لغة ثانية).

بل إن فريق فتيان الجامعة الإسلامية العالمية وفتياتها في رياضة التكواندو هم أبطال ماليزيا في هذا الميدان، وهم الذين انتزعوا – حين توافر لهم لأول مرة (١٩٩٨م) ملعب كرةٍ متكامل في حرم الجامعة الجديد – بطولة الجامعات الماليزية في كرة القدم من يد الفريق المتربع على عرش البطولة لثلاثة أعوامٍ متتالية دون أن يمكن فريق أي جامعة من الجامعات الماليزية من تسجيل إصابة واحدة في مرمى فريق الجامعة الإسلامية العالمية في حين لم تنجُ شباك أي فريق من فرق الجامعات من أهداف صوَّبها فريقُ الجامعة الإسلامية العالمية إليها، والذي بلغ في إحدى الحالات ثمانية لصالح فريق الجامعة مقابل لا شيء للفريق الجامعي الآخر.

إن ما كانت تتابعه إدارة الجامعة وجمعية خريجيها من أنباء وإنجازات لخريجي هذه الجامعة اليافعة وما يحتلونه من المراكز القيادية الشبابية المتقدمة في بلادهم لدليل مادي ملموس على فاعلية روح الإسلام وفاعلية منطلق إسلامية المعرفة في تفعيل التعليم العالي في خدمة الأمة وخدمة مشروعها الحضارى، وفي قدرة الإسلام ومنطلقاته على تحريك مكامن الطاقة الحضارية في كيان أبناء الأمة بأقل الجهد المثمر وأدنى التكاليف المادية؛ ليتحول الكم إلى الكيف، والقليل إلى الكثير، والرخيص إلى الغالي الثمين على ما هو معهود في حياة الأمم الحية الواعية ومنظوماتها الفعَّالة التي تفجِّر ثقافتها ومناهجها التربوية مكامن الطاقة والبذل في أبنائها مما يجعل تجربة الجامعة تجربة رائدة جديرة بالتدبر والتمعن والإفادة من دروسها المستفادة في تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي وتفعيله للإسهام في إنهاض الأمة وتفعيل مشروعها الحضاري.

الموارد والتمويل:

إن العمل في هذا المشروع وما عبر عنه من أهداف وغايات، وما حققه من إصلاحات منهجية، وما أخذ به من سياسات علمية وتعليمية؛ مكَّنها من أن تلمس ضمائر العاملين، وتحيي في نفوس كثير منهم الأمل فقد رأوا فيه تلك الآمال مجسدة في براعم إنتاجه العلمي والإنساني الذي يرسم صورًا إسلامية حية فاعلة؛ مما حرك فيهم دوافع البراعم والعطاء المادي والمعنوي في النفوس.

لذلك توافد على الجامعة العديد من رجالات الأمة بمختلف مستوياتها؛ من الأهالي، ومن العاملين، ومن الرسميين يتعرفون قسماتِها، ويتلمسون خطاها، ويجودون عليها بالنصح والتشجيع والبذل والعطاء.

وعلى الرغم من أن الحكومة الماليزية كانت تحمل أعباء تمويل برنامج الجامعة، وتمويل مؤسساتها ومبانيها، فإن العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية الإسلامية – وفي مقدمتها البنك الإسلامي للتنمية – مدَّت إليها يد العون في تمويل مبانيها وتمويل صندوق المنح الدراسية لغير الماليزيين، وتمويل المؤتمرات العلمية الدولية بشكل غير مسبوق، ولم تتخلف المؤسسات الخيرية، ورجال الأعمال وأصحاب الفضل والخير، عن دعم صندوق تمويل المنح الدراسية ليتمكن من الوفاء بمتطلبات الألوف من الطلاب المتميزين من أكثر من ست وتسعين جنسية يمثلون كل أطياف أبناء الأمة وثقافات شعوبها.

ولم يقتصر البذل والعطاء على الجانب المادي؛ بل وفر هذا التفاعل مع رسالة الجامعة الموارد البشرية المتميزة التي ضحت بالانضمام إلى هيئة التدريس فيها، والإسهام فيها؛ ليقدموا للدارسين في الجامعة ما لديهم من علم وقدرة؛ دعمًا لبرامجها العلمية والتعليمية والتربوية، وقد تجلى ذلك في التضحيات الكبيرة من قِبَلِ كثير من هؤلاء الأفراد، ومن قِبَلِ المؤسسات العلمية، ومن الجامعات التي ضحت ببعض كوادرها المتميزة لمساعدة برامج الجامعة الوليدة والإسهام في تدريسها وأبحاثها العلمية.

إن ما حظيت به الجامعة من الدعم والموارد البشرية والمادية من دولة المقر، ومن الشعب الماليزي، ومن مؤسساته، ومن مؤسسات الأمة العلمية ورجالاتها داخل ماليزيا وخارجها، إنما كان تعبيرًا عما لامس النفوس والضمائر المسلحة، وحرَّك مكامن الطاقة والبذل فيها، وأسهم في تفعيل كل هذه الطاقات الخيِّرة في خدمة الأمة، وتفعيل مؤسسة التعليم في صورة الجامعة الإسلامية العالمية ومشروعها الواعد في إسلامية المعرفة وإصلاح الفكر والثقافة والتربية الإسلامية.

إنه يجب ألا تضيع هذه التجربة هدرًا لما فيها من دروس في تحريك مكامن الطاقة والبذل في الأمة، وفي قدرتها على تفعيل مؤسسة التعليم والتربية أساسًا من أسس إطلاق طاقات مشروع الإصلاح الإسلامي الحضاري، وتضيع هدرًا دون أن نعيها،

ونطورها، ونستفيد منها في تجارب تفعيل مؤسسات التعليم العالي في خدمة مستقبل الأمة ومشروعها الحضاري، وإنَّ الأمل أن تكون هذه التجربة موضعًا لمزيد من الأبحاث العلمية لدراسة التجربة ودراسة الحرم الجامعي وما يمثلانه من نموذج إسلامي إبداعي في المعاني والمباني ليوظف على نطاق واسع في خدمة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلاد الإسلامية.

المستقبل:

ممَّا سبق يتضح ضرورة الوعي بأبعاد مشروع إسلامية المعرفة ودوره في إصلاح مؤسسة التعليم العالي ليؤدي هذا التعليم دوره في إصلاح الحياة الفكرية والتربوية للأمة؛ بحيث تترقى نوعية التعليم والبحث العلمي وتترقى نوعية (الكوادر) القيادية والمهنية وتنمو طاقات الأمة، ويتحرك وجدان أبنائها، ويصلح ما أصابه التشوه والعطب في جسم ثقافتها وعقول أبنائها وبناء نفوسهم.

ودون وعي القائمين على مؤسسات التعليم العالي وإدارته بهذه الأبعاد العقدية والفكرية والتربوية، والإيمان بها في إصلاح التعليم العالي؛ فلن يمكن تفعيل هذا التعليم في تحريك كوامن طاقة الأمة، وتجديد المعرفة فيها وتفعيل نظم التعليم في خدمة الأمة وترقية نوعية (الكوادر) المعرفية فيها، مهما قدموا من وسائل وآليات، وستبقى مؤسسة التعليم العالي لأجيال وعقود قادمة مديدة مريضة على ما هي عليه اليوم في العديد من الجوانب، وكما كانت لأجيال - بالمقياس الحضاري العالمي ولعقود كثيرة مضت - مؤسسة عاجزة تخرجُ (كوادر) وظيفية خابية الفكر، ملوثة الثقافة، مشوهة المناهج، محدودة الطموح، لا تسعى إلا إلى توفير لقمة العيش بدافع غريزي من حب البقاء مهما تكدست حولها الوسائل والآليات المستوردة، ومهما أضفنا إلى هذه الآليات من مستحدث الآلات، فلا نستطيع أن نتوقع شيئًا أفضل مما رأينا من قبل، فالأصل أن يقاس مستقبل الحال على العلم بما مضى من مآل.

إن الأمل الذي تهدف إليه مدرسة إسلامية المعرفة هو أن تثمر جهودها في توعية صفوة الأمة من المثقفين والمفكرين والتربويين والأساتذة

الجامعيين و (الكوادر) التي تتميز بـإسلامية فكرها ومنظورها؛ حتى تتحمل مسؤولياتها في الإصلاح العقدي الفكري والمنهجي والتربوي عامة، وفي التعليم العالي خاصة؛ لأنه المجال الذي يَعُدُّ الصفوة و (الكوادر) الأكاديمية والعلمية والعملية للأمة، وأن تقوم هذه الصفوة بأداء الجهود الفكرية والأكاديمية اللازمة لتنقية الثقافة والتربية الإسلامية التي تقدَّم للأمة وسواد عامتها من كل ألوان الخرافة والشعوذة والخزعبلات، وما يتعارض والعقليةَ العلمية التي تقوم على طلب الأسباب والسنن الإلهية شرطًا لازمًا غير كافٍ للنجاح، وأن تستند هذه الصفوة في كليات الأمور إلى الإيمان وبرؤية كونية حضارية مقرونة بطاقة التوكل المبصر (اعقلها وتوكل)، وأن تعمل على ترسيخ كل ما يدعم الرؤية الإسلامية الكلية والروح الاستخلافية الأخلاقية والعقلية العمرانية الحضارية ويقويها، وأن تُقَدَّمَ الأدبياتُ العلميةُ الإسلاميةُ لإصلاح مناهج التربية، وإعداد

الآباء وتأهيلهم تربويًّا لتنشئة جيل الأمانة والاستخلاف المبرأ من خُلُقِ العبيد ونفسيتهم، والمتسمِ بالطهارة والتزكية وحس المسؤولية والمصلحة العامة وروح المبادرة والإبداع؛ لأن الآباء هم العنصر الأهم والأقدر الذي يمكنه – بما له من اهتمام وتأثير ونفوذ على عقل الناشئ ووجدانه وضميره – أن يبدأ من صغاره بتحريك عجلة التغيير؛ الأمر الذي يجعل الوالدين والأسرة هم في الحقيقة مثلهم مثل مفتاح تشغيل حركة الماكينات في قدرتهم على التأثير على نوعية جيل الأبناء، وبالتالي تغيير المجتمع وتحسين نوعية أبنائه اعتمادًا على ما لديهم من دافع فطري في حرصهم على مصلحة أبنائهم، واستعدادهم للتضحية بالغالي والرخيص؛ من أجل تحقيق ما يتوخى الآباء فيه مصلحة أبنائهم وفق الاقتناعات والمعلومات التي يقدمها المفكرون والمربون إليهم، وإذا صَلُحَ جيل الناشئة صَلُحَ المجتمع واستقام أداؤه وتفعلت مؤسساته، حيث لا ترى موظفًا مرتشيًا، ولا معلمًا مقصِّرًا،

ولا جنديًّا جبانًا، ولا مسؤولًا فـاسـدًا.

إننا لو قارنا وفرة ما تقدمه الأمم المتقدمة ومفكروها ومربوها من دراسات علمية تربوية لتوعية الآباء والمعلمين وقيادات المجتمع بندرة ما يقدمه مفكرو العالم الإسلامي ومربوه من دراسات علمية إسلامية للأمة وللآباء والمعلمين المسلمين؛ لأدركنا أحد أهم الأسرار في فهم تخلف الأمة الذي اتسم مشروع إصلاحها الحضاري بالغيبة حين غُيِّبَ في هذا المشروع الطفلُ المسلمُ فندرت الأدبيات الإسلامية العلمية التربوية التي تنبع من واقع الأمة ومقاصدها وقيمها ودوافع ممارستها، يضاف إلى ذلك إهمال تأهيل كوادر الأمة الفكرية والتربوية والمهنية بالقليل المتوافر في مجال الثقافة الإسلامية والتربية الإسلامية؛ بسبب انصراف اهتمام مؤسسة التعليم العالي إلى الآليات والأدوات عن الاهتمام أيضًا بالجانب الوجداني والثقافي الإسلامي لأبناء الأمة، وعجزها عن أن تقوم بمهمتها في تفعيل العلم والمعرفة، وإصلاح مناهجها لتكون فعالة في تأهيل الكوادر القيادية والمهنية وتحريكهم لخدمة حاجات الأمة وإصلاح ما أصاب رؤيتها وفكرها وثقافتها ومناهج تربيتها من تشوهات تحول دون فاعلية العقل المسلم وتحريك كوامن طاقته الحضارية وتفعيل مؤسساته ومرافق أدائه.

إن علينا أن نتذكر أن تكديس (الكوادر) العلمية والتقنية ليس في حدِّ ذاته هدفًا؛ ولكن الغاية منه إعداد هذه الكوادر لخدمة الأمة والاستجابة لحاجاتها وحاجات مشروعها الإصلاحي الحضاري، ومن ذلك امتلاك ناصية القدرة العلمية والتقنية بروح الإتقان والعطاء، والتي تتحقق حين تتجلى هذه (الكوادر) بها وبسلامة الرؤية وجدية الغاية وبحس المسؤولية؛ فإن ذلك سيؤدي إلى قدرة الأداء والإخلاص فيه.

إن المجال التربوي، وتنقية الثقافة، وفي مقدمتها ثقافة الآباء التربوية هي بمثابة مفتاح تشغيل حركة التغيير في المجتمع؛ ولذلك يجب أن تكون في أول متطلبات الإصلاح الحضاري الإسلامي الذي سعت جهود المعهد العالمي للفكر الإسلامي إلى تحقيقه ببناء نموذج وتجربة تتجسد بها قدر الإمكان هذه المنطلقات والمفاهيم، وتثبت قدرتها في تفجير طاقات شباب الأمة، وتحريك كوامن القدرة وتميز الأداء في نفوسهم، وكان هذا النموذج يبدأ من مشروع تفعيل التعليم العالي في خدمة الأمة في تجربة

الجامعة الإسلامية بماليزيا، والتي نرجو لها – في ظل الظروف التي تمر بها منطقة جنوب شرق آسيا – السلامةَ ودوامَ الاستمرار والثبات في إنجاز مهمتها وأداء رسالتها؛ حتى تستمر مثالًا يحتذى في بلاد الأمة الإسلامية في مجال التنمية العلمية والإصلاح الفكري، وفي تفعيل التعليم العالي في خدمة الأمة، وإصلاح منطلقاته؛ خدمةً للحضارة الإسلامية الإنسانية الخيِّرة، وترشيدًا لمسارها بإذن اللَّه.

أخيرًا: كيف نبني « العلوم الاجتماعية الإسلامية » ونحقق « الرؤية الإسلامية »:

قبل أن ننهي هذه الورقة فإن من المهم أن نستحضر بشكل مستقل قضية بناء العلوم الاجتماعية الإسلامية، والتي بها نولد الفكر الإسلامي؛ الذي يحقق الرؤية الإسلامية، ويتحقق بها، فنضع بذلك حدًّا للجدل والحيرة التي تتعلق بماهية « إسلامية المعرفة »، وكيفية تحقيقها، فمن أهم الأسباب في ضبابية قضية إسلامية المعرفة هو ضبابية طرح قضية بناء العلوم الاجتماعية الإسلامية، وعدم وضوح طبيعة محتواها ومهمتها وعلاقتها بالفكر والتراث الإسلامي من ناحية، وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية الغربية من ناحية أخرى.

ولذلك لا بد من طرح هذه القضية في أساسياتها، وبشكل واضح مباشر لطلاب الدراسات التقليدية التراثية من جانب، وطلاب الدراسات الاجتماعية الغربية من جانب آخر؛ لأن « إسلامية المعرفة » و « إسلامية العلوم الاجتماعية » هما وجهان لعملة واحدة. وما لم تتضح العلاقة بينهما، والعلاقة بينهما وبين العلوم التراثية الإسلامية والعلوم الاجتماعية، فإن اللغط والحيرة وحوار « الطرشان » حول معنى إسلامية المعرفة وماهيتها وخطة العمل المطلوبة لإنجازها لن ينتهي ولن يصل إلى نتيجة، وبالتالي تستمر الجهودُ المبذولة للتقدم في هذا المجال محدودةً، وتراكماتها مشتتة.

لإزالة هذا الغموض علينا أن نبدأ بتحديد ماهية العلوم الإسلامية التراثية المدرسية السائدة والمتداولة، في فكر الأمة الإسلامية واستخداماتها وبرامج دراساتها، ثم نحدد

---

(١) للإحاطة بقضايا أزمات الفكر والإرادة في مسيرة الأمة الإسلامية، انظر للمؤلف « أزمة العقل المسلم » الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي – هرندن – فرجينيا – الطبعة الثالثة (١٩٩٤م). وكذلك كتاب « أزمة الإرادة والوجدان المسلم » للمؤلف، الناشر دار الفكر – دمشق – الإعادة الثالثة (٢٠٠٧م).

أيضًا طبيعة العلوم الاجتماعية المعاصرة في ماهيتها ودراساتها ومهمتها في الحياة المعاصرة؛ لننتهي بعد ذلك إلى تحديد طبيعة العلوم الاجتماعية الإسلامية المعاصرة في مهمتها وطبيعتها ودورها في حياة الأمة الإسلامية في هذا العصر، وفي علاقاتها المنهجية والفكرية مع الإسلام، ومع التراث، ومع العلوم الاجتماعية الغربية المعاصرة، في المصادر والمحتوى الفكري، وفي منهج البحث والدراسة.

ونبدأ بقضية الفكر والعلوم التراثية الإسلامية التقليدية في المحتوى، وفي المهمة، وفي طبيعة الحضور في واقع الأمة الإسلامية.

فمن الواضح أن الجانب الفقهي (القانوني) هو الصبغة الغالبة على هذا الفكر وهذا التناول في واقع الأمة، وعلى تعاملها مع الدين والفكر الإسلامي.

والفقه في جوهره يمثل قضية القانون، ودوره في حياة المجتمعات الإنسانية هو ترجمة عقائد الأمم وثوابتها وثمرة فكرها وتجاربها، في شكل قواعد وضوابط تحكم العلاقات الاجتماعية وتنظِّمها، وتولد منها ما تحتاج إليه الأمم من قوانين وفتاوى وأحكام تضبط وتنظم حركة المجتمع وعلاقات أعضائه ومؤسساته.

وإذا تابعنا في نظرة شمولية كلية مسيرة الفكر الإسلامي وعلاقته بالفقه والقانون الإسلامي، فإننا نجد أن الفقه الإسلامي منذ البداية استمد فكره ومحتواه من العهد النبوي والراشدي وترتيباته وممارساته وتطبيقاته، والتي تمثل في جوهرها السنة النبوية وممارسات عهد حكم الأصحاب بعد وفاة الرسول ﷺ على عهد الخلافة الراشدة.

وبانهيار عهد الخلافة الراشدة، وعهد حكم الأصحاب الذي كان في جوهره امتدادًا للعهد النبوي في فكره وممارساته وعلاقاته وترتيباته، مع اجتهادات مهمة أملتها الحاجة لمواجهة المتغيرات الكبرى التي أحدثتها وفاة الرسول ﷺ، وانتهاء فترة الوحي من جانب، وأحدثتها الفتوحات من جانب آخر، وما تبعه من استيلاء القبلية العربية على الحكم وإدارة الدولة، وما مثله ذلك من انحرافات سياسية واقتصادية واجتماعية على العهد الأموي؛ وما صاحبها من معارك طاحنة مع مدرسة « المدينة المنورة » بلغ الأمر من حدتها أن « استبيحت » « المدينة المنورة » ذاتها؛ وكانت النتيجة الكارثية هي عزل رجال تلك المدرسة عن الشأن العام في الأمة، وليبدأ الفكر

الإسلامي عهد « المدرسية » المعزولة في المساجد، وفي دائرة الأحوال والمعاملات والعلاقات الشخصية والفردية، بكل آثاره الحضارية الكارثية وهو ما قد وضحنا صورته في مواضع أخرى [١].

ولأن طبيعة العصر، ولأمد طويل، لم تتغير في جوهرها عما كانت عليه على العهد النبوي والعهد الراشدي، فإن السنة النبوية والراشدة بقيت في ترتيباتها وتفاصيلها « الزمانية والمكانية » صالحة ومثالية، وكانت المصدر الأهم لذلك الفكر الإسلامي المدرسي، والذي كنا نلاحظ أنه مع مضي الوقت واستحكام العزلةِ المدرسية على علماء الدين والتراث، غلب عليه الميل إلى المبالغةِ في تدوين نصوص السنة صحيحها وضعيفها، بهدف استخدامها لحماية العجز الفكري والسياسي باللجوء إلى « قهر القداسة » والمبالغة في خطاب « الترهيب ».

ومع مضيِّ الوقت وتفاقم العزلة والعجز الفكري والسياسي انتهى الأمر في العلوم إلى « قفل باب الاجتهاد » وبطلبة العلوم الشرعية إلى الجمود، واجترار القواعد والضوابط والأحكام الحرفية المستمدة من فكر وواقع وممارسات وترتيبات علاقاتٍ لم يعد لكثير منها وجود في واقع المجتمعات الإسلامية المتأخرة، وهو ما نراه اليوم في أوضح صورة في واقع الأمة والمجتمعات الإسلامية المعاصرة، من حيث طبيعة العصر وسقفه المعرفي وإمكاناته، وما يواجه من تحديات.

وهذا يعني أن كثيرًا من القوانين والضوابط والقواعد والأحكام والفتاوى في صورها التطبيقية تَمُتُّ إلى عصورٍ وأوضاعٍ وفكرٍ (وهو غير المبادئ والقيم) وواقع وإمكانات وتحديات غير واقع العصر وإمكاناته وتحدياته؛ أي أن التراث برغم ما كان يمثله من مبادئ وقيم ومفاهيم سامية في واقع زمان تطبيقاتها وإمكاناته وتحدياته، فإن هذه القوانين والآراء الفقهية أصبح كثير منها اليوم يمثل فكرًا وواقعًا تاريخيًّا لا وجود له، وبالتالي فهي أيضًا قوانين وتطبيقات وأحكام وعلاقات تاريخية لا تنتمي إلى واقع الأمة، ولا إلى إمكانات عصرها وتحدياته.

إن من المهم أن ندرك أهمية أن تظل ثوابت الرؤية الكونية، ومبادئها وقيمها سليمة؛ لأن الأمة اليوم أكثر من أي وقت مضى هي أشد حاجةً إليها لتولد فكرها

وعلاقاتها، وترشد مسيرتها في واقع عصرها وعواصف تحدياته.

وتأتي حكمة تنزيل تلك الرؤية والتطبيقات « النبوية » و « الراشدة » في ضوء ظروفها الزمانية والمكانية كنزًا وخبرةً ودروسًا وعظةً وعبرًا معرفية على أكبر قدر من النفع والأهمية العلمية؛ إلى جانب نفائس التراث، التي كثيرًا ما همشت، وذلك لترشيد الجهود العلمية المعاصرة، وتوليد الفكر والترتيبات المعاصرة، التي تستجيب لحاجات الأمة وبناء علاقاتها ومؤسساتها الضرورية الفعَّالة؛ لمواجهة تحديات عالمها وعصرها، في ضوء إمكاناته وسقوفه المعرفية.

أما العلوم الاجتماعية الغربية المعاصرة وعلاقتها بقضية إسلامية المعرفة، والتي هي قضية العلوم الاجتماعية الإسلامية، فهي قضية تتعلق بالمحتوى، كما هي قضية تتعلق بالمنهج، وإذا فصلنا القضيتين (المحتوى والمنهج) عن بعضهما بعضًا أصبحت الرؤية واضحة، والتعامل معها مثمرًا وميسرًا.

ولتوضيح الأمر، وقبل أن نتعرض لكل ذلك، فإن من المهم أن نوضح أولًا مهمة العلوم الاجتماعية في ميدان المعرفة والعلاقات الاجتماعية.

وحتى يتم معرفة مهمة العلوم الاجتماعية فإن علينا أن نقرر، وأن نعلم من حيث المبدأ، أن العلوم الاجتماعية تختلف مهمتها ودورها المعرفي والاجتماعي عن مهمة القانون والفقه والأحكام والفتاوى؛ لأن مهمة العلوم الاجتماعية أكبر وأوسع من ذلك، وذلك لأن مهمتها في جوهرها هي دراسة المجتمع على ضوء رؤيته الحضارية، روحيةً كانت أو مادية، وعلى ضوء واقع طبائع فطرته الإنسانية، وفي حدود إمكاناته البشرية والمادية وتحديات عصره الحضارية.

وهذا يعني أن مهمة العلوم الاجتماعية في أي مجتمع، هي توليد الفكر الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الفردية والجماعية، والمؤسسية.

وهذا يعني أن مهمة العلوم الاجتماعية الإسلامية هي عملية توليد الفكر الاجتماعي في المجتمع، وهي بذلك توفر المادة الفكرية الإسلامية التي يقوم الفقه والقانون والدراسات والأبحاث القانونية الفقهية باستخلاص القواعد والضوابط التي تنظم

العلاقات القانونية والبنى المؤسسية في المجتمع منها، أي أن مهمة الفقه والقانون بالدرجة الأولى مهمة شكلية، ومهمة العلوم الاجتماعية بالدرجة الأولى مهمة فكرية، وهما بذلك يتكاملان تكامل أجنحة الطائر في خدمة مسيرة الأمة، وبناء كيانها، وحضارتها.

والسؤال هنا أين تلتقي العلوم الاجتماعية الغربية المعاصرة مع قضية إسلامية المعرفة وبناء العلوم الاجتماعية الإسلامية؟ وكيف؟

وهنا يأتي دور الفصل بين الفكر الغربي المتولد من البحث والدرس الاجتماعي، وبين منهجية هذه العلوم الاجتماعية؛ لنرى أن بناء العلوم الاجتماعية ليس بدعًا من الأمر، وأن سُبُلَه ميسرةٌ، وأن قضيته قضية وقت وتراكم بحث علمي سيفيد من خبرة التراث، ومن كثير من إنجازاته، بقدر ما يفيد من منهجية العلوم الاجتماعية الغربية وإنجازاتها، وأن جهود بنائها أيسر وأسهل وأسرع مما نتصور إن أخذنا الأمر بالإيمان والثقة والجدية والمثابرة المطلوبة.

فنحن نعلم أن المحتوى الفكري الغربي للعلوم الاجتماعية الغربية يتأثر بجانبين: الأول منهما: هو الجانب الذاتي الإيديولوجي المتمثل في الرؤية الكونية الغربية، والتي هي في جوهرها والسمة الغالبة المؤثرة عليها هي رؤية إيديولوجية مادية؛ بحيث أصبحت شعوبها لم تعد لأديانها تأثير ذو وزن على واقع رؤيتها وتعاملها وعلاقاتها الاجتماعية، فهم « لا أدريون » (Agnostic).

وأما الجانب الموضوعي في هذه العلوم الاجتماعية الغربية فيتمثل في منهجية دراسة الفطرة والطبائع البشرية، وبالتالي معرفة كيفية تفاعلها مع واقعها، وكيفية تطويع هذه الفطرة والطاقة النفسية؛ لتحقيق أهداف الرؤية، وما تعبر عنه قيم ومفاهيم ومبادئ، واستفادتها من الإمكانات لإبداع الوسائل والحلول والمؤسسات، ومواجهة التحديات.

ومن هنا فإن الاستفادة من الجانب الموضوعي والوضعي، ومن كثير من إبداعات الوسائل والأنظمة والمؤسسات، يمكن الاستفادة منه، ولا حاجة لإعادة اختراع الكهرباء في كثير من الأمور كما يقولون.

والسؤال: هل نحن في الاستفادة من مفهوم دراسة الفطرات والسنن والنواميس

الاجتماعية، بل والمادية، عالة على الغرب، ونستورد شيئًا غريبًا عن رؤيتنا الكونية الحضارية.

نحن الآن نعلم أن هذا غير صحيح، وأن الإسلام إنما جاء ليجدد الحضارات الإنسانية التي كانت على عهد ظهور الإسلام، إما حضارات قد أدت مهماتها وبلغت حد الضعف والشيخوخة والفساد وشح العطاء، كما كانت الحال مع الحضارة الفارسية، أو بالفعل قد أفلست وانتهت، كما كانت الحال مع الحضارة الإغريقية.

لقد جاء الإسلام بفجر عهد جديد يفتح آفاق العلمية والعالمية، ويحث على العلم والفكر والبحث والدرس والعظة والعبرة والنظر.

وبدأ بالحضارة الإسلامية فجرُ البحث العلمي ودراسة السنن والنواميس، ولم يعرف الغرب الهمجي في ذلك الوقت بعد معنى العلمية والسننية إلا من الإسلام، ومن مدارس الإسلام، ومن احتكاكه مع أمة الإسلام، والدراسة في مدارسها وجامعاتها، وترجمة العلوم والمعارف عنها.

إن العلوم الاجتماعية الغربية لم تكن إلا امتدادًا لعقلية دراسات السنن والنواميس الكونية في عالم المادة، ليمتد لاحقًا إلى دراسة الفطرة الإنسانية الاجتماعية، والتعرف على أسرارها، وتوليد الفكر الاجتماعي بواسطتها في مختلف مجالات علاقاتها، وبناء المؤسسات، وتوليد الفكر القانوني اللازم لإدارة شؤون مجتمعاتها وفق رؤية حضارتهم ومفاهيمهم المادية، التي ما زال يعاني العالم بسببها حتى اليوم، بسبب ثنائية قيمها ومعاييرها التي أفرزت ويلات الاستعمار والظلم والعدوان والتفنن في إبداع وسائل الحرب والدمار.

لقد كان المسلمون أولى من سواهم في السبق في مجالات الدراسات العلمية للفطرات الإنسانية والسنن والنواميس الإلهية في إبداع الخلق، ولكن ما أصاب مسيرة الأمة من عثرات مبكرة تنامت آثارها، الأمر الذي عرقل مسيرتها وحرم الإنسانية لقرون كثيرة من هداية الوحي والإسلام في علم وعالمية تحقق رؤية العدل والإخاء والتسامح والحرية والتكافل والأمن والسلام.

إن الرؤية الإسلامية الكونية والوحي الإسلامي هي رؤية تعبر عن الفطرة الإنسانية السوية، وترشِّدها، وبها تتحقق الذات والفطرة الإنسانية السوية، كما خلقها اللَّه

وأبدعها، ولا مجال فيها للتعارض بين الوحي والفطرة، ولا أحرص على فهم هذه الفطرة وتفعيلها وترشيدها من الإسلام.

– وكل ما سبق يعني أن على الطالب والباحث والدارس المسلم ببساطة أن يقوم بأربعة أمور هي:

١ – أن يخلِّص نفسه من داء التقليد والمتابعة، وأن يسلِّح نفسه بالعقلية الشمولية التحليلية العلمية الناقدة المبدعة.

٢ – أن يؤهل نفسه بمعرفة الرؤية القرآنية الكونية الحضارية وقيمها ومفاهيمها ومبادئها وثوابتها.

٣ – أن يؤهل نفسه بمعرفة المنهج العلمي لدراسة الفطرات الإنسانية والكونية، ودراسة الواقع وطاقاته وإمكاناته في الزمان والمكان.

٤ – أن يستفيد من التراث الإسلامي، وأن يفيد من الإنجازات العلمية المعاصرة الموضوعية؛ ليواصل بها ارتياد آفاق أسرار النفوس والكون وإبداع الوسائل والسبل لتمكين الإنسان من الرقي بعالمه، وتحقيق « الحياة الطيبة » في الدارين.

وهكذا نرى أن « إسلامية المعرفة » وبناء العلوم الاجتماعية الإسلامية، وتوليد الفكر الاجتماعي الإسلامي، وإبداع الأدوات والوسائل، وتوليد الفكر الاجتماعي الإسلامي المعاصر، وإبداع الأدوات والوسائل التي تبني الحياة والمجتمع وعلاقاته ومؤسساته، على أساس الرؤية الكونية القرآنية الحضارية، أمر لا يختلف عما يقوم به العلماء والدارسون كافة، في مختلف مجالات العلوم، وكل ما نحتاج إليه هو تجلية الرؤية الكونية القرآنية الحضارية، وإعادة النظر في مفاهيمنا وأساليبنا التربوية والتعليمية، وإعادة بناء مؤسساتنا التعليمية والاجتماعية ومفاهيمنا التربوية، وتأهيل أنفسنا بمستلزمات البحث العلمي الإسلامي الاجتماعي والكوني؛ لنصبح أهلًا للعطاء والإبداع والمنافسة والريادة الحضارية.

ومن هذا المنطق فإن كثيرًا من الإنتاج العلمي ومن الخطوات العلمية قد قام بها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والتي يجب على الأكاديميين في مجال الدراسات الإسلامية والاجتماعية والمنهجية، وكذلك على مراكز البحث العلمي والجامعات، العملُ على دراستها واحتذائها وتطويرها؛ لدفع عجلة العمل الجاد وتراكماته في مجال الفكر الإسلامي؛ حتى يمكن الانصرف إلى خدمة الجوهر؛ رؤيةً، وثوابت،

وقيمًا، ومفاهيم، وليس شكلًا ومزايداتٍ إنشائيةً.

مطلوب إصدار الكتب والمراجع في مجال المنهجية الإسلامية ومصادرها العلمية، والعناية بالبرامج التدريبية للأكاديميين والمثقفين في هذا المجال.

إن تبني فكرة الاختصاص المزدوج بين الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية خطوةٌ مبدئيةٌ مهمة لتكوين العقل المسلم المعاصر، وتكوين الأكاديمي والمثقف المسلم المعاصر، وهي الخطوة التي تبناها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في برنامج الدراسات الإسلامية والاجتماعية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والتي أثبتت نجاحًا مشهودًا جديرًا بالتعميم والتطوير.

إن المعهد العالمي للفكر الإسلامي في برنامجه للسنوات القادمة يعتزم بذل جهود أكبر في مجال التأليف والتدريب الأكاديمي في مجال منهجية العلوم الاجتماعية الإسلامية، وتجلية قضايا الرؤية الإسلامية؛ بالجوهر المختصر المفيد المتفاعل مع واقع الحياة وتحدياتها، في الزمان والمكان، وهو يأمل أن يجد الدعم العلمي في هذه المجالات من المفكرين والأكاديميين والإصلاحيين، ومن مؤسسات التعليم الجامعي ومراكز البحث العلمي.

خطة المعهد العالمي لتطوير مناهج التعليم العالي:

ومن أهم ما أسهم به المعهد العالمي للفكر الإسلامي في إصلاح التعليم العالي في نموذج الجامعة الإسلامية بماليزيا، هو اعتماد نظام التخصص الرئيس، والتخصص الفرعي، في كلية معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية، حيث يكون مساق الدراسات الإسلامية هو أحد التخصصين، وبحيث يصبح للخريج إذا استكمل التخصص الفرعي؛ وذلك بمد الدراسة عامًا إضافيًّا، (٣٠ – ٤٠ ساعة) درجتا بكالوريوس: إحداهما في الدراسات الإسلامية، والأخرى في أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية.

وقد حقق هذا النظام نجاحًا كبيرًا، وأسهم في تخريج نوعية من الخريجين أكثر انتماءً، وأكثر نضجًا، وأكثر فهمًا وإدراكًا للرؤية الإسلامية الحضارية، ولدور الأمة الحضاري في المسيرة الحضارية الإنسانية، كما أنهم أقدر علميًّا في مجالات تخصصهم.

واستكمالًا لهذه المهمة، وإنضاجًا لها فقد تم رسم خطة إصلاح شمولي مستقبلية لمنهج الدراسة الجامعية، وتمَّ تكليف نخبة من خيرة أساتذة الدراسات الإسلامية المتخصصة لوضع تفاصيل هذه الخطة، وتوصيف مادتها العلمية.

والعمود الفقري لهذه الخطة هو نسق (منهج) عام في الدراسات الإسلامية يتكون من جزأين:

– **الجزء الأول**: وهو حوالي ثلاثين ساعة أكاديمية، توفر ما يجب أن يعرفه المسلم عن دينه من عقائد ومبادئ وقيم ومفاهيم ومقاصد وشعائر تبني رؤية الدارس الكونية، وجوهر تكوينه القيمي والأخلاقي والمقاصدي.

وهذا الجزء؛ لا بد أن يُدرس كتخصصٍ فرعي لكل دارسٍ جامعي في مجال الدارسات الدينية أو الاجتماعية أو الإنسانية.

– **والجزء الثاني** من هذا المساق (المنهج) الذي هو أيضًا حوالي ثلاثين ساعة أكاديمية، ويُقصد به معرفة عامة لتاريخ الأمة والسيرة والحضارة والعلوم الدينية.

وسيكون إلى جانب هذا المساق العام في الدراسات الإسلامية نوعان من المساقات هما مساقات العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية، ومساقات أخرى متخصصة في العلوم الدينية، وهي: تخصص الفقه والقانون (شريعة)، وتخصص العقيدة والفلسفة (علم أصول الدين)، وتخصص علم الحديث، وتخصص علم التفسير، وتخصص علم السيرة، وتخصص علم النحو، وتخصص علم البلاغة.

ومن المهم هنا أن نشير إلى مقررٍ لدراسةٍ مفاهيميةٍ تحليليةٍ ناقدةٍ للفكر والرؤية الكونية والحضارة المادية الغربية المعاصرة وأبعاد علاقتها وتأثيرها على الأمة الإسلامية، والذي تقرر كمقرر جزئي في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بمسمى « الدراسات الاستغرابية »، ويمكن تسميته « دراسات الفكر والحضارة الغربية »، ويهدف إلى توفير خبراء في فهم الحضارة الغربية، وبالتالي التواصل الفعَّال مع إيجابياتها وتلافي سلبياتها، كما توفر مساقاتٍ تدعم في هذا الجانب بقية التخصصات، ونرجو أن يُطور هذا المقرر من جزئي إلى تخصصٍ كاملٍ؛ حيث إن كوادرنا هي في أشد الحاجة إليه.

وبذلك فإنَّ برنامج الدراسة لكل طالب يتكون من تخصصين؛ بحيث يكون

القسم الأول منهما هو الجزء الأول من منهج الدراسات الإسلامية (العمود الفقري)؛ الذي يجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من برنامج كل طالب؛ أيًّا كان التخصص الآخر للطالب؛ في أي علمٍ من العلوم الاجتماعية، أو الإنسانية، أو القانونية، أو الاقتصادية، أو الدينية، رئيسيًّا أو فرعيًّا. وهذا يعني أن برنامج الطالب لدرجة البكالوريوس يكون كما يلي:

(٣٠ ساعة جزء أول دراسات إسلامية + ٦٠ ساعة تخصص رئيسي + ٣٠ ساعة مواد داعمة = ١٢٠ - ١٣٠ ساعة درجة بكالوريوس في أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية أو الدينية).

(٦٠ ساعة مساق دراسات إسلامية + ٣٠ ساعة تخصص فرعي + ٣٠ ساعة مواد داعمة = ١٢٠ - ١٣٠ درجة بكالوريوس دراسات إسلامية).

(٦٠ ساعة دراسات إسلامية + ٣٠ ساعة تخصص تربية + ٣٠ ساعة مواد داعمة = ١٢٠ - ١٣٠ درجة بكالوريوس دراسات إسلامية « تدريس تعليم دين إسلامي عام ابتدائي وثانوي »).

وهكذا فإنه إذا استكمل الطالب التخصص الفرعي ليصبح تخصصًا رئيسيًّا، فإنَّ الخريج يكون حاملًا لدرجتي بكالوريوس، إحداهما: في الدراسات الإسلامية، والأخرى في التخصص الآخر.

كما يجب ملاحظة أن هناك حوالي (٣٠) ثلاثين ساعة هي مواد داعمة للتخصص الرئيس الذي عدد ساعاته (٦٠) ساعة، ليكون عدد ساعات التخرج لدرجة البكالوريوس في أي تخصص هو (١٢٠ - ١٣٠) ساعة أكاديمية، ولدرجتي بكالوريوس أحدهما تخصص الدراسات الإسلامية هي ١٥٠ - ١٧٠ ساعة.

- ٦٠ (تخصص رئيسي) + ٣٠ (تخصص فرعي) + ٣٠ (مواد داعمة) = ١٢٠ - ١٣٠ ساعة (لدرجة البكالوريوس).

- ١٢٠ (بكالوريوس) + ٣٠ (استكمال تخصص فرعي) = ١٥٠ - ١٧٠ ساعة (لدرجتي بكالوريوس).

ومن المهم ملاحظة أن الكثير من المقررات (المواد) الدراسية، يكفي فيها للفصل

الدراسي الواحد (٢) ساعتان أكاديميتان، وليس (٣) ثلاث ساعاتٍ، حتى يمكن تغطية جوهر بعض هذه المقررات، خاصةً في الجزء الثاني من مقرر الدراسات الإسلامية.

ومن المهم أن تغطي الموادُ الداعمة لتخصصات الدراسات الدينية الجوانبَ الاجتماعية الأوسع التي تساعد على توسع أفق الدارس، وتفهّم الجوانب النفسية والاجتماعية الفطرية المتعلقة بمجال دراسته، وبنظرة واقعية عملية، ومن المهم أن يكون من بين المواد الدراسية الداعمة ثلاثة مداخل شمولية لثلاثة مجالات دراسية اجتماعية نفسية، وأن تكون بالإضافة إلى ذلك مقررات « الأسرة والأبوة »، « والتفكير الإبداعي وحلِّ المشاكل » من المتطلبات الجامعية للطلاب والطالبات كافة.

وإذا أمكن أن يكون مقرر « قيام الحضارات وانهيارها » ضمن المتطلبات الجامعية لدارسي العلوم الدينية والعلوم الاجتماعية والإنسانية؛ فذلك أمر جيد لأن الإسلام دينُ منطقةٍ هي مهد حضارات عديدة توارثتها، وهي تميزها بكل أسبابها وآثارها الإيجابية والسلبية التي كانت وما تزال تلقي بظلالها على الشخصية الحضارية لشعوب الأمة، ولذلك يجب أن يكون هذا التاريخ والإرث الحضاري بشكل علمي شمولي في وعي الكوادر الفكرية والقيادية لأبناء الأمة الإسلامية.

إنَّ المأمول أن يتمَّ إنجاز تفاصيل خطة هذه المساقات (المناهج) والمواد الدراسية المكونة لها خلال هذا العام (٢٠٠٨م)، وأنَّ تفيد منها برامج التعليم العالي الجامعي في البلاد الإسلامية، للإسهام في إنضاج برامجها الحالية بإذن اللَّه.

أمّا كيف تفكك العلوم الاجتماعية والإنسانية المعاصرة وكيف توظف الحقائق العلمية، والإمكانات الواقعية لخدمة الرؤية القرآنية الكونية الحضارية في مجالات العلوم الاجتماعية، والإنسانية والفيزيائية والتقنية، من منظور إسلامي، ولخدمة الرؤية الروحية الإسلامية الحضارية؟ فهذا هو ثمرة تراكمات البحوث العلمية، وأساتذتها، ومراكزها، والتي بدأت تؤتي ثمارها في العديد من هذه المجالات، والتي بدأت أيضًا تأخذ طريقها في إنجاز أعمال منهجية أكاديمية من قِبَلِ فرق علمية ضمن برامج المعهد العالمي للفكر الإسلامي لتحقيق وحدة المعرفة وإسلامية المعرفة.

أما العلوم الفيزيائية والتقنية فإن من المستحسن لطول متطلباتها وثقلها، كالطب مثلًا، أن يكون لها برنامج يحتوي على جُل القسم الأول من منهج الدراسات

القضية الخامسة

عقيدة الصلب بين المسيحية والإسلام
نحو حوار بناء وكلمة سواء

عقيدة الصلب بين المسيحية والإسلام
نحو حوار بناء وكلمة سواء

مقدمة:

من الأمور التي تلفت النظر – خاصة في ضوء كثير من العروضات المبسطة المسطحة – حدة الخلاف بين الإسلام والمسيحية، حول عقيدة الصلب في المسيحية، فبقدر ما تتمسك المسيحية بعقيدة الصلب، واعتبارها رمز المحبة والتضحية والفداء، بقدر ما يشتد إنكار المسلمين لها واعتبارها ضلالًا وافتراءً، ولا يستطيع المشاهد العابر، أمام العروض المشوشة المبسطة، أن يدرك معنًى مقنعًا لأمر هذه الخصومة العارمة، حول حادثة الصلب سلبًا كان ذلك أو إيجابًا.

وإذا كان هذا الخلاف يمتد، عبر طول العلاقة التاريخية بين المسيحية والإسلام وعرضها وكوجه من وجوه أصل العداوة الناشبة بينهما فلا يصح أخذ هذا الخلاف بالبساطة التي يأخذه بها الكثير من الناس، والجزم بشكل قد يبدو اعتباطيًّا؛ مؤيدًا بصحة موقف أو آخر، دون درس ونظر شمولي متأمل، خاصة وأن الموقف القرآني المنكر لعقيدة الصلب، يقف موقف المصدق للنصرانية بوصفها دينًا إلهيًّا، ويقف موقف التكريم والإجلال للسيد المسيح عيسى ابن مريم، وأمّه البتول، مريم ابنة عمران، نبيًّا ورسولًا.

ولعلنا إن شئنا، في مجال فهم شمولي للرؤية الكونية الحضارية القرآنية، وللعلاقة الإنسانية الحضارية بين المسلم والآخر، أن نتعرض لهذا الخلاف الذي يمس أمرًا أساسيًّا هو عقيدة الصلب لدى المسيحيين وذلك في سبيل فهم وحوار بنَّاء أفضل، بين المسيحية والإسلام، واللتان هما الديانتان العالميتان والوحيدتان في العالم المعاصر، واللتان – وبصور مختلفة – هما أساس أعظم حضارتين إنسانيتين عرفهما التاريخ الإنساني حتى اليوم، ولذلك فلا بدّ من دراسة هذه القضية، في هذا المقام، والتعرض لهذه العقيدة، بعناية وعمق، ووضعها في موضعها الشمولي المناسب، في قلب سياق العلاقة والحوار الإيجابي بين الديانتين. خاصة، وأن السبب الحقيقي لهذه المواجهة

الدينية العقيدية، هو في حقيقته خطأ الكثيرين من الطرفين، في فهم جوهر القضية، وعدم الالتفات إلى جوهر هدف مقولات الطرف الآخر بشأنها. ومما يجعل مهمة التفاهم والتواصل أشد صعوبة، هو أن الكهنوتية المسيحية (الكنيسة) لا تكاد تعترف بمشروعية الطرف الآخر الذي هو دين الإسلام، فَبَنَتِ العلاقة معه منذ القرون الأوربية الوسطى على أساس من المواجهة والعداء العقيدي.

وفي نفس الوقت فإن علينا أن ندرك أن العبء الأكبر في إدارة الحوار، حول هذه القضية، إنما يقع على عاتق المسلمين، أصحاب الرسالة الإلهية الشمولية العالمية الخاتمة، لتحقيق التواصل وفتح باب الحوار البناء مع الآخر الذي هو في هذه الحالة هي الديانة المسيحية، خاصة أن الإسلام هو الذي تعرض ابتداءً لعقيدة الصلب بالتفنيد والإنكار.

كيف ندير الحوار:

وأول خطوة لتصحيح قواعد الحوار حول هذه القضية المهمّة، أن يكون جوهر الحوار فيها مبنيًّا على أساس العرض القرآني، الذي أثار هذه القضية في الإسلام ابتداءً، وأن يتم العرض بشكل شامل متكامل لجوانب هذا الحوار القرآني مع المسيحية، وفهم جوانب هذا العرض وغاياته ضمن الظرف الزماني والمكاني الذي وجه فيه الخطاب القرآني، بشأن عقيدة الصلب القرآني بادئ ذي بدء.

وفي خضم المعركة بين الإسلام والمسيحية، التي بدأت منذ القرن السابع الميلادي، وما تزال تستعرض حتى اليوم، رغم أن الغرب العلماني عامة وأوربا خاصة، لم يعودوا يؤمنون في عمومهم بالمسيحية عقيدة، إنما يطلق عليهم وصف (Agnostic) – والتي تعني (لا أدري) – وإن وظفوا الديانة المسيحية في خدمة هجمتهم الاستعمارية فيما لمسناه وما نزال نلمسه من جهود التبشير والاستشراق، وفي انتقاص قدر الإسلام والافتراء عليه، وتشويه صورته وسمعته، وما يقابل ذلك من رد فعل كثير من المسلمين، من ازدراء العقائد الكنسية، والحط من شأنها، لذلك كان لا بدّ لنا أن نتساءل عمّا إذا كانت أصول هذه المعركة بين كثير من أتباع الديانتين حقيقية، وترجع إلى أن القرآن الكريم قد تعرض بالنقد والتصحيح لما لحق بالمسيحية من تحريف وخلل أصاب قواعد بنائها، خاصة فيما يتعلق بقضية تأليه السيّد المسيح وصلبه، وما يترتب على هذه العقيدة من رموز ومفاهيم، كما أن لنا أن نتساءل هل هذه المواجهة بين

الإسلام والمسيحية تهدف إلى الحط من شأن رموز المسيحية، وهل يهدف الإسلام وموقف المسلمين في جوهره إلى مجرد الطعن في مصداقية هذه الرموز الدينية المسيحية والتقليل من شأنها؟ أم أن الأمر في حقيقته أعم وأعمق من ذلك؟ وهل ضراوة الصراع هي التي حجبت جوهر القضايا، وأعمت المتصارعين، عن حقيقة مدلول التعارض والاختلاف؟

وإذا كنا على علم وثقة من عمق معاني القرآن الكريم، وسمو مقاصده، وشمولية عرضه، وتسامحه مع الآخرين، وحرصه على حرية العقيدة والدين، فإنه لا بُدّ لكافة الأطراف من إعادة النظر في فهم حقيقة العرض القرآني، وأن نصحح أخطاء فهم الأطراف له، وذلك بأن نلمَّ بكل جوانبه، حتى يمكننا أن نعلم دلالة الموقف القرآني الجازم، الذي لا تزحزحَ ولا تهادنَ فيه، في أمر إنكار عقيدة الصلب، وما يترتب عليها من عقائد وآثار.

وأول ما يلفت النظر أن القرآن الكريم، الذي يتصدى بالإنكار والتفنيد لعقيدة الصلب، لا يصدر عن روح عداء لصاحب النصرانية، بل إنه يقف منه موقف المجلّ المكرم الذي لا يتوانى عن الدفاع عنه، وعن أمّه، أمام كل أنواع محاولات الحط من قدره وتشويه مقامه، من أي أحد كان، من السابقين واللاحقين.

والعجيب أيضًا أن الإسلام، وهو الدين الذي نزِّل أول ما نزِّل في جوار الوثنيين العرب الذين ليس لهم دراية أو عناية تذكر بدين النصرانية، وهو الأمر الذي يسهل على الإسلام الطعن فيه لو كان موقف الإسلام يصدر عن عداء أو كره للنصرانية أو رموزها، بل نجده – على العكس من ذلك – يعترف لصاحب النصرانية بكل المعجزات والخوارق التي تنسب إليه طفلًا لعذراء، وصاحب معجزات الخلق، وإحياء الأموات، وهي أمور ليس أيسر – في تلك الظروف – على العدو – لو كان الإسلام عدوًّا – من إنكارها والطعن المقْنِع على أدعيائها بالكذب والتزوير والافتراء.

﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران:٤٢]، ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ

وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ ﴾ [آل عمران:٤٥ - ٤٩]، ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [مريم: ٣٥]، ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ ۚ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٧١﴾ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ ﴾ [النساء: ١٧١، ١٧٢].

بل لا يتردد القرآن الكريم أن يجل ويبجل الصالحين من أهل الكتاب وأتباع النصرانية:

﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٤﴾ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١١٣ - ١١٥]، ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ ۙ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

فلو كان الأمر أمر ملاحاة وطعن، لكان أولى بالقرآن الكريم، وهو ينزل عربيًّا يخاطب العرب الأميين الوثنيين، أن ينكر على النصرانية دعاوى المعجزات والخوارق، التي لا يسهل على من لم يلمسها بيده ويشاهدها بعينه، أن يصدقها أو يؤمن بها، بل إن كثيرًا ممن عاصروها وشاهدوها من بني إسرائيل انتهوا لأسباب شتّى إلى إنكارها وإنكار مقام صاحبها، وكَيْل النقائص وتدبير التُّهم وحبك المؤامرات لرسول النصرانية ولإتباعه.

ولذلك فإن العجيب حقًّا، أن يسلم القرآن الكريم للنصرانية، بمدهش الخوارق، وعظيم المعجزات، ثم هو ينكر عليها أشد الإنكار، دعوى الصلب، وما يترتب عليها – عند أتباع المسيحية – من عقيدة تأليه السيد المسيح، والذي تمنح تضحيته البشرية العفو والغفران الرباني عما ارتكبه آدم أبو البشرية من معصية، بل وحمل ذريته وزر ما ارتكب من ظلم وعصيان، بحسب ما تقول به حتى اليوم العقيدة النصرانية.

إن من أراد من العرب، أن يهدم النصرانية، عداءً وعدوانًا، فقد كان الأولى به أن يطعن في دعوى تلك الخوارق والمعجزات، خاصة وأنه كان مؤيدًا في ذلك – لو شاء – من بني إسرائيل، وهم قوم السيد المسيح، وبذلك لن يكون الإسلام – لو شاء – هو أول من يطعن في شخص السيد المسيح ورسالته ومعجزاته. إن العقل والمنطق يقضي، أن من كان يريد الهدم والتشويه، ظلمًا وحسدًا وعدوانًا، فليس من الحكمة، أن يطعن في دعوى خير تهدف إلى العفو والتسامح والغفران، ثم هو ذات الوقت، يسلم، في تجلة، لما يصعب على عقل البشر، في مألوف عادتهم قبوله والتصديق به.

إن نبي الإسلام، وما نعلم من سيرته، وإن القرآن وما نتلو من معجز آياته ليسا من الغفلة حتى يقعا في شيء من هذه الأخطاء البشعة التي لا تخفى على عاقل أو تتعارض وما بني عليه القرآن من قيم الحق والعدل والرحمة، وذلك بإقرار ذلك اللون من المعجزات والخوارق، ثم ينكر عقيدة الصلب دون سبب خطير ومقنع.

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿ أَفَمَن يَهۡدِىٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ ﴾ [يونس: ٣٥]، ﴿ وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَۗ ﴾ [الشورى: ١٧]، ﴿ فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

لا بد أن تكون دلالة الأمر الذي يتعرض له القرآن الكريم، أعظم من ذلك، ولا بد أن القضية التي يطرحها الإسلام، على غير الشاكلة، التي ينحدر إليها الجدل، وتنتهي إليها الملاحاة بين أتباع الديانتين، وينجم عنها كل ذلك القدر من العداوة وسوء الظن.

القضية – كما تبدو من العرض السطحي– كما يتوهمها النصارى، أن الإسلام

برفضه عقيدة الصلب، التي تصور الصلب تضحية عيسى الابن، لتكون تلك التضحية العظمى، سببًا في غفران الخطيئة الأولى، التي ارتكبها الإنسان، والتي بقي الإنسان يحمل أوزارها وكانت سببًا في غضب اللَّه على بني الإنسان، وكأن الإسلام بذلك الرفض – في نظر المسيحيين – يرفض ما تتضمنه وتهدف إليه عقيدة الصلب – في مفهوم الكنيسة وأتباعها – من روح الحب والتضحية والتسامح والغفران.

وبغض النظر عن أي اعتبار آخر، فإن من كان على أي قدر من معرفة بالقرآن الكريم، فإنه لا يمكنه أن يسلم لأحد بمثل هذا الفهم بأن القرآن يرفض روح التضحية والتسامح والغفران أو ينكرها ويهدمها.

لذلك ولإدراك عمق هذه القضية، فإنه لا بدّ لنا من نظرة شمولية لنصوص القرآن الكريم، إلى النصرانية وإلى السيد المسيح، وإلى عقيدة الصلب، وما يراه الإسلام فيها ويوجه خطابه بشأنها، على أساس من عرضه، وسياقه، وتكامل نصوصه، متوخين أن لا يتم ذلك العرض، على أساس تصور مسبق، يستمد روحه من أدبيات الإسرائيليات ورفض اليهودية للنصرانية وصاحبها والطعن في مقامهما.

ومن الواضح أن الإسلام يعترف بالنصرانية، ويجلّها ويجلّ صاحبها، ويبوِّئه وأمَّه أعلى مقامات التكريم الإسلامي، بوصفه رسولًا أمينًا صاحب رسالة، ويصدقه ويذود عنه ويحترم رسالته التي يجلّها القرآن الكريم بخاصة يجل فيها معاني المحبة والرأفة والرحمة.

فما هو على وجه الحقيقة موطن الخلاف وسوء الفهم والظن؟ إن من المهم أن ندرك أن الإسلام بإنكاره عقيدة الصلب بمعنى الموت على الصليب، لا ينكر بالضرورة واقعة الصلب وأنها وقعت حقيقةً وبقصد القتل. ولكن ما يقرره الإسلام أن عيسى عليه السلام لم يقتل صلبًا، وهذا لا يعني أن عيسى عليه السلام في السياق القرآني لم يوضع على الصليب، ولكن القرآن بالرغم من ذلك وبالرغم من تقبله أن عيسى عليه السلام قد وضع على الصليب إلا أن القرآن يؤكد أن السيد المسيح لم يمت صلبًا على الصليب، وبالتالي فإن تلك التضحية المزعومة لم تقع، وبالتالي فإن الأمر المهم هنا ليس أمر واقعة الصلب، ولكن الأمر المهم أن اعتبار قتل الإنسان للسيد المسيح صلبًا والتضحية به، وهو السبب المزعوم في زوال سخط اللَّه على آدم وذريته لما ارتكب من معصية وأن صلب الإنسان للسيد المسيح كان مجلبة لرضى ووسيلة إلى عفوه

وغفرانه للإنسان، هو أمر لم يقع، وبالتالي فإن عقيدة الصلب، عقيدة وهمية، مبنية على خلط ووهم.

إن التسليم بأن تكون جريمة الإنسان الثانية والأبشع والأكبر وهي قتل السيد المسيح قصدًا من قبل بعض البشر – الذي تزعم المسيحية الكنيسة أنه قتل صلبًا بالفعل – اعتبار ذلك عندهم وسيلة مقبولة للعفو والغفران الإلهي لجريمة العصيان الأولى التي ارتكبها الإنسان، وينفون بذلك – أو يتعامون أو يتجاهلون – صفة الجريمة عن قصد قتل « اللَّه وابن اللَّه » (السيد المسيح) ظلمًا وعدوانًا وإنكارًا لدعوة الحق، بل وللعجب يعتبرونها مرضاه للرضى والغفران.

لماذا يتصدى القرآن لعقيدة الصلب:

وسبب الإنكار الإسلامي لهذه القضية والنتائج المترتبة عليها، يسهل فهمهما، إذا أدركنا، مركزية موضع العدل، في ميزان الرسالات السماوية، وخاصة في ميزان الإسلام، وميزان النسيج القرآني. وعلى أساس من هذا الميزان يسهل إدراك أن فكرة المكافأة لجريمة القتل البشعة الكبرى، التي تمثل جوهر عقيدة الصلب، تتنافى وطبيعة الشهادة القرآنية وميزانها؛ لأنها تنافي أبسط قواعد العدل الإلهي، وأهداف الرسالات السماوية، وأساليبها في هداية البشر وتقويمهم.

فالغفران في ميزان العدل لا يكون بمكافأة الجريمة والعصيان، وإلا فلماذا كان الغضب الإلهي على من ارتكب الجريمة الأولى ووقع في العصيان ابتداءً، بل ويلاحق الغضب ذرتيه من بعده.

إن العدل في الغفران لا يكون مفهومًا إنسانيًا إلا بإحدى طرق أربع، الأولى منها الغفران بوقوع العقاب، والثانية: أن يتقرّب العاصي بالطاعة والإحسان، والثالثة: أن يكون بطلب التوبة والغفران، والرابعة: أن يقع الغفران في أشد الحالات كرمًا وإنعامًا، وذلك بصدور العفو من صاحب الحق والقدرة مبادرة منه، ودون طلب من الجاني أو طمعًا من المسامِحِ في مصلحة أو مقابل.

أما أن يكون العفو الغفران، مكافأة لمزيد من الجريمة والأذى والعصيان، فذلك ليس من طبيعة العدل أو وسيلة مفهومة أو مقبولة من وسائل العظة والعبرة وهداية البشر.

وإذا كان القرآن الكريم يؤكد أن السيد المسيح لم يمت ولم يقتل صلبًا، بل شبِّه ذلك للناس وبدا لهم ذلك الأمر ظاهرًا، وهو على الحقيقة غير ذلك؛ وبذلك لا مجال لحديث يجافي روح العدل والمسئولية، بالحديث عن العفو والغفران، ولذلك نجد أن القرآن الكريم يؤكد أن السيد المسيح لم يمت أو يقتل حقيقةً في حادثة الصلب ورد اللَّه عن نبيه كيد بني إسرائيل: ﴿ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة: ١١٠]، ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨].

مما سبق يتبين أن الخلاف والصدام بين النصرانية الكنسية والإسلام القرآني بشأن عقيدة الصلب لا يتعلق بالجوهر في صدام حول معاني الخير والتسامح أو لا خلاف في أمرهما، ولكن الخلاف بينهما هو فقط في تحديد الوقائع المادية ودلالاتها، وفي أسلوب توجيه الخطاب بشأنها وشأن العبرة منها.

ففي الجوهر لا نزاع في أن الإسلام يجلّ النصرانية رسالة سماوية مطهرة من عند اللَّه ويجلّ فيها معاني المحبة والتسامح والغفران.

﴿ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم: ٢١]، ﴿ فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ﴿ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴾ [البلد: ١٧]، ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾ [النساء: ١٥٧] (١).

---

(١) توضيحًا لما أبداه بعض القراء على ما ذهبت إليه في فهم هذه الآية، كان لا بد من هذا الشرح المفصل بعض الشيء لكيفية فهمي لهذه الآية الكريمة على غير ما قال به – من وجه أو آخر – المفسرون، وذلك يفهم في حدود لفظ الآية وكل ما يتعلق بالقضية التي أتناولها منها، وهي هنا قضية حادثة قتل السيد المسيح، عليه الصلاة والسلام، وصلبه، وبكل ما تعلق بها من القرآن الكريم، مع الالتزام بقواعد اللغة العربية، واعتبار معنى كل لفظ هو معنى مباشر، إلا إذا اقتضى السياق المجاز في المعنى.

ومن قواعد اللغة العربية المتعلقة بفهم هذه الآية الكريمة، أن الضمير يرجع إلى أقرب لفظ يتعلق به، ما لم يقتض النص غير ذلك. =

.....

= والآية هنا تنص على أن أعداء السيد المسيح ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ [النساء: ١٥٧] ويجب أن نلاحظ هنا أن الآية بدأت بنفي القتل ثم عقبت على ذلك أنهم (ما صلبوه).

ومن المعلوم من نص الآية، أن أعداء سيدنا عيسى، أرادوا قتله بواسطة الصلب، ولذلك ذكر الصلب الذي هو أحد أدوات التعذيب والقتل بأبشع الصور، وبصورة علنية إرهابية.

ثم نجد الآية بعد ذلك تؤكد أنهم ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ وإذا تمعَّنا في ألفاظ الآية فهي لم تنف الصلب، ولكنها نفت « القتل » بل ومن المهم أن نلحظ أنها أضافت كلمة ﴿ يَقِينًۢا ﴾. دلالة هذا التأكيد أن حسبوا أنهم فعلوه – أي القتل – لم يكن صحيحًا، وإنما كان ظنًّا، وليس حقيقة، والآية قد وضحت هذا المعنى حين ذكرت أن أعداءه اختلفوا في شأن واقعة قتل السيد المسيح بقول الآية: ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۖ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ﴾ [النساء: ١٥٧] أي أن كل ما لديهم بهذا الشأن ليس علمًا ولا يقينًا، بل هي ظنون، ومن يطلع اليوم على مجمل ما قالوا به عن مقتل السيد المسيح إنما هو تناقضات هائلة تكذب بعضها بعضًا، وتنفي بعضها بعضًا، مما لا يمكن معها القول إلا أنها ظنون، هي أقرب إلى التخريفات.

والسؤال هنا ما معنى قول الآية وسياقها: ﴿ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ ﴾ [النساء: ١٥٧] على ضوء ما ذكرنا فيما سبق، من قواعد اللغة االعربية بشأن الحقيقة والمجاز، وفي الوجه الأول في أمر عودة الضمائر، بالتالي لا محال لاستدعاء أي أمر لا وجود له في النص أصلًا ولا حاجة له لفهم المقصود، ولا يستوجبه السياق.

والذي خلصت إليه على ضوء ما سبق من قواعد، هو أن الذي شبه لأعداء السيد المسيح الذين أرادوا قتله، حين صلبوه هو موته على الصليب؛ لأنه في الحقيقة لم يمت، وهو أمر وارد عقلًا، خاصة في ظروف الحادث وفي حالة شخص السيد المسيح، في تلك العصور الحضارية الغابرة، بل والمؤسف – حتى عصرنا الراهن مع إمكانات العلوم الطبية – حدوث مثل ذلك.

كما أنني لم أجد في القرآن الكريم، في أي موضع منه لا في الآية الكريمة ولا في أي آية أخرى، ذكر إلى أي شخص أو اسم، لا يهوذا ولا سواه من عديد الأشخاص التي أوردتها الروايات الإسرائيلية أو المسيحية عن من قتل شبيهًا للسيد المسيح وبديلًا له.

ومن المؤسف أن يقع كثير من كبار المفسرين ومشاهيرهم، في الماضي والحاضر؛ مثل القرطبي وابن كثير وتفسير المنار وسواهم، في الرجوع لفهم قصص القرآن، في من ورد ذكرهم من أنبياء الأمم الغابرة ورسلهم، إلى كتب الأدبيات اليهودية (الإسرائيليات) والمسيحية، رغم أن القرآن الكريم والرسول ﷺ أكدا على الإنسان المسلم الاكتفاء في هذا الشأن بما أورده القرآن وإدراك ما هدف إليه القرآن الكريم – من إيراد هذه السير – من دروس وعظات، ونهاهم عن اللجوء إلى مرويات أهل الكتاب، خاصة الإسرائيليات التي امتهنت سيرة أنبيائهم، وناصبت السيد المسيح العداء، ودنست عرض العفَّة الطاهرة السيدة مريم أم السيد المسيح.

يقول اللَّه ﷻ في كتابه العزيز يصف القرآن ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] ﴿ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [هود: ١] ﴿ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [فصلت: ٤٢].

ومع كل ما ورد بشأن القرآن الكريم من وصف وتوضيح، ومع ذلك يقول اللَّه ﷻ في نص القرآن الكريم =

.....

= ذاته ﴿ ءَايَٰتٌ (مُّحۡكَمَٰتٌ) هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ (مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ) فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا (تَشَٰبَهَ) مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ (ٱلۡفِتۡنَةِ) وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

فإذا فهمنا لفظ **متشابه** على أنه غائم أو غير واضح، فإننا بذلك نقول بوعي أو غير وعي، أن القرآن الكريم يناقض بعضه بعضًا ففي موضع يقول بأنه ﴿ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ ثم هو يقول في موضع آخر أن بعض آياته لم تحكم، بل هي غائمة وغير واضحة الدلالة ﴿ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ ﴾.

ولا يقول بذلك مسلم أو عاقل تدبر آيات القرآن الكريم، وهنا لا بد أن من يقول ذلك من المسلمين، هو غير واعٍ لمعنى ما يقول، وهو بذلك قد جانبه الصواب.

والذي يتدبر مجمل الآيات، لا بد وأن يدرك الفرق بين لفظ ﴿ أُحۡكِمَتۡ ﴾ وبين ﴿ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾ فلفظ ﴿ أُحۡكِمَتۡ ﴾ يعني سلامة البناء، وبذلك فإن القرآن الكريم الذي بني بناءً سليمًا لا خلل فيه ولا اعوجاج، ويصبح الأمر هنا، أن معنى ﴿ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾ في مقابل ﴿ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ ﴾.

ولذلك فإن معنى كلمة « محكمة » إذا أصبح الفهم فإنه بالتأكيد لا ينفي أن الآيات « المتشابهات » هي آيات « أحكمت ».

فما هو المعنى الحتمي الذي يوضح طبيعة القرآن الكريم، وإحكام جميع آياته، وينفي أي قول بأي تناقض في مقولات القرآن الكريم.

والمعنى الصحيح – كما أرى – الذي يحقق تلك الغاية، ويصح الفهم، هو أن بعض آيات القرآن الكريم ﴿ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾ وهي التي تتعلق بتقرير « القيم » و « المبادئ » و « المقاصد » و « التشريعات » التي جاءت بها الشريعة الخاتمة إلى الإنسانية؛ كتحريم الكبائر، وتحريم الغش وتحريم الكذب إلى غير ذلك من المبادئ والقيم والمفاهيم، إلى أن يرث اللَّه الأرض وما عليها، وهي بالطبع موضع تسليم وقبول، لا مجال فيه للجدل.

أما الآيات « المتشابهات » فمن الواضح من سياق الآية الكريمة أنها الآيات المتعلقة بسير الأمم والحضارات البادئة وسير سالف الأنبياء والرسل، وما تحمله تلك السير من دروس وعبر للإنسان.

وبالتالي فإن هذه الآيات « يتشابه » موضوعها بما لدى الأمم الأخرى وخاصة أمم أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وخاصة ما عرف بعد ذلك بـ « الإسرائيليات ».

فالتشابه هنا هو « موضوع » القصص القرآني « المحكم » عن الأمم الأخرى، من قصص وروايات تلك الأمم، والتي شوهتها الأساطير والتناقضات، والتي تنهى الآية القرآنية عن الرجوع إلى روايتها.

ولذلك حذرت الآية الكريمة ونهت عن تجاوز نص الآيات القرآنية وما هدفت إليه من دروس وعبر، واللجوء إلى تأويلات وإضافات تستقى من تلك الأساطير والتشوهات، ليكون ذلك مدخلًا لأصحاب الأغراض والأمراض للفتن والضلالات؛ لأنها قصص تتعلق بتاريخ مضى، ولا سبيل لطلاب المعرفة إلى معرفة حقائقها الصحيحة الكاملة، لاندثار تلك الأمم والممالك وتشوه ما بقي من سيرها وتحريفه، وهو واقع ما نراه في الأدبيات اليهودية والنصرانية، من تشوهات أسطورية وتناقضات واسعة، أدت إلى ما نرى من =

ولا ينازع أحد في أن النصرانية الحقة، دين رباني، ورسالة في ذلك الوقت إلى من قست قلوبهم من بني إسرائيل – وهو أمر يقره القرآن الكريم – يقرأ أيضًا رسالة سماوية وبذلك لا يمكن أن تقصد إلى إنكار العدل والمسؤولية وإباحة الجريمة أو المكافأة عليها أو إلقاء الحبل على الغارب للإنسان، ليتمادى في الجريمة والمعصية، والبعد عن اللَّه، وأن تشجعه على المبالغة في أذى الناس ومحاربة الحق وقتل الأنبياء والأبرياء.

إن الخلاف بين المسلمين والنصارى على صورته الشائعة، لا يعكس أو يعبره عن لا العرض القرآني ولا المعاني القرآنية، والقضايا الأساسية، التي يهدف إليها القرآن، من تصحيح حادثة الصلب، وما يترتب على ذلك من رفض عقيدة الصلب، لما في تلك العقيدة من دلالات غير منظورة ولا مرغوبة غاب عن أتباع الكنائس النصرانية البال وعميت عنها الأنظار.

إن كلا الطرفين (أهل الإسلام وأهل النصرانية) على اتفاق في الغايات والمعاني وإذا كان من خلاف، فإنما ينتج عن أخطاء تتعلق بأسلوب الخطاب، ولذلك فإن من المهم في هذا الحوار أن يفهم غاية كل فريق من الفريقين، وأسلوب كل عرض من

= تخلي أتباع هذه الديانات – في العصر الحاضر – إلى هجرها، وإحلال الرؤى المادية الوضعية اللبرالية موضعها مع كل ما يترتب على ذلك من أمراض اجتماعية، وممارسات عالمية عدوانية.

ولذلك فإن من المؤسف، أن الكثير من المفسرين لجأوا – وبتوسع – إلى هذه الأدبيات و « الإسرائيليات »، وهو منهج يجب – بنص القرآن الكريم – أن ينتهي ونحن نعلم اليوم آثار هذه التشوهات، في حياة الأمة الفكرية والعقيدية، والتي هي من أهم أسباب ما انتهت إليه حضارة الأمة الإسلامية وحال فكرها وأدائها من موات وتخلف.

لكل هذا رأيت أن من الواجب التزام المنهج الفكري الإسلامي الصحيح، بالتزام نص القرآن الكريم دون اللجوء لأي نص أو تفسير، لا يوجد في القرآن الكريم أي إشارة أو إحالة إليه.

أعتقد أن ما ذهبت إليه في فهم الآية أصلح وأولى منهجًا، لنفي الظنون والتخرصات التي تخدم إلى صيغة عقيدة الصلب، وما يتبعها من تشوهات فكرية ومفاهيمية، وهو منهج يرسي في ذات الوقت قواعد العدل والمسئولية الإنسانية، فلا يعاقب عندئذ أحد دون ذنب، ولا يثاب مجرم بشيء نظيرًا لما ارتكب من جرم.

أرجو أن يكون ما قصدت إليه في فهم الآية الكريمة واضحًا، ليس لأهمية قضية الآية الخاصة بعقيدة الصلب وحدها، ولكن لأهميتها فيما وراء ذلك في توضيخ بعض جوانب المنهج الصحيح الذي هدفت إليه لفهم القرآن الكريم وفهم غاياته وقيمه ومبادئه، لإعادة تنزيلها على واقع العصر وتحدياته، استنهاضًا للأمة، وخدمة للإنسانية.

العرْضين، ومنهجهما، وتصحيح مسار علاقة التقدير والمودة التي تنجم عن أصل حسن النوايا وحسن القصد وعن أصل الإيمان المشترك للإفادة من الحوار وتصحيح ما يستحق التصحيح من المناهج والأساليب والتعابير، تحقيقًا لغايات الإفادة من عطاء هذه المناهج في سعي كل من الطرفين نحو الحق والخير، فليس من العقل، ولا من العدل، ولا من الحكمة، مجانبة الصواب، والإصرار على الخطأ.

ولعل ما سبق من توضيح لغايات الاستدراكات القرآنية على مفردات عقيدة الصلب يؤدي إلى تخطي عوائق الفهم، ويفسح المجال للسعي نحو الحوار البنَّاء، وفهم كل طرف لأسلوب خطاب الطرف الآخر، والغايات الخيِّرة الكامنة في ثناياه، كما يفسح المجال لعرض أكثر تكاملًا وتناغمًا للعقائد والمناهج وأساليب العرض بين الإسلام والنصرانية.

فعقيدة الصلب النصرانية، وما ترتب عليها، تمثل في منطق الإسلام إشكالية كبرى حين تنتهي إلى عقيدة شركية، والقول بـ « التثليث » بديلًا لعقيدة الكمال الإلهي وتنزيه التوحيد، حيث يجعل التثليث السيدَ المسيح عيسى ابن مريم – بشري الهيئة وصفاتها – لخوارقه التي منحه اللَّه، على سالفة ما منح سواه من الأنبياء والرسل، إلهًا، وتجعل الإله – جل شأنه – موزعًا بين الهيئة البشرية، في شخص السيد المسيح، والإطلاق والتجريد في هيئة « الأب » في هيئة ثالوث عجيب ومحير في هيئته وغايته ودلالاته.

وعقيدة الصلب تسبب في منطق الإسلام أيضًا مشكلة أخرى – إلى جانب هدم مبدأ العدل – فإنها تهدم مبدأً آخر مهمًّا من مبادئ الفطرة الإنسانية، وهو مبدأ المسؤولية، والذي يعدّ من أهم مبادئ الإسلام وقواعده الأساسية اللصيقة بمبدأ العدل، فكل إنسان في منطق الإسلام مسؤول عن عمله، وقيمته تكمن في عمله وإرادته، لا في لونه أو عرقه أو نسبه، ولكن عقيدة الصلب حتى تبرر جريمة الصلب، تلغي مبدأ المسؤولية، وتحمل – فوق ذلك – الأبناء وزر الآباء، ومسؤولية تلك الأوزار، وهي بذلك تهدم العلاقة الإنسانية السوية بين الجريمة والعقاب، كما تقلب مفهوم التضحية بوصفه تعبيرًا ساميًا عن معاني المحبة الإيجابية الخيرة نحو المحبوب، إلى وسيلة لتبرير أعمال الشر والجريمة والأذى ونوازعه، وإضفاء المشروعية عليها –

بمنطق غير إنساني وغير مفهوم.

وبغض النظر عن تناقضات منطوق عقيدة الصلب كما هي بين أيدينا اليوم، فإن الإسلام في خطابه لتصحيح هذه العقيدة لا يختلف مع المسيحيين في سمو قيم التسامح والعفو والمحبة؛ لأن اختلاف الإسلام – في الحقيقة – معهم بشأن عقيدة الصلب، إنما يتعلق بما يكمن في منطوق تلك العقيدة من تناقضات مع أساسيات الفطرة الإنسانية ومع أساسيات المنطق الإنساني السليم – بغض النظر إن تم ذلك بقصد أو بدون قصد بدلًا من ترشيدها، وبأسلوب ومنطق مفهوم ومقبول من الفطرة الإنسانية السوية.

لا خلاف في الجوهر:

إن الإسلام يتفق مع النصرانية في الكليات – ومع كافة ما سبق من أديان إلهية – فهو يعترف بألوهية الإله، وهو يعترف بالخوارق ومعجزات من سبق من الأنبياء، وهو يعترف بخطيئة الإنسان، وهو يعترف بالتسامح والغفران ويدعو إليهما، ولكن الإسلام في خطابه القرآني لتصحيح عقيدة الصلب يعيد رصف هذه المعاني والمفاهيم في منظومة تعبر عن عقيدة التوحيد الإلهي الخالص، وتتسم بالتناسق والتكامل، وتستجيب للفطرة الإنسانية وتسخرها لتحقيق غاياتها النبيلة التي تهدف إليها كافة الأديان السماوية غير المحرفة، في إرساء قواعد العدل والمسؤولية إلى جانب قيم المحبة والتسامح جنبًا إلى جنب.

ولمزيد من وضوح الصورة فقد يكون من المفيد أن نستعرض كيف عالج القرآن الكريم هذه العلاقات، وكيف بسط هذه القضايا، متوخيًا – في دقة – مبادئ التوحيد والفطرة. فالإسلام يعترف مثله كمثل النصرانية بألوهية الإله (اللَّه)، ولكنه يحافظ فيها على مبدأ التوحيد، ويبقي لها طبيعة الإطلاق والتجريد، منزهة عن محدودية المادة وسوءاتها وانحطاطها وقذارتها، تعالى اللَّه عما يصفون.

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ١ – ٤]، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ

إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْۚ ﴾ [النساء: ١٧١].

والإسلام يُرجع قدرة إبداع الخلق للَّه وحده وكل ما عداه فإنما يستمد القدرة منه، والخوارق والمعجزات إنما هي من نوع قدرته وإعجازه في خلق الكون، يستوي في ذلك كل الخلائق والحوادث، ما اضطرد أقدارها وسننها وما لم يضطرد على يد الأنبياء والرسل. ولذلك فإن الخوارق من أمر السيد المسيح لا تغيّر من كونه خلق من خلق اللَّه، وبعض من خوارق آياته، أيده فيها بـ « روح القدس » الذي هو من أمر اللَّه وقدرته، دون مساس بإطلاق ذاته الإلهية وتنزيهها عن قيد المادة المخلوقة وحدودها وسوءاتها.

﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُۖ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِۗ ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ ﴾ [آل عمران: ٤٩]، ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [غافر: ٦٢].

والإسلام يرى في غاية خلق الإنسان الابتلاء والامتحان والمسؤولية التي يقرر به كل فرد من بني الإنسان موضعه ومصيره العادل « فكل شاة معلقة من عرقوبها » ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰۚ ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةًۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ

أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٣١ - ٣٩]، ﴿ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٢، ٢٣]، ﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴾ [طه: ١١٧، ١١٨]، ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢١ - ١٢٤].

﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨١].

﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥].

والعدل والمسؤولية لا يناقضان معاني الرحمة والعفو والغفران فكلها من أصل طبع الإنسان وهي من وسائل تزكيته وتصفية معدنه فالخطأ والذنب وما يترتب عليهما من حس المسؤولية مدعاة للذكر والتوبة والتواضع وطلب العفو والمغفرة؛ ومجلبة للرحمة والعمل الصالح.

﴿ فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم: ٢١]، ﴿ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿ إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ﴿١٠٦﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٦، ١٠٧]، ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴾ [البلد: ١٧]، ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥، ١٣٦]، ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الزمر: ٥٣].

الواضح من سياق العرض السابق أن كلتا الديانتين تنبعان – في أصلهما – من نبع واحد، تتحد مرتكزاتهما وتتفق مقاصدهما وغاياتهما، إلا أن الإسلام الذي لم يلحق كتابه وأصل رسالته السماوية الخاتمة أيُّد تحريفات مما لحق ما سبق غيره من سابق الرسالات، – لوجه الحق يتصف بضبط التركيب وتناسق الأجزاء وإحكام العرض ودقته وصفاء الرؤية ووضوحها، وهي ميزة يجب أن لا تسوء أحدًا بل يجب أن يكون ذلك من دواعي إيجابية العلاقة بين الإسلام والنصرانية وسواها من بقايا الرسالات، مما يستدعي مشاعر احترام وحدة الغاية وتقدير مساحة المشترك وتنمية مشاعر التسامح وحسن الحوار والتصدي للمشاعر الجائرة في النفرة والعدوان، والسعي الدؤوب المشترك للقاء على دروب الخير والحق وسمو المقاصد.

* * *

اَلسِّيرَةُ اَلذَّاتِيَّةُ لِلْمُؤَلِّف

الدكتور/ عبد الحميد أحمد محمد أبو سليمان.

- من أبناء مكة المكرمة، ولد بها عام (١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م).

- تحصل في مكة على تعليمه الابتدائي والثانوي، وتخرج في مدرسة تحضير البعثات سنة (١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م).

- حصل على بكالوريوس التجارة في قسم العلوم السياسية عام (١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م)، من كلية التجارة بجامعة القاهرة.

- حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية التجارة بجامعة القاهرة، سنة (١٣٨١هـ / ١٩٦٣م).

- وحصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بنسلفانيا بفيلادلفيا في الولايات المتحدة عام (١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م).

- عمل أمينًا لاجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط بالمملكة العربية السعودية، ثم عضوًا في هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية (كلية التجارة سابقًا) في جامعة الملك سعود بالرياض (جامعة الرياض سابقًا)، ورئيسًا لقسم العلوم السياسية فيها.

- من مؤسسي اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والاتحاد الإسلامي للمنظمات الطلابية، ورئيس مجلس الإدارة الأسبق لمدارس منارات الرياض.

- الأمين العام المؤسس للأمانة العامة للندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض بالمملكة العربية السعودية، الرئيس الأول والمؤسس للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، والمدير العام السابق للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، والرئيس المؤسس لمؤسسة تنمية الطفل، والمؤسس والرئيس السابق لجمعية علماء الاجتماعيات المسلمين بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومؤسس ورئيس سابق للمجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية الإسلامية.

- مؤسس ومدير الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (١٩٨٨م - ١٩٩٩م).

- رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م).

- صاحب ومدير عام مكتب دار منار الرائد للاستشارات التربوية والتعليمية (الرياض)، (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).

- له عدد من الكتب والأبحاث والأوراق العلمية والفكرية التي تهتم - من المنظور الإسلامي - بالتغيير وبالجوانب الإبداعية الإصلاحية للأمة في العقيدة والرؤية الحضارية الإسلامية، وفي الفكر والمنهج والثقافة، وفي التربية والوجدان المسلم.

- من مؤلفاته: « نظرية الإسلام الاقتصادية: الفلسفة والوسائل المعاصرة » (١٩٦٠م)، و « النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية: اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية » (١٩٧٣م)، و « أزمة العقل المسلم » (١٩٨٦م)، وبالاشتراك « إسلامية المعرفة: الخطة والإنجازات » (١٩٨٦م)، و « العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي بين المبدأ والخيار: رؤية إسلامية » (٢٠٠٢م)، و « أزمة الإرادة والوجدان المسلم » (٢٠٠٤م)، « الإصلاح الإسلامي: الثابت والمتغير، تجربة الجامعة الإسلامية » (٢٠٠٤م)، « الإنسان بين شريعتين » (٢٠٠٥م)، « جزيرة البنائين: قصة عقدية تربوية (للصغار والكبار) » « كنوز جزيرة البنائين: قصة عقدية تربوية (للشباب والكبار) » « إشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ الإسلامي » (٢٠٠٧م) « بين الأصحاب والأعراب: الرؤية الكونية القرآنية الحضارية » (٢٠٠٧م) و « ضرب المرأة: هل هو الفهم الصواب لحل الخلافات الزوجية؟ رؤية اجتهادية قرآنية معاصرة » (٢٠١٠م). .

* له إسهامات مهمة في إقامة عدد كبير من المؤتمرات والندوات الفكرية والثقافية العالمية، والمحاضرة فيها، وتقديم الأوراق الفكرية وكتابة أوراق عملها، واقتراح الكثير من توصياتها.

* * *

رقم الإيداع ٢٠١٠/٢٢١٠٤

الترقيم الدولي I.S.B.N 978-977-342-975-1

هذا الكتاب

يتناول عددًا من القضايا المهمة التي تؤسس للإصلاح الإسلامي الإنساني، تستعيد بها الأمة مكانة العقل والتفكير المنهجي في تحقيق مقاصد الشريعة، وتعيد بناء مناهج التربية والتعليم لتحقيق الأصالة الإسلامية المعاصرة. كما يقدم إعادة نموذجية لقراءة الأنظمة الإسلامية قراءة منهجية، تزيل ما أصابها من تشوه، وتجسِّد بذلك نموذجًا جيدًا للأصالة المعاصرة. ويعرض كذلك قواعد الحوار والتواصل بما يحقق الغايات الإنسانية الراشدة لعالم تسوده روح الإخاء والعدل والسلام.

كما يضع هذا الكتاب بين يدي القارئ الكريم تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وما قدمت من إصلاحات منهجية غير مسبوقة في الفكر التربوي والتعليمي والبحث العلمي وتأهيل الكوادر الفكرية والمهنية؛ مما أهل هذه الجامعة العالمية لمكانة عالمية مرموقة، ويقدم أيضًا مزيدًا من الإصلاحات والتطوير للتعليم عامه، والجامعي على وجه الخصوص.

Dar-Alsalam Designs

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية

هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٠٠٢٠٢+)

الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٠٠٢٠٣+)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN: 978-977-342-975-1